الفصلُ الثّاني

الإصلاحُ السّياسيُّ

- موقفُهُ السّياسيُّ مِنَ النِّظامِ الحاكمِ .
- موقفُهُ السّياسيُّ مِنَ الاستعمارِ الإنجليزيِّ .
- موقفُهُ السّياسيُّ مِنَ الخِلافَةِ الإسْلاميَّةِ .
- موقفُهُ السّياسيُّ مِنَ الاشتراكيَّةِ والشُّيُوعيَّةِ .

المبحثُ الأوَّلُ

موقفُهُ السِّياسيُّ مِنَ النِّظامِ الحاكمِ

عاصَرَ «البهيُّ» في مَصْرَ العَهدَيْنِ: الملكيَّ والجُمهوريَّ، وشاهَدَ الاستعمارَ البريطانيَّ، الَّذي استَمَرَّ وجودُهُ طويلاً، مُنذُ ١٨٨٢م إلى ١٩٥٦م، بلْ عاشَ تسلُّطَهُ السياسيَّ والعسكريَّ، وفي المُقابلِ كانت تَسعَى مِصْرُ - في مُعْظَمِ فتراتِ الاحتلالِ - للتَّخَلُّصِ مِنْ ذلكِ الوجودِ الاستعماريِّ البغيضِ.

بدأَتْ عنْ طريقِ الإضْراباتِ والاضطراباتِ العامَّةِ، إلى أنْ تَحَوَّلتْ إلى نشاطاتِ حِزْبيَّةٍ، وكُتَلٍ وَطَنيَّةٍ، وانتَهَتْ بمُقاوَمَةٍ مُسَلَّحَةٍ، تعبيراً عَنِ الرَّغْبَةِ في الحُريَّةِ السِّياسيَّةِ، والاستقلالِ الذَّاتيِّ.

لذلكَ كانَ «للبهيِّ» مَوْقِفٌ، في مفهومِ السِّياسةِ والحُكْمِ وتوجيههما، فيقولُ: (السِّياسَةُ في الأصْلِ: هيَ الإشْرافُ على تنفيذِ فلسَفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهيَ ليستْ رَسْماً لِتَفكيرٍ، بِقَدْرِ ما هيَ تَنفيذٌ لِهذا التَّفكيرِ. وقَدْ تَكُونُ السِّياسَةُ احترافاً بالحُكْمِ لِذاتِهِ، ولجاهِهِ وسُلْطَتِهِ، فإذا أصْبحَتِ السِّياسَةُ حِرْفَةً، والنِّفاقُ وَسيلةً للبَقاءِ في الحُكْمِ. فإنَّ السِّياسَةَ لا تَفقِدُ صَلاحيَّتَها في التَّوْجيهِ فَحَسْبُ. إنَّما تُصْبِحُ خَطَراً علَى الإنسانِ وحياتِهِ ... [ثُمَّ يُضيفُ إلى الأسبابِ، الَّتي أفْقَدَتْها الصَّلاحيَّةَ العامَّةَ، سَبَباً آخَرَ] هُوَ: الْغَرَضُ [الشَّخْصِيُّ] والرَّغْبَةُ الخاصَّةُ... هُوَ الْهَوى والشَّهْوةُ... هُوَ العواطِفُ والمُيولُ. هَذِهِ العَراقِيلُ كافيَةٌ: للْحَيْلُولَةِ، دونَ أنْ يَكُونَ لِما يأتي تَبَعاً لَها، اعتبارٌ إنسانيٌّ أصلاً... فَضْلاً عَنْ أنْ يكونَ اعتباراً عامّاً) (١).

---

(١) محمد البهي: الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الحكم والتوجيه»، ص٣٩١-٣٩٣.

علماً أنَّ الشَّريعةَ الإسلاميَّةَ أباحَتْ حُريَّةَ القَوْلِ ـ مِنْ بابِ المُشارَكَةِ في السِّياسَةِ ، أوِ التَّعاوُن في الحُكْمِ ـ لإنكارِ المُنْكَرِ ، وإثْباتِ المَعروفِ . كما جَعلَتْهُ حَقّاً واجِباً لِكُلِّ إنسانٍ ، في كُلِّ ما يَمَسُّ الأخلاقَ والمصالِحَ العامَّةَ . وفي الوَقْتِ نَفْسِهِ : قُيِّدَتْ هذهِ الحُرِيَّةُ ، بالقُيودِ الَّتي تَمْنَعُ العُدْوانَ ، وإساءة الاستعمالِ ، كأكلِ حُقُوقِ الآخرينَ أوْ إنْكارِها .

يتَكَلَّمُ المرءُ إذاً في ضَوءِ الإسلامِ ما يُريدُ ، ويكْتُبُ ما يشاءُ ، بغيرِ عُدْوانٍ ، فلا يكونُ : شاتِماً ولا لعَّانا ، ولا قاذِفاً ، أوْ كذّاباً ، أوْ عَيّاباً ، بلْ يدْعو إلى رأيهِ ـ أوْ ما يعتَقِدُهُ حَقّاً وَصِدْقاً ـ بالحِكْمَةِ والموعِظَةِ الحَسَنَةِ . كما يُناقِشُ أو يُجادِلُ بالَّتي هيَ أحْسَنُ ، شَريطَةَ أنْ لاَ يَجْهَرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ ، ولاَ يبْدَأَ بِهِ ، وأنْ يُعْرِضَ عَنِ الجاهلينَ . وفي ذلكَ يقولُ اللهُ تعالى :

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾(الأعراف:١٩٩-٢٠١).

يأمُرُ اللهُ تعالى رسولَهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، في الآياتِ الكريماتِ ، بِأنْ : يستَعْمِلَ أُسلوبَ العَفوِ ، وسياسَةَ التَّسامُحِ ، عندما يدعو النّاسَ إلى رسالَتِهِ ؛ لأنَّ الطبائِعَ البَشَريَّةَ تَختَلِفُ ، بالنِّسْبَةِ للهِدايَةِ والضَّلالِ ، أوِ للدُّخُولِ في الإيمانِ مِنْ عَدَمِهِ ، وأنْ يَغْفِرَ (أعمالَ الإيذاءِ والضَّرَرِ ، والتَّعذيبِ والاضطهادِ ، [النَّاجِمَةِ عَنَ المدعُوِّيْنَ . كانَ هذا في بِدايَةِ الدَّعْوَةِ الإسلامِيَّةِ ، أيْ قبلَ أنْ يُفْرَضَ الجهادُ] .

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ أيْ لِتَكُنْ سياسَتُكَ : هيَ العَفْوُ والتَّسامُحُ ، عمَّا يَتَعرَّضُ له شَخصُكَ ، وأنْ يُعلِنَ ما يُؤْمِنُ بهِ في صراحَةٍ ، وأنْ يُؤيِّدَ إعلانَهُ بالعَمَلِ المُسْتَمِرِّ .

﴿ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ ﴾ أيْ لِيَكُنْ مَنْهَجُكَ في الحياةِ ، هُوَ : أنْ تأمُرَ بما هُوَ حقٌّ وصحيحٌ ، في الوَقْتِ الَّذي تَكُونُ فيهِ أنتَ ، قُدوةٌ عمليَّةٌ لِما تأمُرُ بهِ .

وأنْ لاَ يُعيرَ اهتماماً لِما يَعْمَلُهُ السُّفهاءُ مِنْ : إثارَةِ التّشكيكِ في الإيمانِ ، وإقامَةِ الصِّعابِ في طَريقِهِ ، ونَشْرِ الاتّهاماتِ والإساءاتِ المُغْرِضَةِ ، وتَدْبيرِ المُؤامراتِ لِهَزيمَةِ الإيمانِ . . . . فإذا اقْتَحَمَ عليكَ بَعْضُ الظُّنونِ . . . كالتَّفكيرِ في الانتقامِ أوِ الثأرِ ، أوِ الرَّغْبَةِ في عَمَلِ تَسْوِيَةٍ مَعَ الجاهِلِيْنَ ، على حسابِ الإيمانِ ، ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ أيْ الجأْ إلى اللهِ تعالى ، فإنَّهُ مَصْدَرُ الوِقايَةِ ، مِنْ كُلِّ أثَرٍ للشّيطانِ ، ﴿ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ أيْ حاضِرٌ مَعَكَ ، سَميعٌ لِكُلِّ هواجِسِ النُّفوسِ ، وعَليمٌ بِمَكْنوناتِها . فهذا شأْنُ الَّذينَ يَخْشَوْنَ اللهَ تعالى ، إنَّهُ : إذا اقْتَحَمَتْ عليهم فِكْرَةٌ مِنْ فِكَرِ الشّيطانِ ، تَذَكَّروا رَبَّهُم تَوّاً والْتَجَئوا إليهِ ، عندئذٍ ينكَشِفُ لَهُمُ الحقُّ ، فيسلُكونَ طريقَهُ ، ثُمَّ يَنْقَشِعُ ضَلالُ الباطِلِ ، فَيُبْصِرونَ هِدايةَ اللهِ سبحانَهُ وتعالَى)[1] .

تستمِرُّ الآياتُ القُرآنيَّةُ الكريمةُ ، في تَنبيهِ المؤمنينَ ، بأنْ : لاَ يَسْلُكوا طَريقَ المادِّيِّينَ ، غَيْرالمُهَذَّبِ ، والقائِمِ على الشتائِمِ والسِّبابِ ، في سائِرِ سياسَتِهم وحُكْمِهم على الأشياءِ .

يقولُ اللهُ تعالى :

﴿ وَلَا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا ٱللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾

(الأنعام:١٠٨).

في الْوقتِ الَّذي يأْمُرُ القُرآنُ الكريمُ فيهِ ، رسولَ اللهِ ﷺ : بَغَضِّ النَّظَرِ عَنْ مزاعِمِ الكافرينَ ، واتِّهاماتِ الوَثَنِيِّينَ مِنْ قُرَيْشٍ . ينهاهُ والمؤمنونَ مَعَهُ أيضاً بأنْ لاَ يَتَّجِهُوا : إلى النَّيْلِ أوِ السُّخْرِيَةِ ، ممَّا يعبُدُ الوثَنِيُّونَ مَنْ أصنامٍ ، خَشْيَةَ أنْ يَسُبُّوا اللهَ تعالى .

---

(١) محمد البهي : التفسير الموضوعي للقرآن الكريم «تفسير سورة الأعراف»، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

﴿ فَيَسُبُّوا ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ أيْ فربُما يَحمِلُهم ذلكَ النَّيلُ على : (استِهجان ما للهِ تعالى [مِنْ قُدسيَّةٍ وعَظَمَةٍ ، فيَندَفِعُونَ إلى] السُّخريَةِ بِهِ [جلَّ شأنُهُ] ، ثُمَّ يَسلُكُونَ فيما يقولونَ [مِنَ القبائحِ والقدائحِ] : مَسْلَكَ المُعتدي الجاهلِ . . . الَّذي لا يَعلَمُ مِنْ كَمالِ اللهِ شيئاً ، وبذلكَ تَنصَرِفُونَ أنْتُم [أي المؤمِنُونَ] عَنِ الدَّعوَةِ . . إلى السِّبابِ . . . وتُعَرِّضُونَ اللهَ سبحانَهُ وتعالى للإهانةِ . . . وتَفقِدُونَ القُدوَةَ الحَسَنَةَ في التَّحاجِّ . [كما إنَّهُ] لا يُمكِنُ أنْ يكونَ النَّاسُ جميعاً ، أصْحابَ اتِّجاهٍ واحدٍ ، ومسلَكٍ واحد . إنَّما هُم مُختَلِفُونَ في الاتِّجاهِ والمسلَكِ . ولكنْ سينتهي أمرُ الجميعِ ، إلى اللهِ تعالى يومَ القيامَةِ ، [فيُخبِرُ اللهُ سُبحانَهُ وتعالى كُلَّ امرئٍ] بِما صَنَعَ وفَعَلَ ، ويُجازيهِ عليهِ جزاءً حسناً ... أوْ آخرَ سيئاً) [1].

هكَذا تستَمِرُّ الآياتُ القُرآنيَّةُ الكريمةُ ، في التَّوجيهِ والإرشادِ ، للرَّسولِ القائدِ مُحمَّدٍ ﷺ ، وللمؤمنينَ أيضاً ، في سياسَةِ تَعامُلِهم مَعَ غَيرِهِم لِنَشْرِ دَعْوَةِ التَّوحيدِ ، ومَعَ أنفُسِهم أيضاً في عبادَةِ اللهِ تعالى ، بعْدَ أنْ نَصَرَهُم سُبحانَهُ وتعالى ، ثُمَّ مكَّنَ لَهُم في الأرضِ ، فاتَّجَهوا إليه ، وأقامُوا الصَّلاةَ : طائعِينَ خاضِعِينَ مُستَسلِمينَ . فأدُّوا حقَّ المالِ في الزَّكاةِ المفروضَةِ ، ثُمَّ انتَصَرُوا على شُحِّ النَّفسِ ، فتَطَهَّرُوا مِنَ الحِرْصِ والجَشَعِ .

يُشيرُ القُرآنُ المجيدُ ، إلى هذا ، فيَقولُ اللهُ سُبحانَهُ وتعالَى :

﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾ (الحج: ٤١).

إنَّ اللهَ تعالى عندما نصَرَ رسولَهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، ومَكَّنَ لدينهِ وللمؤمنينَ في الأرضِ ؛ لا لِشيءٍ ، إلاَّ أنَّهم هُمُ الَّذينَ يَنصُرونَ اللهَ تعالى : (إذْ يَنصُرُونَ نَهجَهُ الَّذي أرادَهُ للنَّاسِ في الحياةِ ، مُعتَزِّينَ باللهِ وحْدَهُ دونَ سِواهُ .

---

(١) محمد البهي : التفسير الموضوعي للقرآن الكريم «سورة الأنعام» ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

وهؤلاءِ هُمُ الّذينَ يَعِدُهُمُ اللهُ بالنّصْرِ ، علـى وَجْهِ التّحقيقِ واليقيْنِ . فَهُوَ إذاً النّصرُ القائمُ على أسبابِهِ ومُقْتَضَياتِهِ ، المَشْروطُ بتَكاليفِهِ وأعْبائهِ .

إنّهُ النّصْرُ الّذي يُؤدّي إلى تَحقيقِ المنهَجِ الإلهيِّ في الحياةِ ، مِنِ انتصارِ الحَقِّ والعَدْلِ ، والحُريّةِ المُتّجِهَةِ إلى الخيرِ والصّلاحِ . والمنظورُ فيهِ إلى هَذهِ الغايَةِ ، الّتي يَتَوارَى في ظَلّها الأشْخاصُ والذّواتُ ، والمطامعُ والشّهَواتُ . فَلا يُعْطَى [النّصرُ] لأحَدٍ جُزافاً أوْ مُحاباةً ، [كما] لا يبقَى [ولا يَدُومُ] لأحَدٍ لا يُحقِّقُ [غايَةَ أَوْ هَدَفَ الظَّفَرِ والفَوْزِ] ومُقْتَضاهُ في دُنيا النّاسِ)[1].

فَحُرِيَّةُ القَوْلِ في الحُدودِ الّتي وَضَعَتْها الشّريعةُ الإسلاميَّةُ ، تَعودُ دونَ أدْنى شكٍّ ، على الأفْرادِ والأُمَمِ ، بالنّفعِ الكثيرِ والنّصرِ المُبيْنِ ، والتّقدُّمِ والازدِهارِ . (وتؤدّي إلى نُمُوِّ الإخاءِ والحُبِّ والاحترامِ ، بينَ الأفرادِ والهيئاتِ ، كما تَجْمَعُ كَلِمَةَ أُولي الأمْرِ ، على الحَقِّ دونَ غَيْرِهِ ، فَتَجْعَلُهُم بحالَةِ تعاونٍ دائمٍ ، ثُمَّ تقضِي علَى النّعْراتِ الشّخصيَّةِ والطّائفيَّةِ . [هَذهِ القِيَمُ العُليا ، كُلُّها] تَنْقُصُ العالَمَ اليومَ ، [بلْ هُوَ في أشَدِّ وأمَسِّ الحاجَةِ إليها ، لكنّهُ يَبْحَثُ عَنْها في غَيْرِ سُبُلِها فَلا يَهْتَدي إلَيْها ؛ لأنّهُ كَمَنْ يَبْحَثُ عَنِ اللؤْلؤِ في جَوْفِ الصّحراءِ القاحِلَةِ] .

ثُمَّ نستطيعُ [بعدَ ذلكَ] أنْ نُبيِّنَ مَدَى صَلاحِيَّةِ ، نَظَرِيَّةِ الشّريعَةِ ، [في نِظامِ الحُكمِ والسياسَةِ] ، إذا عَلِمْنا أنَّ المُشَرِّعِيْنَ الوَضْعِيِّيْنَ ، بَعْدَ تَجارِبِهِمُ الطَّويلَةِ ، يَنْقَسِمُونَ اليومَ قِسْمَيْنِ :

١- قِسْمٌ يَرَى حُرِيَّةَ القَوْلِ ، دُونَ قَيْدٍ إلاّ فيما يَمَسُّ النِّظامَ العامَّ ، وهَؤُلاءِ لا يُعيرونَ الأخلاقَ أيَّ اهتمامٍ . وتَطْبيقُ رأيِهم دائماً يُؤدّي إلى : التَّباغُضِ والتّنابُذِ والتّحَزُّبِ ، ثُمَّ إلى القلاقِلِ والثّوْراتِ ، وعَدَمِ الاستقرارِ .

٢- وقِسْمٌ يَرَى تقييدَ حُرِيَّةِ القَوْلِ [أوِ الرّأيِ] ، في كُلِّ ما يُخالِفُ رأيَ الحاكِميْنَ ، ونَظْرَتَهُم للحياةِ .

---

(١) سيد قطب : في ظلال القرآن ، ٥/٦٠٦ .

وتَطبيقُ رأيِ هؤلاءِ يُؤدّي إلى : كَبْتِ الآراءِ الحُرَّةِ ، وإبعادِ العناصِرِ الصّالحَةِ عَنِ الحُكْمِ ، ويُؤدّي في النّهايَةِ ، إلى الاستِبْدادِ ، ثُمَّ القلاقِلِ والثّوراتِ . ونَظَرةُ الشَّريعةِ الإسلامِيَّةِ تَجْمَعُ بينَ هاتَيْنِ النَّظَرِيَّتَيْنِ ، اللَّتَيْنِ تأخُذُ بِهِما دُوَلُ العالَمِ .

ذلكَ بِأنَّ نَظَرةَ الشَّريعَةِ : تَجْمَعُ بينَ الحُريَّةِ والتَّقْييدِ ، وهيَ لاَ تُسلِّمُ بالحُريَّةِ على إطْلاقِها ، ولاَ بالتَّقْييدِ على إطْلاَقِهِ . والواقِعُ أنَّ هَـذهِ القُيـودَ ، قُصِـدَ منهـا حِمايةُ الأخلاقِ والآدابِ والنِّظامِ) (١).

مِنَ الملحوظِ أنَّ النُّصوصَ الإسلامِيَّةَ ، الَّتي جاءَتْ مُقَرِّرَةً لحُريَّةِ القَوْلِ ، مُبَيِّنةً حُدُودَها ومعالِمَها ، كانت مَرِنَةً عامَّةً ، بحيثُ لا يُمْكِنُ أنْ تحتاجَ ، إلى تعديلٍ أو تبديلٍ . وهذا يَتّفِقُ مَعَ الأساسِ الَّذي قامَتْ عليهِ الشَّريعةُ الإسلاميَّةُ . فَلا شكَّ إنَّ نُصوصَ الإسلامِ مِنَ العُمومِ والمُرونَةِ ، مِمَّا جَعَلَها لا يُمْكِنُ أنْ تَضيقَ بأيِّ حالٍ ، مهما تَغَيَّرتِ الظُّروفُ والأمْكِنَةُ ، وطالَ الزَّمنُ ؛ لأنَّ فيها الاتِّساعَ والاستِيعابَ والصَّلاحيَّةَ . (ولَقَدْ سبقَتِ الشَّريعَةُ الإسلاميَّةُ ، القوانينَ الوَضْعيَّةَ في تَقريرِ نَظَرِيَّةِ الحُريَّةِ ، بأحَدَ عَشَرَ قَرْناً على الأقَلِّ ، [سواءٌ في القَوْلِ والرَّأيِ ، أو في الكِتابَةِ والخِطابَةِ ، أوْ في نظامِ الحُكْمِ والسِّياسَةِ] . لأنَّ القوانينَ الوضْعيَّةَ : لمْ تبدأْ بتقريرِ هَـذِهِ النَّظَرِيَّةِ ، إلاَّ في أواخِرِ القَرْنِ الثّامِنَ عَشَرَ ، وأوائلِ القَرْنِ التّاسِعَ عَشَرَ للميلادِ . أمَّا قَبْلُ ذلكَ : فَلَمْ تَكُنْ هـذهِ القوانينُ تعتَرِفُ بالحُريَّةِ ، بَلْ كانتْ أقْسَى العُقُوباتِ ، تُخَصَّصُ للمُفَكِّرينَ ودُعاةِ الإصْلاحِ ، ولِمَنْ يَنْتَقِدُ عقيدَةً ، تُخالِفُ العَقيْدَةَ الَّتي يَعْتَنِقُها أُولو الأمْرِ .

هَذا هُوَ الواقِعُ ، وهَذِهِ حقائقُ التّاريخِ ، فَمَنْ شاءَ بَعْدَ ذلِكَ أنْ يَعْرِفَ كيفَ نشأتِ الأُكْذُوبةُ الكُبرى ، الَّتي تقولُ إنَّ الأوروبِّيينَ ، هُمْ أوَّلُ مَنْ دعا للحُريَّةِ ،

---

(١) عز الدين بليق : منهاج الصالحين «من أحاديث وسنّة خاتَم الأنبياء والمرسلين» ، ٤٥١ .

فَلْيَعْلَمْ أنَّها نَشَأَتْ مِنَ الْجَهْلِ بالشَّريعةِ الإسلاميَّةِ ، وَقَدْ يُعْذَرُ الأوروبيُّونَ في هذا الجَهْلِ ، أمَّا نَحْنُ : فَلَنْ نَجِدَ لأَنْفُسِنا عُذْراً)[1].

حُرِّيَّاتُ الرأيِ ، والعِبادَةِ ، واخْتيارِ المِهْنَةِ ، والإقامَةِ والانتقالِ ، والاجْتِماعِ ، واجِبَةُ الحِمايَةِ في الإسلامِ ، لِكُلِّ المواطِنينَ ؛ وذلِكَ بِمُقْتَضَى مسؤوليَّةِ كُلِّ فَرْدٍ عَنْ نَفْسِهِ ، مسؤوليَّةً كاملَةً أمامَ اللهِ تعالى . ولا يَجوزُ أنْ يُفرَضَ عليهِ ، في شيءٍ مِنْ ذلكَ ، أيُّ قَيْد إلاَّ أنْ يَتجاوزَ حَقَّهُ ، إلى الاعتداءِ علـى حَـقِّ غَيْرِهِ ، أو انْتِهاكِ حُرْمَتِهِ ، أوِ الإضْرارِ بِمَصالِحِ الأُمَّةِ العامَّةِ ، بِفِعْلٍ يُعاقِبُ عليهِ القانونُ . وكُلُّ قَيْدٍ يَفْرِضُهُ الحاكِمُ على النّاسِ ، ظُلْماً في هَذِهِ الحُرِّيَّاتِ ، يَنْحِرِفُ بالحياةِ العامَّةِ ، عَنْ رُوحِ الشَّريعَةِ ، الَّتي يقولُ مُنْزِلُها سُبحانَهُ وتعالى :

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٠).

بِما أنَّ اللهَ سُبْحانَهُ وتعالى ، كَرَّمَ الإنسانَ على سائِرِ المخْلُوقاتِ ، فهذا تَكْليفٌ لَهُ بأنْ يكونَ خليفةَ اللهِ تعالى في الأرضِ ، يَعْمُروها حُكماً وسياسةً ، بالاستعداداتِ الَّتي أودَعَها فِطْرَتَهُ ، والَّتي أستأهَلَ بها الخِلافةَ في الأرضِ ، يُغَيِّرُ فيها ويُبَدِّلُ ، ويُنْتِجُ ويُنشِئُ ، ويُركِّبُ ويُحَلِّلُ ، وفْقَ شَريعَةِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالَى .

كما شَرَّفَ اللهُ تعالى آدمَ عليهِ السَّلامُ ، وكَرَّمَهُ (بذلكَ الاستقبال الفَخْمِ ، الَّذي استَقْبَلَهُ بِهِ الوجودُ ، وبِذلكِ الموكِبِ الَّذي تَسْجُدُ فيهِ الملائكةُ لَهُ ، ويُعْلِنُ فيهِ الخالِقُ جَلَّ شأنُـهُ ، تَكْريمَ هذا الإنسانِ ، في كِتابِهِ المُنَزَّلِ مِنَ الملأ الأعلى ، الباقي في الأرضِ . . . القُرآنِ الكريمِ . . . . [ثُمَّ] الحَمْلُ [لِلذُرِيَّةِ آدَمَ] في البَرِّ والبَحْرِ ، الَّذي يَتِمُّ بِتَسْخيرِ [اللهِ تعالَى للقوانينِ] والنّواميسِ [الماديَّةِ] ، بِجَعْلِها موافِقَةً لِطَبيعَةِ الحياةِ الإنسانيَّةِ ، وما رُكِّبَ فيها مِنِ استِعْداداتٍ .

---

(١) عز الدين بليق : منهاج الصالحين «من أحاديث وسُنّة خاتَم الأنبياء والمرسلين»، ص٤٥٣ .

وَمَنَ التَّكريمِ [أيضاً] أنْ يكونَ الإنسانُ قَيِّماً علَى نَفْسِهِ ، مُحْتَمِلاً تَبِعَةَ اتِّجاهِهِ وَعَمَلِهِ . فَهَذِهِ هيَ الصِّفَةُ الأُولى ، الَّتي كانَ بها الإنسانُ إنساناً : حُرِّيَّةُ الاتجاهِ وَفَرْدِيَّةُ التَّبِعَةِ .

بها اسْتُخْلِفَ في دارِ العَمَلِ . فَمِنَ العَدْلِ أنْ يلقَى جَزاءَ اتِّجاهِهِ ، وَثَمَرَةَ عَمَلِهِ في دارِ الحسابِ)[1].

أرادَ «البهيُّ» أنْ يُجَلِّيَ مَوْقِفَهُ مِنْ نِظامِ الحُكْمِ ، بِشَكَلٍ عامٍّ : فَهُوَ يَدْعُو إلى صَوْنِ الكرامَةِ الإنسانيَّةِ لِكُلِّ المواطنينَ ، في مِصْرَ بالذاتِ ، ولسائِرِ المُجْتَمَعاتِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ ، بَلْ والإنسانيَّةِ جَمْعاءَ . مُستوحياً ذلكَ مِنْ قَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ لأجلِ هذا التَّكريمِ الإلَهيِّ للإنسانِ : فَهُوَ يَرَى وُجُوبَ رِعايَةِ ، حُرْمَةِ النَّفْسِ الإنسانيَّةِ في ذاتِها ، وذلكَ بِمُقْتَضَى العَدْلِ والمُساواةِ ، اللَّذَيْنِ أمَرَ اللهُ تعالى بِهِما ، بينَ النّاسِ جميعاً ؛ لأنَّهُم خُلِقُوا مِنْ أصْلٍ واحدٍ ، وينْتَمُونَ لِرَجُلٍ واحِدٍ ، هُوَ آدَمُ عليهِ السَّلامُ .

الَّذي خُلِقَ مِنْ تُرابٍ ، فَهُمْ مُتساوُونَ : فلا فَضْلَ لِفَرْدٍ علَى فَرْدٍ ، ولا لِجماعَةٍ علَى جماعَةٍ ، ولا لِجِنْسٍ علَى جِنْسٍ ، ولاَ لِلَوْنٍ علَى لَوْنٍ ، ولاَ لِسَيِّدٍ علَى مَسُودٍ ، ولاَ لِحاكِمٍ علَى محكُومٍ . إلاَّ بِتَقْوَى اللهِ عَزَّ وجَلَّ . يقولُ اللهُ سُبحانَهُ وتعالى ، في هذا المجالِ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء: ١).

لقد جاءَ الأمْرُ الإلهيُّ ، للرَّسولِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ بالمَساواةِ بينَ النَّاسِ ، وَهُوَ يَعيشُ في قَوْمٍ ، أساسُ حَياتِهِم وقَوامُها ، التَّفاضُلُ : فَهُمْ يَتَفاضَلُونَ بالمالِ والجاهِ ، والشَّرَفِ واللَّونِ ، ويَتفاخَرُونَ بالآباءِ والأُمَّهاتِ ، والقبائِلِ والأجْناسِ .

---

(١) سيد قطب : في ظلال القرآن ، ٣٤٦/٥ ، ٣٤٧ .

لذلكَ أرادَ الإسلامُ ، أنْ يَدْفَعَ مُستوى الحياةِ الاجتماعيَّةِ ، في الحُكْمِ نَحْوَ المُساواةِ ؛ لِرَفْعِ التَّوجيهِ والشُّعورِ الحِسِيِّ الجَماعيِّ ، إلى التَّعاوُنِ باتِّجاهِ الرُّقيِّ والتَّقَدُّمِ إلى الأفْضَلِ ، في كُلِّ شيءٍ .

فَكانَ مِنَ الضَّروريِّ أنْ يُذَكِّرَهُمْ بالأصلِ الواحِدِ ، وَهُوَ الانتماءُ إلى آدمَ عليهِ السَّلامُ ، لِذا جاءَ النِّداءُ في الآيَةِ الأُولى ، مِنْ سورَةِ النِّساءِ ، مُوَجَّهاً : (إلى النَّاسِ جميعاً ، في أجْناسِهِمُ المُخْتَلِفَةِ ، وأَجْيالِهِمُ العَديدَةِ ، وَمَواطِنِهِمُ الكَثيرَةِ . [بإعلانِ مبْدأيْنِ هامَّيْنِ ، هُما] :

١- مبدأُ المُساواةِ في الاعتبارِ البشَريِّ .

٢- مَبْدأُ الرَّقابَةِ الإلهيَّةِ لِلنَّاسِ في مُعاملاتِهم وعلاقاتِهم .

[حيثُ] يَجِبُ أنْ تَنْكَمِشَ دائِرَةُ الاعتداءِ أوْ تزولُ ، مِنْ بينِ بَني البَشَرِ . في الوقْتِ الَّذي تَتَّسِعُ فيهِ أيضاً دائِرَةُ التَّآلُفِ ، والتَّعاوُنِ ، والتَّوادِّ ، ليسَ بينَ أفرادِ الأُسْرَةِ الواحِدَةِ ، ولا بينَ الجارِ والجارِ القريبِ والبعيدِ على السَّواءِ ، ولا بينَ الغنيِّ والفقيرِ ، وإنَّما بينَ النَّاسِ جميعاً) [1].

هَكَذا ينطَلِقُ مبدأُ المُساواةِ ، والرَّقابَةِ الإلهيةِ في الإسلامِ ، مِنْ دُستورٍ إلهيٍّ واحِدٍ ، أهمُّ مصادِرِه : القُرآنُ الكريمُ ، والسُّنَّةُ النَّبويَّةُ المُطَهَّرَةُ .

فَهُما مَصْدرانِ ثابتانِ باقيانِ ؛ لأنَّهُما ليسَ مِنْ صُنْعِ الإنسانِ المُتَغَيِّرِ ، الَّذي مِنْ شأنِهِ ، إنْ وضَعَ قانوناً في الحُكْمِ ، سُرْعانَ ما ينْقَلِبُ عليهِ ؛ بسببِ عَجْزِهِ وقُصُورِه ، في تَلْبِيَةِ جَميعِ المَصالِحِ العامَّةِ للنَّاسِ . لا سيَّما عندما يَصْطَدِمُ الأمْرُ ، مَعَ مصلَحَةِ واضِعِهِ الشَّخْصيَّةِ ، بينَما : (الحُكومَةُ الإسلاميَّةُ : حَكومةٌ إنسانيَّةٌ ، تَعْمَلُ بكتابِ اللهِ تعالى ، وسُنَّةِ رَسُولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ . أيْ حُكومةٌ ليستْ معصومةً عنِ الخطأ ، [لأنَّها] حُكومةٌ بَشَرِيَّةٌ ، ولَيْسَتْ حكومةً إلهيَّةً .

---

(١) محمد البهي : التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، «تفسير سورة النساء»، ص٦، ١١.

[أمّا] وُلاةُ الأُمورِ [في الإسلام] : وهُمُ الحُكّامُ على اختلافِ مُستَوَياتِهم في المسئوليَّةِ ، وعلَى اختِلافِ نَوْعيّاتِهم في الحُكْمِ والوِلايَةِ ، وفي صَلاحِيَّتِهِم للتَّولِّي ، وفي أهلِيَّتِهم .

فإنّهُم لكَي يُطاعُوا مِنْ غَيْرِهِم : مُطالَبُونَ بأنْ يكونوا أُسْوَةً حَسَنَةً ، في تَطْبيقِ ما جاءَ بِكِتابِ اللهِ تعالى ، وَسُنَّةِ رَسولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ، مُتأسِّينَ في قُدوتِهِم بِهِ ، حيثُ يقولُ اللهُ سُبحانَهُ وتعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾

(النساء: ٥٩).

[تُفيدُ الآيةُ الكريمَةُ] بأنَّ : طاعةَ اللهِ تعالى هيَ : الطّاعةُ لِكِتابِهِ ، الّذي نَزَلَ على رسولِهِ ﷺ . . . وأنَّ طاعَةَ الرَّسولِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، هِيَ بالأخَصِّ لأُسْوَتِهِ الحَسَنَةِ ، في تَطْبيقِ ما جاءَ بِهِ الوحْيُ في كِتابِ اللهِ تعالى . . . وأنَّ طاعَةَ أُولي الأَمْرِ ، هِيَ لِتَأسِّيهِم بالرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ ، في التَّطْبيقِ لِما أَوْحَى بِهِ اللهُ تعالى . فأُولو الأمرِ لا يتوَلَّوْنَ ، الوِلايَةَ العامَّةَ لِحَسَبٍ ونَسَبٍ . . . ولا لِعَصَبِيَّةِ الدَّمِ والقَبيلَةِ . . . والأُمَّةُ لا تُطيعُهُم إلاَّ بِمُسْتَواهُم في القُدْوَةِ الرّائِدَةِ ، وهِيَ القُدْوَةُ الّتي يُتَأسَّى فيها بالرَّسولِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ) [١].

فاختيارُ الحُكّامِ أوْ وُلاةِ الأمرِ ، يكونُ في الإسلامِ ، لِصَلاحيَّتِهم في ذواتِهِم . ثُمَّ لكي يتفرَّغُوا لِمهامِّ الوِلايَةِ أوِ الحُكْمِ : يَتَكَفَّلُ بيتُ مالِ المُسلمينَ - أوْ ما يُسَمَّى بوزارةِ الماليَّةِ اليومَ - الإنْفاقَ عَلَيهِم ، وعلى مَنْ يَعُولونَ ، هذا ما ينبغي أنْ يكونَ عليهِ الحُكْمُ الإسلاميُّ في الأصْلِ .

لكنَّ الواقِعَ المريرَ ، الّذي يُعاني مِنْهُ «البهيُّ» ، ويَقِفُ مِنْهُ موْقِفَ النّاقِدِ الحريصِ ، على وحْدَةِ الجماعَةِ ، يَصِفُهُ قائلاً : (بعدَ عَوْدَتي من ألمانيا سنة

(١) محمد البهي : الإسلام والإدارة «الحكومة» ، ص٤-٨ .

١٩٣٩م : فإنني لَمْ أستَمْتِعْ بالحياةِ في مِصْرَ ، مُنْذُ قيامِ الْحَرْبِ العالميَّةِ الثَّانيَةِ ، حتَّى هَذِهِ اللَّحْظَةِ الَّتي أعيشُها الآنَ(١) . . .

فَهِيَ حَياةٌ قائِمَةٌ علَى النِّفاقِ ، والأنانيَّةِ ، والانتهازيَّةِ ، سياسيّاً واجتماعيّاً ، وحُكّامُها يُكْثِرونَ مِنَ الكَلامِ ، كَما يُكْثِرونَ مِنَ العَبَثِ ونَشْرِ الفَسادِ . هِيَ حَياةٌ مَليئَةٌ بالقُيودِ ضِدَّ الضُّعَفاءِ ، ومَفتوحَةُ الأبْوابِ في وَجْهِ العِصاباتِ ، والمُمارِسيْنَ لِلطُّغيانِ . حَياةٌ كُلُّها مَشَقَّةٌ ، وقَلَقٌ ، وادِّعاءٌ ، ووُعودٌ كاذِبَةٌ ، وَخُلْفٌ في كُلِّ عَهْدٍ ، وَتَخَلُّفٌ في كُلِّ مَجالٍ .

[كما] وَرِثَ أمانَةَ الاتحادِ الاشتراكيِّ(٢) يوماً ما [رجُلانِ اشتراكيّان(٣)] . وكلاهُما كانَ يَضيقُ ذرعاً ، عِنْدَما يجيءُ اسمي ويُعْرَضُ لِسَبَبٍ مِنَ الأسْبابِ ، علَى غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مِنْهُما بي ، وربَّما أيضاً علَى غَيْرِ قِراءَةٍ ، لِما أكْتُبُ أوْ كَتَبْتُ

---

(١) المقصودُ باللحظة التي يعيشُها الآنَ ، هي : أوائل عام ١٩٨٢م ، قبلَ وفاتِهِ بثمانيةِ شُهور تقريباً . علماً بأنَّهُ عاشَ ، مُنذُ ولادتِهِ حتّى وفاتِهِ : في عَهْدِ الحُكّام التّاليةِ أسماؤُهم : الملك «فؤاد الأول» ، الملك «فاروق» ، الرئيس «محمد نجيب» ، الرئيس «جمال عبد الناصر» ، الرئيس «محمد أنور السّادات» الرئيس «محمد حسني مبارك» . انظر ، وهبة حسن وهبة : مقدمة حياتي في رحاب الأزهر ، ص٢٢.

(٢) الاتحاد الاشتراكي : تَمَّ تطبيقُ النِّظامَ الاشتراكيِّ البلشفيِّ ، [أو الاشتراكيَّةِ] في مِصْرَ سنةَ ١٩٦٢م . حيثُ تصدّى «جمال عبد الناصر» لبعثها وترسيخها في مِصْرَ ، وصدر الأمر بتعميم تأميمها [كما تكوَّن ما يُسمَّى ، بالاتحاد الاشتراكيِّ] إذ كان يُمَثِّلُ حِزْبَ الدَّولةِ الحاكم في مصرَ ، ولم تكن دوافعُهُ كلُّها : المصلحةَ العامَّةَ ، كما ادعي في ذلك الوقت . [بل إنَّ] النِّظامَ الاشتراكيَّ البلشفيَّ ، الَّذي أخذَتْ به هذه المُجتمعات الثوريَّةُ ، زادها فقراً وتَخَلُّفاً . انظر ، عبد الله بن زيد آل محمود : الاشتراكية الماركسية ومقاصدها السيئة ، مطابع قطر الوطنية ، الدّوحة ، لا . ط ، لا . ت ، ص ١٧. وانظر ، محمد البهي : الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، ص ٢١٥ .

(٣) الاشتراكيّان ، هُما : المهندس الزراعي «سيد مرعي» ، والدكتور «حافظ غانم» . انظر ، محمد البهي : حياتي في رحاب الأزهر ، طالب . وأستاذ . ووزير ، ص١٤٢.

وتَنْشرْتُ ؛ لأنَّـهُ يومَ أنْ كـانَ الحـاكِمُونَ ، فيما يُسمّى بِعَهـدِ الثَّـورَةِ ، يُمَجِّـدونَ الاتِّحـادَ السُّـوفيتيَّ : في مُسـاعَدَاتِهِ ، وفي مُروءَتِـهِ وأرْيَحِيَّتِـهِ . . . ويـومَ كـانُوا يُسْبِغُونَ علَى الماركسيَّةِ ، وبِنظَامِ الحُكْـمِ القـائِمِ عَليهـا ، كُـلَّ أنْـواعِ الأمَـلِ في الرَّفاهيَةِ والرَّخاءِ : كُنتُ أنـا في كِتاباتي مُشْفِقاً علَـى المُسْلِمِينَ في مِصْـرَ . إذْ يَعيشُـونَ في ظَـلِّ نِظـامٍ ، يقـومُ علَـى مُصادرَةِ الحُرِّيَّـاتِ الشَّخْصِيَّةِ ، والأمْـوالِ الخاصَّةِ ، وعلَـى القَهْـرِ والإذْلالِ ، وفي ظَـلِّ نِظـامٍ يكْـذِبُ ، إذْ يَـدَّعي احْتِضـانَ التَّقدُّمِ والتطوُّرِ ، وهُوَ مُلازِمٌ لِوَضْعِ القَرْنِ التاسعَ عَشَرَ ، في تفكيرِهِ وفي تَصَـوُّرِهِ عَنِ العَمَلِ والعُمَّالِ .

وَهُوَ العَمَلُ اليدويُّ ، والعُمَّالُ الكـادِحُونَ . ولاَ يَـرَى بِبَصَـرِهِ التَّقَـدُّمَ الآلـيَّ ، الَّذي يَسُودُ الحيـاةَ الصِّناعيَّةَ بوجْـهٍ خـاصٍّ ، [إِذْ إِنـَّهُ] يحتـاجُ إلى العُقُـولِ دونَ السَّواعِدِ ، وإلى المَهاراتِ الفنيَّةِ المُتَعَدِّدةِ ، دونَ العَضَلاَتِ والأبدانِ)[1].

يـتَكَلَّمُ «البهـيُّ» هُنـا عَـنْ نِظامِ الحُكْـمِ في مِصْـرَ ، نتيجـةَ تولِّيـهِ مناصِـبَ حُكوميَّةً في الدَّولـةِ ، لا سيما في فتْـرَةِ الخمسينيّاتِ والسِّتِّينيَّاتِ ، مِـنَ القَـرْنِ العشـرينَ . لكنَّـهُ اعتَـزَلَ الوظـائِفَ الحكوميَّـةَ مُنـذُ ١٩٦٤م ، واكْتَفـى بـالقراءَةِ والكِتابَةِ ، بِسَبَبِ ما يَعيشُهُ ويَراهُ يوميّاً .

وفي قَلْبِهِ غُصَّةٌ ؛ لأنَّ القوانينَ والأحْداثَ والأحكامَ الجائِرَةَ ، الَّتي انتشَرَ فسادُها في البلادِ ، غَدَتْ حِرْفَةَ ظُلْمٍ واستِبْدادٍ ، لَدَى تُجَّارِ دُعاةِ الاشتراكيَّةِ فيها ، لِذلكَ تَجِدُهُ يقولُ :

(لَمْ تُساعِدْني حياةُ العُزْلَةِ ، علَى الكِتابَةِ والتَّـأليفِ فَقَـط . بـلْ أعـانَتْني كَـثيراً علَى أنْ أرَى الأحْداثَ في مِصْرَ ، وفي الأُمَّةِ العَرَبِيَّـةِ [والإسـلاميةِ] ، وفي العَـالَمِ الإسلاميِّ . وتطوُّرَها كما هيَ تَجْري في مَسيرَتِها ، دونَ أنْ أرْتَـبِطَ بـرأيٍ مُسْـبَقٍ

---

(١) محمد البهي : حياتي في رحاب الأزهر ، طالب . وأستاذ . ووزير ، ص١٤٢ .

في تَقييمِها . ورأيتُ السَّاسَةَ والسِّياسيِّينَ في مَيْدان الْحُكْمِ ، يُنافِقُ بعضُهُم بَعْضاً ، ويُجَرِّحُ بَعْضُهُم بعضاً . بِضاعَتُهُم كلامٌ وأحاديثُ لَهْوٍ . ونشاطُهم تَعْظِيمٌ وتَقْدِيسٌ ، لِرَبِّ النِّعْمَةِ في الحُكْمِ . وَسَعْيُهُم لِجَمْعِ المالِ ، في غَيْرِ مُحاسَبَةٍ لِلنَّفْسِ ، عَلَى المَسْلَكِ الَّذي يَسَّرَ لَهُمُ الْجَمْعَ . فالهَدَفُ يُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ عِنْدَهُم[1] .

أمَّا الخَلاصُ الَّذي يَرنو إليهِ « البهيُّ » ، لِكَي يقومَ المُجتَمَعُ ، وتَنتَظِمَ الحُكومةُ ، فَهُوَ يَكْمُنُ : في ارْتِباطِ الأفرادِ في المُجْتَمَعِ الإسلاميِّ ، عَلَى أساسٍ مِنْ هِدايَةِ اللهِ تعالى ؛ لأنَّها السبيلُ إلى جميعِ النَّاسِ ، عَلَى أساسِ الاعتباراتِ الإنسانيَّةِ ، بِحَيْثُ يُقَيِّمُ الإنسانُ بإيمانهِ ، وليسَ بِمِقْدارِ ما يَمْلِكُ ، أوْ بِحَسَبِ نَسَبِهِ وَشَرَفِهِ . وَالأمْرُ الَّذي يُحقِّقُ ذلكَ ، هو : العَوْدَةُ إلى الإيمان باللهِ تعالى وأركانِهِ ، وإلى الإسلامِ وأحْكامِهِ . يقولُ اللهُ تعالى :

﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ (المائدة: ٣).

وقالَ اللهُ تعالى ، أيضاً : ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (المائدة: ٥٠).

أنْزَلَ اللهُ تعالى القُرآنَ الكريمَ ، على قَلْبِ رسولِ اللهِ ﷺ : لِيُنَظِّمَ بِهِ المُجتمعَ ، ويُنشِئَ بِهِ أُمَّةً ، ولِيُقيمَ على أساسِهِ وتعليماتِهِ دولَةً .

فاختارَ اللهُ تعالى القُرآنَ المجيدَ ؛ ليكونَ آخِرَ الكُتُبِ السَّماويَّةِ نُزولاً ، ثُمَّ أمرَ النَّاسَ جميعاً أنْ يتَّبِعُوهُ . فيكونُ بذلكَ قَدْ أتَمَّ نِعْمَتَهُ الكُبرى على المؤمنينَ ، بهذا المَنْهَجِ الكاملِ الشَّامِلِ ، ألا وهُوَ دينُ الإسلامِ . الَّذي يَئِسَ الكُفَّارُ أنْ يُبْطِلُوهُ ، أوْ يُنْقِصُوهُ ، أوْ يُحَرِّفُوهُ .

---

(١) محمد البهي : حياتي في رحاب الأزهر ، طالب . وأستاذ . ووزير ، ص ١٤٣ .

لذلكَ يجِبُ على المُسلمينَ ، في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ ، أنْ يَلْتَزِموا هذا الدِّينَ كُلَّهُ ، غَيْرَ مَنْقوصٍ ، مِنْهاجَ حياةٍ مُتكامِلَةٍ لَهُم . لأنَّهُ كُلٌّ لا يتجزَّأُ أشْلاءَ وأجْزاءَ .

سواءٌ ما يَخْتَصُّ فيهِ ، بالتَّصوُّرِ والاعتقادِ ، أوِ الشَّعائرِ والعِباداتِ ، أوْ الحَلالِ والحَرامِ ، أو ما يختَصُّ بالتَّنْظيماتِ الاجتماعيَّةِ والدَّوليَّةِ .

أمّا الَّذي يَرْفُضُ هذا المنهَجَ ، الَّذي ارتَضاهُ اللهُ سُبحانَهُ وتعالى للمؤمنينَ ، بِحُجَّةِ أنَّهُ يريدُ أنْ يستَبْدِلَ بِهِ غيرَهُ ، كالفوضى الوضْعيَّةِ الوَضيعَةِ ، الَّتي هيَ مِنْ صُنْعِ الإنسانِ . ويُطْلَقُ عليها تجاوزاً : الأنْظِمَةَ الاشتراكيَّةَ الشُّيوعيَّةَ الشَّرقيَّةَ ، بألوانِها المُختَلِفَةِ ، أوِ الرأسماليَّةَ الغربيَّةَ ، ذاتَ الطَّابَعِ العَلمانيِّ الماديِّ .

فَهذا يعني ، بوضوحٍ تامٍّ ، إنَّهُ : الرُّجوعُ أو الانتكاسُ والارتكاسُ إلى الأحكامِ والأعرافِ الجاهليَّةِ . والرَّفْضُ الصَّريحُ لألوهيَّةِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالى . وإعطاؤها لِبَعْضِ أصْنامِ البَشَرِ . وفي هذا اعتداءٌ علَى سُلْطانِ اللهِ تعالى في الأرضِ وحاكِميَّتِهِ ، بَلْ معناهُ خُروجٌ عَنِ الدِّينِ الإسلاميِّ وأحْكامِهِ .

• • •

المبحثُ الثاني

مَوقِفُهُ السِّياسيُّ مِنَ الاستعمارِ الإنجليزيِّ

شَكَّلَ الموقِعُ جغرافيّاً لِمصْرَ ، واحِداً مِنَ المراكِزِ الإساسية الهامة ، مِمَّا جَعَلَها إحدى نِقاطِ الاتِّصال الحيَوِيَّةِ في العالَم ، خاصَّةً بَعْدَ شَقِّ قَناةِ السُّويسِ . فأدَّى ذلكَ إلى أنْ تكونَ مَطْمَعاً لِعَديدٍ مِنْ دُولِ الغَربِ .

حتَّى كانتْ بريطانيا أكثَرَ هؤلاءِ سَبْقاً في تحقيقِ مطامِعِها ، إذِ احْتَلَتْ مِصْرَ في سَنَةِ١٩٨٢م .

كَذلكَ تَعَرَّضَ المُجتَمَعُ الإسلاميُّ[(1)]، في آسيا وأفريقيا للطّابَعِ الأيـديولوجيِّ الأُوروبيِّ (سواءٌ الحديثُ مِنهُ في القَرْنِ التّاسِعَ عشَرَ ، أَوِ المُعاصِرُ في القَرْنِ العِشْرينَ ، ولم تَكُن ، [لَدى المُجْتَمَعِ الإسلاميِّ] مَناعةٌ في رَفْضِهِ أوْ تَحَدِّيهِ . . . وَعَدَم تَقَبُّلِهِ للأيديولوجيَةِ الأجْنَبيَّةِ ، [كَبَديلٍ مُصْطَنَعٍ] عَنْ نِظامِ الإسلامِ . . . بِسَبَبِ الضَّعْفِ الفِكْريِّ ، والتَّفَكُّكِ الاجتماعيِّ [الَّذِي أُبتُلِيَ بهِ مُجْتَمَعُنا] . . . وبِسَبَبِ الطَّوائِفِ والمَذْهَبيَّةِ ، وتَعَدُّدِ السَّلْطَناتِ والدُّويلاتِ ، الَّتي قامَتْ على أساسٍ شُعوبيٍّ أوْ مَذْهَبيٍّ ، [في كثيرٍ مِنْ ديارِ المُسلمينَ] . . . وبالتّالي كُلَّما زادَ ضَعَفُ المُجْتَمَعِ الإسلاميِّ ، الَّذي وَقَعَ تَحتَ سُلْطَةِ الاستعمارِ ، . . . زادَ ضَعْفُهُ

---

(١) على سبيل المثال : احتلت بريطانيا : مناطق الخليج العربي ، وجنوبَ شبه الجزيرة العربية في سنة ١٨٤٠ م ، واحتلت مصر سنة ١٨٨٢م ، واحتلّت السُّودان سنة ١٨٩٨م . واحتلت فرنسا : الجزائر في سنة ١٨٤٥م ، وتونس في سنة١٨٨١م ، والمغرب في سنة ١٩١٢م . انظر ، محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الأسرة والتكافل» ، ص ٤٠ .

في التّبعيّـةِ ، والتّقبّـلِ للقيـادةِ الأُوروبيّـةِ الاسـتعماريّةِ . [ثُـمّ جلَـبَ] الاسـتعمارُ [الإنجليـزيُّ] معَـهُ ، مـا يَسْـتَتْبِعُهُ في الحُكْـمِ ، وهُـوَ : النِّظـامُ الـديمقراطيُّ[1] [المشئومُ] ... والحزبيّةُ السِّياسيّةُ[2] [اللّعينَةُ] ... والقوّةُ اللادينيّةُ[3] [المُلْحِدَةُ] .

وما يستتبعُ هذا مِنَ التّوجيهِ والتّشريعِ ، وهو : البُعدُ عن الدّينِ [ومُحاربَتُه] ، والتّنفيرُ عَنْ معاييرِ السُّلوكِ : عِلْماً أنّ هذهِ المعاييرَ في المُجتمعِ الإسلاميِّ : هيَ ما يُمثِّلُه الفِقهُ مِنَ الأحكامِ الشّرعيّةِ .

كما صَحِبَ الاستعمارُ مَعَهُ مثلاً ، في الاقتصادِ : النِّظامَ الرأسماليَّ ، أوِ الاقتصادَ الحُرَّ البعيدَ عَنِ توجيهِ الدّولَةِ ، فضلاً عَنْ تَدخُّلِها فيهِ ، [ثُمّ تبنّى] الاستعمارُ [وأذنابُهُ مِنْ دُعاةِ الوطنيّةِ] اتّجاهَ العَلمانيّةِ ، ومُحاولَةَ تطبيقِهِ في المُجتَمَعِ الإسلاميِّ . وهُوَ مُجتَمَعٌ يُغايرُ في خصائِصِهِ .. وتاريخِهِ ... وواقِعِهِ ... المُجتَمَعَ الأوروبيَّ . . . [مِمّا] اضطُرَّ هذا الاستعمارُ ، إلى أنْ يَسْلُكَ طريقاً

---

(١) النِّظامُ الدِّيمقراطيُّ : الديمقراطيَّة سياسيّاً : هي إحدى صُورِ الحُكْمِ ، التي تكونُ فيها السيادةُ للشعبِ . واجتماعيّاً : هي أُسلوبٌ في الحياةِ ، يقوم على أساس : المساواة وحريّة الرأي والتّفكير . انظر ، إبراهيم مدكور : المعجم الوجيز ، ص٢٤١ .

(٢) الحزبية السياسيّة : توزيع أهل الوطن الواحد إلى أحزابَ مُتنافِرة ، وَفْقاً لِمَنطِقِ العَلمانيّة ، [والتّركيز على] حدود الخصائصِ التُرابيّةِ وَحْدها لدائِرَةِ القوميّةِ . انظر . محمد البهي : الفكر الإسلامي المعاصر «مشكلات الأسرة والتّكافل» ، ص٤٦ . تَحَزَّبَ القوم : صاروا أحزاباً ، والحِزب : كلُّ طائفةٍ جمعها الاتجاه إلى غَرَضٍ واحِدٍ . انظر ، إبراهيم مدكور ، المعجم الوجيز ، ص١٤٨ .

(٣) القوّة اللادينية : هيَ القوّةُ التي تقوم على الترابط القومي ، القائم على التراب أو الوطن ، وإبعاد الدين واللغة ، [نمط عَلمانيّ] ، وتُسمّى القوميّة : اللادينية ، الّتي نالـتْ حَظّاً وافراً مِنَ الاستعمار ، وقبولاً مِنَ الّذينَ نصّبوا أنفسَهُم ، للقيادةِ في الدول العربيّةِ ، أثناء الاحتلال والاستعمار . ويُمثّـلُ القوميّين العـربَ : «جـورج حبـش» ، و«قسطنطين زريق» ، و «ميشيل عَفلق» الماركسيّ أيضاً . ويُمثّـلُ القوميّين السُّوريين : «أنطون سعادة» ، وكلُّهم لا إسلاميين . انظـر ، محمـد البهـي : الفكـر الإسلامي المعاصر «مشكلات الأسرة والتّكافل» ، ص٤٥ .

يُمكِّنُه مِنْ هذا التّطبيقِ . وهُوَ طريقُ عَزلِ المُجتَمَعِ كُليَّةً عَنْ ماضيهِ ، وعَنْ تُراثِهِ العقليِّ ، والرُّوحيِّ ، والتَّوجيهيِّ ، والسُّلوكيِّ .

فإذا ما تَمَّ عَزْلُهُ ، أصبَحَتْ قيادَتُه مُيَسَّرَةً ، وَطَيِّعَةً للمُسْتَعْمِرِ ، وبالأخصِّ للأجيالِ الَّتي تنشأُ في ظِلِّ هَذِهِ العُزْلَةِ)[1].

مارسَ الاستعمار الأوروبيُّ عامَّةً ، والإنجليزيُّ في مِصْرَ خاصَّةً ، عِدَّةَ طُرُقٍ ، في محاولَةِ فَصْلِ الشُّعوبِ الإسلاميَّةِ ، عَنْ رؤيَةِ ماضيها العريقِ ، مَرَّةً : بإبرازِ خصائصِ المَدَنيَّةِ الغربيَّةِ الأوروبيَّةِ الماديَّةِ أمامَها ، كالصِّناعَةِ ، والرَّخاءِ الاقتصاديِّ الوهَمِيِّ ، وتَوَفُّرِ الخدَماتِ ، مثلُ : الإسكانِ ، والمواصلاتِ العامَّةِ . والتَّغلُّبِ على الصُّعوباتِ في السَّفرِ والانتقال ، والإقامَةِ .

وَمرَّةً أُخرى : بالتَّزهيدِ والتَّنفيرِ مِنْ تُراثِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ ، وعَدَمِ صلاحيَّتِهِ لحياةِ المُجتَمَعِ الإنسانيِّ ، في وقتِهِ الحاضِرِ حَسَبَ زعْمِهِم المُفْتَرى .

كما يُشَكِّكُ : في التَّنظيمِ الإداريِّ والسِّياسيِّ ، والفقهِ والتَّشريعِ الإسلاميِّ . من خلالِ دِراساتِ وبحوثِ بعضِ المُستَشْرقينَ الأوروبيِّينَ ، وهيَ دراساتٌ سياسيَّةٌ توجيهيَّةٌ ، استهدَفَتْ مُعاونةَ الاستعمارِ الغربيِّ ، في فَرْضِ التَّبَعيَّةِ على المُسلمينَ ، وبقائِهم في رضا واستسلامٍ ، للنِّظامِ الاستعماريِّ الرأسماليِّ ، سواءٌ في الاقتصادِ والتَّوجيهِ ، أوِ الحُكْمِ والتَّعليمِ ، والثَّقافَةِ السُّلوكيَّةِ .

وللأسفِ الشَّديدِ فَقَدْ : (أُصيبَ الفكرُ الإسلاميُّ ، في الفَتْرَةِ ما بينَ الخمسينيَّاتِ إلى السَّبعينيَّاتِ مِنَ القَرْنِ العشْرينَ ، بِنَوْعٍ مِنَ الجُمودِ والتَّقوقُعِ ؛ نَتيجةً لِتَوَغُّلِ الفِكْرِ الماديِّ الجَدَليِّ ، الَّذي أدّى إلى تَنْظيمِ عَمَليَّةِ الفَصْلِ ، بينَ السِّياسَةِ والدِّينِ بِصفَةٍ عامَّةٍ ، والعِلْمِ والدِّينِ بِصِفَةٍ خاصَّةٍ)[2].

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي المعاصر «مشكلات الأسرة والتكافل» ، ص٣٩-٤١ .

(٢) حسن الشرقاوي : الأخلاق الإسلامية ، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، لا . ط ، لا . ت ، ص٤ .

كانَ ينبغي على المُسلمينَ ، لا سيما المُفكِّرونَ فيهم ، أنْ يَذُودُوا عَنْ حياضِ الإسلامِ ، بِنَشْرِ الوَعْيِ الإسلاميِّ ، وتَجْلِيَةِ أسبابِ الخِلافاتِ الجوهريَّةِ ، في العَلومِ الحياتيَّةِ : كالأخلاقِ ، والتَّربيَةِ ، والاقتصادِ ، والتَّشريعِ ، وعِلْمِ النَّفْسِ ، والفلسَفَةِ ، مِنْ حيثُ مَنْهجُ هذه العُلومِ ، الَّذي يحمِلُهُ الاستعمارُ الغربيُّ إلى المُجتمعاتِ الإسلاميَّةِ . ثُمَّ بِعَرْضِهِ على الفِكْرِ الإسلاميِّ ، والثَّقافةِ الإيمانيَّةِ ، فَما كانَ مِنهُ إيجابياً ، يُساعِدُ على التَّقدُّمِ العلميِّ المُجرَّدِ ، فَهُوَ رصيدٌ يُضافُ إلى الحَضارَةِ العربيَّةِ الإسلاميَّةِ .

أمَّا الجانبُ السَّلبيُّ الَّذي يُرَوِّجُ لَهُ المُستشرقونَ ، بالتَّنسيقِ مَعَ الاستعمارِ ، كَفصْلِ الدِّينِ عَنِ الدَّولَةِ ، ونَقْلِ العاداتِ والتَّقاليدِ المادِّيَّةِ ، والأخلاقِ الهابِطَةِ إلينا . فَهِيَ مِنَ الرَّذائِلِ ، الَّتي يجِبُ التَّنبيهُ على خطَرِها ، وبيانُ ضَرَرِها ، وبالتَّالي يَنْبغِي مَقْتُها ونَبْذُها .

هذا ما تنبَّهَ إليهِ «البهيُّ» مُبكِّراً ، فَحَذَّرَ في مؤلَّفاتِهِ الفِكْرِيَّةِ ، مِنَ خُطَطِ وأساليبِ الاستعمارِ الأوروبيِّ الغَربيِّ ، ودراساتِهِ وبُحوثِهِ ، التي وضَعَتْها : بيُوتُ الأموالِ ، ودُورُ الصِّناعاتِ الكَبيرَةِ في أوروبا ، ووَزاراتُ الخارجيَّةِ فيها ، إمَّا : (في صُورةِ كُتُبٍ ، وعُلماءَ غربيِّينَ ، يقومُونَ بالتَّنظيمِ في إداراتِ التَّعليمِ والتَّشريعِ [في بلادِنا] ، أوْ بالتَّدريسِ في المدارسِ والمعاهدِ العُليا ، وعلَى الأخَصِّ في مَعاهِدِ المُعلِّمينَ والمُعلِّماتِ . . . أو في صورةِ وطنيِّينَ ، [مِنْ أبناءِ جِلْدَتِنا] يُعطَوْنَ مِنَحاً دراسيَّةً ، أوْ تُوفِدُهُم حُكوماتُ بلادِهِم ، لِتَلَقِّي هَذِهِ الدِّراسَةِ [عَلْمانِيَّةِ التَّوجُّهِ] في الجامعاتِ الأوروبيَّةِ . فالعَوْدَةُ بها إلى بلادِهِم ، علَى أنْ يتَصَدَّروا قيادةَ التَّوجيهِ المُختلفَةِ . ولهذا ابتدأَ [الاتِّجاهُ العَلْمانيُّ الغربيُّ] يأخُذُ مَوْضِعاً لِقَدَمَيْهِ ، في المُجتَمَعاتِ الإسلاميَّةِ المُستَعْمَرَةِ .

فَنالَتِ «القوميَّةُ» اللادينيَّةُ حَظًّا وافِراً ، مِنْ عِنايَةِ الاستعمارِ الغَربيِّ ، كَما لَقِيَتْ ترحيباً في القَبولِ مِنْ دُعاةِ الوطَنيَّةِ ، الَّذينَ نَصَّبُوا أنْفُسَهُم للقيادَةِ في

مُجتَمَعاتِهم . . . أمّا مِنْ جانِبِ الاستعمارِ : فإنَّ هذهِ القوميَّةَ اللادينيَّةَ ، تكادُ تكونُ [عُنواناً برّاقاً خادِعاً ، وظيفتُهُ ذَرُّ الرَّمادِ ، في عُيون ذوي الثّقافَةِ الضَّحْلَةِ ، لتَمريرِ] الاتّجاهاتِ العَلْمانيَّةِ ، . . . الّتي تتَظاهَرُ بِقَوميَّةِ التُرابِ في التَّرابُطِ ، وتُؤكِّدُ عليها ، بَلْ تَرعاها وَحْدَها ، دونَ اكتِراثٍ لِدِيْنِ الإسلامِ ، أوِ اعتِبارٍ للُغَةِ كِتابِهِ ، [أيْ القُرآنِ الكريمِ] . . . فَسَيَنْتَقِلُ الدِّينُ حَتْماً [عندئذٍ] ، ومَعَهُ لُغَتُهُ الفُصْحَى ، مِنْ مَكانِ الصَّدارَةِ إلى الخَلْفِ .

[هكَذا استطاعَ الاستعمارُ الغربيُّ] استبعادَ أمْرِ الدِّينِ استبعاداً كُليًّا أوْ جُزْئيّاً ، [في حياةِ المُجتَمعِ الإسلاميِّ] ... [وكَذلكَ] فَصَلَ أَمْرَ الاقتصادِ القوميِّ ، وَحِيْلَ بينَهُ وبينَ الوطنيِّينَ [الحقيقيِّينَ] ، إلاَّ للعُملاءِ والمأجورينَ . ثُمَّ جُعِلَ وَقْفاً علَى الصِّناعةِ الأُوروبيَّةِ ، وعلَى الاستغلالِ الأوروبيِّ ، في تَزويدِ هَذِهِ الصِّناعَةِ بالخاماتِ الأوليَّةِ ، وفي تَرويجِ استهلاكِ مُنتَجاتِها ، في الأسواقِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ المحليَّةِ .

لَمْ يَكُنِ المُستَعْمِرُ ، يَستَطيعُ فَصْلَ الاقْتِصادِ القوميِّ لِصالِحِهِ ، في المُجتَمَعِ الإسلاميِّ خاصَّةً ، قَبْلَ أنْ يُبْعِدَ الدِّينَ ، واللُّغةَ الوطنيَّةَ عَنِ التَّوجيهِ . . . لأنَّ المُحافَظَةَ علَى الاعتقادِ بالإسلامِ ، كَدينٍ ، في المُجتمَعِ الإسلاميِّ معناها : بقاءُ الوعْيِ قَوِيّاً بالشَّخْصيَّةِ الإسلاميَّةِ المُسْتَقِلَّةِ للمُجتمَعِ . . . وبقاءُ الإيمانِ بالأيديولوجيَّةِ [أي الأفكارِ] الإسلاميَّةِ ، قَوِيّاً كذلكَ في قُلوبِ أفرادِهِ) [1] .

عَمِلَ الاستعمارُ الغربيُّ مُنذُ أوّلِ لحظَةٍ ، وطِئَتْ أَقدامُهُ الدِّيارَ العربيَّةَ الإسلاميَّةَ ، على تَفْتيتِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ إلى قوميّاتٍ ، حتَّى إذا ما قَوِيَتْ هذهِ القوميّاتُ ، في شَدِّ زُمْرَةٍ مِنْ أهْلِ الدِّيارِ إليها . تَمَكَّنَ المُسْتَعْمِرُ حينَها أنْ يوجِّهَ بعضَها ضِدَّ بَعضٍ . فَتحرَّكَ الإسلامُ وقتَها إلى خَلْفِ الصُّفوفِ ، تاركاً لهذهِ

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الأسرة والتكافل» ، ص٤٣-٤٧ .

القوميّاتِ فُرْصَتها ، لتأخُذَ مكانَهُ في توجيهِ المُجتَمَعِ الإسلاميِّ ، على نحو ما برزَ ، في تلكَ الحِقْبَةِ الكَريهَةِ : كالقوميَّةِ العربيَّةِ ، والفارسيَّةِ ، والإفريقيّةِ ، والأندونيسيّةِ ، وغيرِها في كثيرٍ مِنْ مجالاتِ العالَمِ الإسلاميِّ ، مِمّا أدّى فيما بعدُ إلى فَجَواتٍ واسعةٍ : مِنَ الحزبيّةِ ، والطّائفيَّةِ ، والمذهبيّةِ ، واللُّغويَّةِ ، والشُّعوبيَّةِ ، حيثُ استمرَّتِ المُعاناةُ في المُجتمعاتِ الإسلاميَّةِ ، إلى يومِنا هذا .

كَما وأَصبحَ ـ الحالُ هكَذا ـ مِنَ الصُّعوبةِ بمكانٍ ، أنْ تقومَ حكومةٌ إسلاميَّةٌ واحِدةٌ ، تجمَعُ شتاتَ الأُمَّةِ مِنْ جديدٍ . في ضوءِ هذهِ المُعطياتِ والأوضاعِ المُتَرديَّةِ .

مَعَ أنَّ القِوامَ العامَّ للنِّظامِ الإسلاميِّ : في تحديدِ صِلَةِ مُجْتَمَعِ المُسلمينَ ، بِمُجتمعٍ آخَرَ مِنْ غيرِ المُسلمينَ ، يَتَحَدَّدُ في عَدَمِ قَبُولِ وصايَةِ غيرِهِم عليهِم ، تحتَ قِناعِ ادِّعاءِ الاستعمارِ ، الّذي تَجِبُ مُقاوَمَةُ سُلْطَتِهِ ، إنْ فَرَضَها بالمَكْرِ والخديعَةِ ، أوْ بالقوّةِ الماديَّةِ ، مَعَ ردِّ اعتدائِهِ عَنْ حُرُماتِ الأفرادِ ، كالاعتداءِ على : النَّفسِ ، أو المالِ ، والعِرْضِ ، أو نَحوَ ذلكَ .

فالمسلمونَ طِبقاً لمبادئِ الإسلامِ ، مُطالبُونَ بأنْ لا يُمكِّنوا الاستعمارَ الأجنبيَّ فيهِم ، ولا في أيِّ شِبْرٍ مِنْ أرضِهِم ، ربَّما يُعينُهُ ذلكَ على القوَّةِ والتَّفوُّقِ في السِّيادةِ عليهِم ، فَضْلاً عَنِ التَّمكُّنِ مِنْهُم واستِذْلالِهِم .

وأمَّا في شأنِ مُطالَبَةِ المُسلمينَ بِردِّ الاعتداءِ ، عَنْ حياضِهِم وأملاكِهِم ، فإنَّ القُرآنَ المجيدَ ، يُطالِبُ المؤمنينَ بِجَمْعِ قُوّاتِهِم ، وَحَشْدِ عَتادِهِم ، حتّى يَصِلوا إلى نَصْرٍ مُبينٍ ، يَضْمَنُ لَهُم أَمْنَهُم .

يقولُ اللهُ تعالى : ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨﴾ اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ ۚ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩﴾ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾ (التوبة:٨-١٠).

تُصَوِّرُ الآياتُ الكريمةُ موقِفَ المُشركينَ ، مِنَ الإسلامِ وأَهْلِهِ ـ بأنَّهُ مَوقِفٌ عُدْوانيٌّ ـ مُنْذُ بدايةِ الدَّعْوَةِ الإيمانيَّةِ ، إلى يومِنا هذا .

إذْ إنَّهُ لم يسْلَمْ مِنْ بَطْشِهِم وشَرِّهم أحَدٌ مِنَ الرِّجالِ أو الأطفالِ أو النِّساءِ . كُهولاً وشُبّاناً ، بينَ الفينَةِ والفينَةِ ، طيلَةَ خَمْسَةَ عشَرَ قَرناً ، خَلَتْ .

حيثُما وُجِدَ مؤمنونَ ، يَدينونَ بالعُبوديَّةِ للهِ تعالى وَحْدَهُ ، ومُشركونَ أوْ مُلحِدونَ ، يَدينُونَ بالعُبوديَّةِ لغيرِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالَى ، فإنَّ المُواجَهَةَ بينَ الطَّرَفَيْنِ حَتْميَّةٌ ، لامَناصَ مِنها .

لِذا فإنَّهُ لا يُمْكِنُ ، أنْ تكونَ الحالَةُ بينَ الإسلامِ (وبينَ مُشركي العَرَبِ ، إلاَّ حالَةَ حَرْبٍ وتَرَبُّصٍ ، لا يألُو فيها أحدُ الطَّرَفَيْنِ جَهْدَهُ ، عَنِ الفَتْكِ بِصاحِبِهِ ، والقضاءِ عليهِ ، ما استطاعَ إلى ذلكَ سبيلاً .

مِنْ هُنا نشأَتْ تَحَرُّشاتٌ ، واسْتِطْلاعاتٌ ، وتَكَتُّلاتٌ ، هيَ أشْبَهُ في وقْتِنا الحاضِرِ ، بالكتائبِ الَّتي تُبْعَثُ ، لأغراضٍ خاصَّةٍ ، [كالْعَسَسِ ، والتَّجَسُّسِ ، والتَّبشيرِ ، والاسْتِشراقِ ، والإرسالِيّاتِ الاستعماريَّةِ ، وغيرِ ذلكَ مِمّا يَقْتَحِمُ صُفوفَ الآخرينَ] ، ليسَ مِنْ مُهمَّتِها أنْ تَشْتَبِكَ ، في حَرْبٍ حقيقيَّةٍ مَعَ العَدُوِّ .

[لِذا في مِثْلِ] هذا الجوِّ ، ولِمُعالَجَةِ هذا الوضْعِ ، الَّذي صارَ إليهِ المُسلمونَ ، وتَخليصِهِ مِنْ آثارِ الشِّرْكِ والمُشْركينَ ، نَزَلَتْ هذهِ الآياتُ ، تَرْسُمُ للمؤمنينَ الصّادِقينَ ، خُطَطَ حياتِهِم بالنِّسْبَةِ للمُشْرِكينَ ، [وما يَجِبُ أنْ] يَتَّخِذوهُ أساساً لِدَوْلَتِهِم ، ومِنْهاجاً لِحياتِهِم ، حَتّى تَسْتَمِرَّ عِزَّتُهُم ، ويَتَركَّزَ سُلْطانُهُم ، بقُوى الْخَيْرِ الخالِصَةِ ، والإيمانِ القَوِيِّ)[1].

يُفْهَمُ مِنْ خلالِ هذا النَّصِّ القُرآنيِّ ، بأنَّ : الْمَعْرَكَةَ طويلَةُ الأَمَدِ ، بينَ الإسلامِ وأتباعِهِ ، وبينَ الشِّرْكِ وصُوَرِهِ ، وكأنَّ القُرآنَ العظيمَ وآياتِهِ ، هُوَ مَصْدَرُ الإلهامِ

---

(١) محمود شلتوت : تفسير القرآن الكريم «الأجزاء العَشرة الأولى» ، دار الشروق ، القاهرة ، ط٨ ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م ، ص ٥٩١ ، ٦٠٠ .

والحَماسِ ، وإثارَةِ العواطِفِ ، ضِدَّ الغُزاةِ المُستَعمِرينَ ؛ لأنَّهُم يُريدُونَ أنْ يَستَغِلوا غَيرَهُم وَهُم مُطمَئِنونَ ، ويَغتَصِبوا ثَروَةَ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ وهُم مُستَقِرُّونَ ، بأُسلوبِ مَنْ كَفَرَ بِكُلِّ مبادئِ الدِّينِ ، والقِيَمِ الإنسانيَّةِ ، واعتدى على الحُرُماتِ والكَراماتِ الفرديَّةِ والجماعيَّةِ ، الَّتي طالَبَ الإسلامُ بِمَنْعِها وَحِمايَتِها ، ومُقاتَلَةِ الَّذينَ يَستَبيحونَها ، ويعتدونَ عليها ، لهذا يقولُ اللهُ تعالى :

﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة: ١٤-١٦).

يُبادِرُ المؤمِنُ الحقيقيُّ في الاستجابَةِ لأمرِ اللهِ تعالى ، فيغدو مُستعِداً لمُقاتَلَةِ الأعداءِ مِنَ المُشركينَ أو المُستَعمِرينَ ، حِمايَةً للدِّينِ وأهْلِهِ ، وصوناً لأعراضِ المُسلمينَ وأرواحِهِم ومُمتَلَكاتِهِم ، لذا يُحَرِّضُ اللهُ تعالى المؤمنينَ على قِتالِ ودَفْعِ الصَّائلينَ البادِئينَ ، في الهُجومِ على ديارِ المُسلمينَ ، بقولِهِ سبحانَهُ وتعالى : ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ ﴾ قاتلوهُم يجعلْكُمُ اللهُ (سِتارَ قُدْرَتِهِ ، وأداةَ مَشيئَتِهِ ، فَيُعَذِّبهم بأيديكم ، وَيُخزِهِم بالهزيمَةِ ، وهُم يتَخايَلُونَ بالقُوَّةِ . ويَنصُرْكُم عليهِم ، وَيَشْفِ صُدورَ جماعةٍ مِنَ المؤمنينَ ، مِمَّن آذاهُم وشَرَّدَهُمُ المُشركُونَ . يَشفِها مِنْ غَيْظِها المكظُومِ ، بانتصارِ الحقِّ كاملاً ، وهَزيمَةِ الباطِلِ ، وتَشريدِ المُبْطِلينَ . واللهُ عليمٌ بالعَواقِبِ المَخْبوءَةِ وراءَ المُقَدِّماتِ ، حكيمٌ يُقَدِّرُ نتائجَ الأعمالِ والحَرَكاتِ . [ثمَّ لا بُدَّ مِنْ] إعْلانِ المُفاصَلَةِ للجميعِ ؛ لِيَنكَشِفَ الَّذينَ يُخبِّأونَ [يُخبِّئونَ] في قُلوبِهِم خَبيئةً ، وَيَتَّخِذُونَ مِنْ دونِ اللهِ ورسولِهِ والمؤمنينَ وليجةً ، يَلجَئُونَ منها إلى مصالحِهِم وروابِطِهِم مَعَ المُشركينَ ، [أوِ المُستَعمِرينَ فيما بَعْدُ] ، في ظِلِّ العلاقاتِ غيرِ المُتَميِّزَةِ ، أوِ الواضِحَةِ بينَ المُعَسكَراتِ المُختَلِفَةِ .

ولكنّهُ سُبحانَهُ وتعالى ، يُحاسِبُ النَّاسَ على ما يَتَكَشَّفُ مِنْ حَقيقَتِهِم ، بِفِعْلِهِم وَسُلُوكِهِم . وكَذلكَ جَرَتْ سُنَّتُهُ بالابتلاءِ لِيَنْكَشِفَ الخبيءُ ، وتَتَمَيَّزَ الصُّفوفُ ، وتَتَمَحَّصَ القُلوبُ ، ولا يكونُ ذلكَ كما يكونُ ، بالشَّدائدِ والتَّكاليفِ والمِحَنِ والابتلاءَاتِ)[1].

لَقَدْ كَانَ في المُجتَمعِ المُسلمِ عامَّةً ، والمِصْريِّ خاصّةً ، أثناءَ فَتْرَةِ الاستعمارِ الإنجليزيِّ ، فِئَةٌ تتصِلُ بِخُصومِها مِنَ المُستَعْمِرِيْنَ ، استِجْلاباً لِمَنْفَعَةٍ خاصَّةٍ ، أوْ مَصْلَحَةٍ ذاتيَّةٍ ، أوْ طَمَعاً في مَرْكَزٍ وظيفيٍّ شَخْصيٍّ ، ولَو على حِسابِ حُرِيَّةِ الأُمَّةِ ، وبناءِ حضارتها وازْدِهارِها ، واستقْلالِها .

بينَما كانَ المُسْتَعْمِرُ ، يَغْتَصِبُ البِلادَ ، ويَنْهَبُ ثَرواتِها ، وهُوَ صاحِبُ أمْرٍ ونَهيٍ يُطاعُ ، بلْ ويُوجِّهُ ، وهُناكَ للأسفِ قَبولٌ لِتَوجيهِهِ ، ولا يَتِمُّ ذلكَ كُلُّهُ إلاَّ (في غَيْبَةِ الإيمانِ بالإسلامِ ، أوْ في وجُودِ تَشْويهٍ في التَّصْويرِ لِمبادِئِهِ ، وَخِفَّةٍ لِقيَمِهِ في قُلوبِ التَّابعينَ لَهُ . ولَكِنْ رَغْمَ قُوَّةِ القوميَّةِ العَلمانيَّةِ في المُجْتَمَعاتِ الإسلاميَّةِ ، وتَنْشِئَةِ جِيْلٍ أوْ أكْثَرَ علَى أساسٍ مِنْها . . . فإنَّ الدَّفْعَ الإسلاميَّ ، انْتَقَلَ مِنَ الْخَلْفِ واللاشعورِ ، [إلى الأمامِ] وَدَخَلَ مَنْطِقَةَ الشُّعُورِ ، بينَ الأفرادِ مِنْ جَديدٍ ، عِنْدَ قيامِ حَرَكاتِ التَّحريرِ ضِدَّ الاستعمارِ .

[إذْ شَهِدَ] القَرْنُ التَّاسِعُ عَشَرَ في نِهايَتِهِ ، مَعَ بِدايَةِ القَرْنِ العِشْرِينَ ، إلَى السِّتِّينِيَّاتِ مِنْهُ ، مَوْجاتٍ في تيَّارِ الشُّعُورِ القَوميِّ ، تَسْتَنِدُ إلى مبادِئِ الإسلامِ . . وكانَ لِعُلَماءِ المُسلمينَ ، ولِطُلاَّبِ العِلْمِ الإسلاميِّ ، في المعاهِدِ الدِّينيَّةِ ، والمساجِدِ ، دَوْرُ القيادَةِ في استنكارِ الاستعمارِ ، وفي مُقاوَمَتِهِ بينَ الوطَنِيِّينَ ، [في مِصْرَ] وفي أيِّ مُجْتَمَعٍ إسلاميٍّ [آخَرَ] ، شُيوخاً وشُبَّاناً ، عُمَّالاً وموظَّفينَ ، وكانتِ المساجِدُ هيَ السَّاحاتُ والأنْدِيَةُ الَّتي تَتَجَمَّعُ فيها القُوى الوطَنِيَّةُ ، لِتَنْظيمِ التَّعْبيرِ عَنْ مُطالَبَةِ الاستعمارِ بالجلاءِ ، وبِتَرْكِ البلادِ مُسْتَقِلَّةً عَنْ نُفوذِهِ .

---

(١) سيد قطب : في ظلال القرآن ، ٤/١٥٧-١٥٩ .

لَكِنَّ هَذِهِ العاطِفَةَ الدِّينيَّةَ الشَّعْبيَّةَ ، في التَّرابُطِ والتَّكْتيلِ ، الَّتي ظَهَرَتْ قَوِيَّةً في مُقاوَمَةِ الاستعمارِ ، وفي استِنْكارِ وُجُودِهِ . . . كانتْ عاطِفةً مؤقَّتَةً ، لَمْ تَستَنِدْ إِلَى تَخطيطٍ مُنَظَّمٍ ، قائمٍ بالفِعْلِ في صِراعِ الإسلامِ ، ضِدَّ العَلمانيَّةِ الغربيَّةِ ، وضِدَّ مَنْ يَحْمِلُها ، ويَعْمَلُ على تَمْكينِها ، مِنَ المُسْتَعْمِرِينَ الغَرْبِيِّينَ ، في المُجتَمَعِ الإسلاميِّ»(1).

بَقِيَ الصِّدامُ مُستَمِراً بينَ الاستعمارِ الإنجليزيِّ ، والثَّوراتِ الشَّعبيَّةِ في مِصْـرَ ، ثُـمَّ تَعـدَّدَتْ حَمَلاتُ الانتقـامِ الاستعماريَّةِ مِـنَ الوطَنيِّينَ ، بِسَبَبِ استِنْكارِهِم لِوُجودِهِ عَلَى رؤوسِهِم ، ومُطالَبَتِهِم إيَّاهُ بالرَّحيلِ .

انْتَقَمَ الإنجليزُ أولاً مِنْ أُولئِكُمُ الَّذينَ يَحْمِلُونَ رأيَ الإسلامِ ، ويُعْرَفُونَ بالانْتِسابِ إليهِ في صُفوفِ الشَّعْبِ ، وهُمُ العُلماءُ والطُّلابُ في المعاهِدِ الدِّينيَّةِ : سواءٌ في الحَجْزِ في المُعْتَقَلاتِ لِفَتْرَةٍ [مِنَ الوَقتِ] أوْ فَتَراتٍ [مُتابِيَنةٍ] . وإمَّا في التَّعذيبِ ، وتَفويتِ كَثيرٍ مِنَ المَصالِحِ الشَّخصيَّةِ والعامَّةِ [عليهم] ، مِمَّا يَعودُ على الأُمَّةِ بالتَّخَلُّفِ والجَهْلِ ، وانتشارِ الأُميَّةِ والفَقْرِ . لكنَّ الرُّوحَ المعنويَّةَ لَدَى المُقاوَمَةِ الوطنيَّةِ ، كانتْ تَزْدادُ اشتِعالاً نوعيًا وكَميًا ، فَأَخَذَتِ العَلاقاتُ السِّياسيَّةُ (في بِدايَةِ القَرنِ العِشرينَ تَتَخَلْخَلُ ، أوْ تَضْعُفُ بينَ الغَرْبِ المُسْتَعْمِرِ ، والشَّرْقِ الإسلاميِّ . واشْتَدَّتِ المُعارَضَةُ الوطَنيَّةُ ، وأَظْهَرَتْ مَطالِبَها ، ومِنْ أهَمِّها : الاستقلالُ السِّياسيُّ ، وإبرازُ الحُكومَةِ الوطنيَّةِ ، وإجلاءُ الاحتلالِ العَسْكَرِيِّ [الإنجليزيِّ] . وابتدأَ يُدْرِكُ المُسْتَعْمِرُ الغربيُّ ، وجوبَ العُدولِ عَنِ الاستعمارِ ، ومَنْحِ [الاستقلالِ] للبلادِ الَّتي ما زالَتْ تحتَ الاستعمارِ ، وأَخَذَ [يَحْمِلُ عَصاهُ] ويَتراجَعُ ويَتَقَلَّصُ)(2).

---

(1) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الأسرة والتكافل» ، ص٤٨ ، ٤٩ .

(2) محمد البهي : طبيعة المجتمع الأوروبي وانعكاس آثارها على المجتمع الإسلامي المعاصر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ، ص٦٣ ، ٦٤ .

ثُمَّ ما لَبِثَ أنْ ظَهَرَ مِنْ جَديدٍ، نُفُوذُ العَلْمانيَّةِ الغربيَّةِ في المُجتَمَعِ الإسلاميِّ، إثْرَ الاستقلالِ السِّياسيِّ، وقيامِ الحُكْمِ الوطَنيِّ، بَعْدَ أنْ هَدَأَتِ العاصِفَةُ الحماسيَّةُ، للعاطِفَةِ الدِّينيَّةِ، الَّتي هَبَّتْ في وَجْهِ الاستعمارِ الغربيِّ، إلى أنْ تَمكَّنَتْ مِنَ اقْتِرابِ وصُولِها، في نَيْلِ الاستقلالِ، وقَبلَ الإعلانِ عَنْهُ بفترَةٍ زمَنيَّةٍ قَصيرَةٍ جِدًّا، (فَقَدْ سَلَّمَ المُسْتَعْمِرُ الغربيُّ الحُكْمَ، [في مِصْرَ وغيرِها مِنَ] المُجْتَمَعِ الإسلاميِّ، لِفَريقٍ مِنَ الوَطَنيِّينَ، هُم أقْرَبُ إلى اتِّجاهِهِ، سواءٌ بِحُكْمِ مُيولِهِم، وتَنْشِئَتِهِم الَّتي نشأوا عليها، في المدارسِ والمعاهِدِ، ذاتِ الاتِّجاهِ العَلمانيِّ، أوْ بِحُكْمِ المصالحِ المُشْتَرَكَةِ، بينَ المُسْتَعْمِرِينَ السَّابقينَ، وهِيَ مَصالحُ تَسْتَهْدِفُ استمرارَ تحقيقِ، غاياتِ الرأسْماليَّةِ الأوروبيَّةِ، في الاقتصادِ القوميِّ للمُجتَمعِ، وفي الوقتِ نفسِهِ ... تَسْتَهْدِفُ تحقيقَ منافعَ شَخْصيَّةٍ، لأصحابِ الحُكْمِ الوَطَنيِّ:

مِنْ مالٍ ... أوْ سُلْطَةٍ ... أوْ جاهٍ ... يُضافُ إلى ذلكَ: أنَّ النِّظامَ السِّياسيَّ للديمُقراطيَّةِ الغربيَّةِ، هو نِظامٌ يَعْتَمِدُ على تَعَدُّدِ الأحْزابِ السِّياسيَّةِ ... [مِمَّا] أوْجَدَ تَنافُساً بينَ الوطَنيِّينَ بعدَ الاستقلالِ، في التطلُّعِ إلى الحُكْمِ واعتِزازٍ بِجاهِهِ، والانتفاعِ بنفوذِهِ.

مِنْ شأنِ هذا التَّنافُسِ، أنْ يَجُرَّ إلى نَتيجَتَيْنِ حَتْمِيَّتَيْنِ، هُما:

- أولاهُما: الصِّراعُ الحِزْبيُّ، والتَّقاتُلُ في سبيلِ الوصُولِ إلى الحُكْمِ.
- ثانيهُما: عَدَمُ التَّشَدُّدِ في المصالِحِ الوَطَنيَّةِ الحقيقيَّةِ، احتِفاظاً بِعلاقاتٍ طيِّبَةٍ، مَعَ صاحِبِ النُّفوذِ الفِعليِّ في المُجتَمَعِ، وَهُوَ في التَّحليلِ الأخيرِ . . . يَرْجِعُ إلى رِجالِ الصِّناعَةِ والمالِ في أوروبا وأمريكا . . . ومِنْ ثَمَّ يكونُ الحُكْمُ الوَطَنيُّ بعدَ الاستقلالِ، عُنواناً ليسَ لَهُ مَدْلولٌ واقعيٌّ، وَهُوَ واجِهةٌ وشِعارٌ، أكْثَرَ مِنْهُ حقيقةٌ موجودَةٌ)[1]. ليسَ غريباً أنْ يكونَ رجالُ الحُكْمِ الوَطَنيُّ بَعْدَ الاستقلالِ، أكْثَرَ الوَطَنيِّينَ ضَعْفاً؛ لأنَّ لَهُم مَصالِحَ شَخْصيَّةً

---

(١) محمد البهي: الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الأسرة والتكافل»، ص٥٠، ٥١.

وراءَ الحُكْمِ ، فَلا يُباشِرونَهُ إلاَّ بِقَدْرِ ما يُحَقِّقُونَ هذهِ المصالحَ لأَنْفُسِهِم . فإنْ تَعارَضَتْ مصالِحُهُم الشَّخصيَّةُ ، مَعَ المصالحِ العامَّةِ الوَطَنِيَّةِ ، رأيْتَهُم يُضَحُّونَ بِكُلِّ مُمتَلَكاتِ دُولِهِم ، في سبيلِ تَحقيقِ ما يَخُصُّهُم هُم . أمَّا الَّذي زادَ الطِّينَ بِلَّةً ، هُوَ : ضَعْفُ الإيمانِ في نُفُوسِ المُسلمينَ ، في حِقْبَةِ الاستعمارِ الغَرْبيِّ . (ولِذا قَبِلَ المُسلمُونَ ولايَةَ الأَجْنَبِيِّ عَلَيْهِم دُونَ صُعُوبَةٍ تُذْكَرُ ، في طَريقِ استِيلائِهِ عَلَى السُّلْطَةِ عَلَيهِم . نَعَمْ ، كانَ هُناكَ بعضُ أساليبِ الخِداعِ ، مِنَ الاستعمارِ في الاستيلاءِ عَلَى السُّلْطَةِ . ولكِنَّ ذلكَ لا يَمْنَعُ مِنْ وجُودِ هَذِهِ الحَقيقَةِ ، في المُجتَمَعِ الإسلامِيِّ ، وهيَ : ضَعْفُ الإيمانِ بالإسلامِ بينَ المُسلمينَ . . ثُمَّ إلَى جانِبِ ضَعْفِ عُلَماءِ المُسلمينَ ، واستِسْلامِهِم إلى التَّقْليدِ ، في تَقْييمِ الرَّأْيِ الإسلاميِّ ، وفي عَرْضِهِ ، وفي فَهْمِهِ . . ومِنْ هُنا ظَهَرَ أَمْرُ الرُّجوعِ إلى القُرآنِ الكَريمِ والسُّنَّةِ الصَّحيحَةِ ، في فَهْمِ مَبادئِ الدِّينِ . . كَضَرورَةٍ لامَناصَ مِنها ، كَي يَبْعُدَ عامِلُ التَّقليدِ ، في مُواجَهَةِ الإسلامِ ، في الصِّراعِ ضِدَّ العَلْمانيَّةِ الغربيَّةِ)[1]. فأَمْسَتْ بادِيَةً للعَيانِ ، قُوَّةُ رِجالِ الحُكْمِ الوطَنِيِّ ، مِنْ بينِ الأحزابِ السِّياسيَّةِ ، في كَبْتِ الشُّعورِ الوطَنيِّ ، إزاءَ مصالحِ الوطَنِ الحقيقيَّةِ ، ثُمَّ بِطَرْدِ الوطَنِيِّينَ المُعارِضِينَ ، أوِ المُقاوِمِينَ لِحُكْمِهِم ، وتَتَبُّعِهِم واضطهادِهِم . (لأنَّ هَذا الكَبْتَ والاضطهادَ والتَّتَبُّعَ ، يَتَّفِقُ ومَصْلَحَةَ أصحابِ النُّفوذِ الحقيقيِّ في المُجتَمَعِ ، وهُمُ المُستَعْمِرونَ السَّابِقُونَ ، ورِجالُ الأعمالِ والمالِ والصِّناعَةِ ، المُستَغِلُّونَ للاقتصادِ القوميِّ .

بَيْنَما يَبْدو ضَعْفُ رِجالِ الحُكْمِ الوَطَنِيِّ بعدَ الاستقلالِ على أشُدِّهِ ، عِندما تَطْلُبُ الأُمَّةُ العَوْدَةَ ، إلَى تُراثِ المُجتَمَعِ الرُّوحيِّ والثَّقافيِّ ، وقِيَمِهِ وتقاليدِهِ في : التَّوجيهِ ، والتَّشريعِ ، والتَّعليمِ . . . يبدو ضَعْفُهُم على أشُدِّهِ ، عندما تَطْلُبُ الأُمَّةُ

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الأسرة والتكافل» ، ص٤٦ .

إحلالَ الإسلامِ في التَّوجيه ، وإحلالَ لُغتِهِ العربيَّةِ الفُصحى ، في البلادِ الَّتي تتكلَّمُها في التَّعبيرِ ، والحَديثِ والتَّسجيلِ في الدَّواوينِ ، مَحَلَّ العَلْمانيَّةِ الغربيَّةِ . . . وتَشْتَدُّ جُرأتُهم على الإسلامِ ، أكثَرَ مِنْ جُرأةِ رِجال العَلْمانيَّةِ الغربيَّةِ ، يومَ دَخَلَتْ المُجتَمَعَ الإسلاميَّ مَعَ الاستعمارِ الغربيِّ ، وحاولَتْ طَرْدَهُ وإبعادَهُ مِنْهُ . . . تَشْتَدُّ جُرأتُهم عليهِ في غَيْرِ فَهْمٍ لِمَبادِئِهِ ، وفي غيرِ اكتِراثٍ لإيمانِ المواطِنينَ بِهِ . ويُوصَفُ المُطالِبُونَ بالإسلامِ ، على عَهْدِ الحُكْمِ الوَطَنِيِّ بعدَ الاستقلالِ ، بالتَّزمُّتِ أوِ بالتَّخَلُّفِ ، تَنْفيراً لِمَنْ يَتْبَعُهُم ، مِنَ الاستمرارِ في تَبَعيَّتِهِ إيَّاهُم)[1].

عِلْماً أنَّ هُناكَ عاملاً آخرَ ، في كَوْنِ الحُكْمِ الوَطَنِيِّ ، الَّذي سادَ بلادَنا ، عَقِبَ الاستقلالِ السِّياسيِّ ، بِأنَّهُ كانَ بعيداً عَنْ أنْ يكونَ حُكْماً مُرتَكِزاً ، على أساسٍ مِنَ الإسلامِ ، هُوَ : إنَّ الَّذينَ تَوَلَّوا الحُكْمَ مِنَ الوَطَنِيِّينَ ، يَسْتَحيلُ عَلَيهِم أنْ يَتَصَدَّوا لإعادَةِ البِناءِ الإسلاميِّ في المُجتَمَعِ ؛ لأنَّهُم بعيدُونَ عَنِ الصُّورَةِ الصَّوابِ للإسلامِ ؛ وذلكَ بِحُكْمِ التَّنْشِئَةِ العَلْمانيَّةِ مِنْ جِهَةٍ ، وبِحُكْمِ ما آلَتْ إليهِ مفاهيمُ القِيَمِ الإسلاميَّةِ تَطْبيقاً ، في واقعِ المُجتَمَعاتِ الإسلاميَّةِ المُعاصِرَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخرَى . فَقَدْ تَحوَّلَ كثيرٌ مِنْ مفاهيمِ هذهِ القِيَمِ ، إلَى مَعاني الضَّعْفِ دُونَ القُوَّةِ ، أوْ إلَى الخُرافَةِ دُونَ الاستقامَةِ الرَّشيدَةِ .

ولكنَّ إرادَةَ الكَثيرِ مِنَ حَرَكاتِ الشُّعوبِ الإسلاميَّةِ ـ رَغْمَ هَذِهِ أوْ تِلْكَ المُحاولاتِ ، لإضْعافِ الإسلامِ مِنْ جانبِ الاستعمارِ الغربيِّ عامَّةً ، والإنجليزيِّ خاصَّةً ، الَّذي اتَّخَذَ العَلْمانيَّةَ ، طريقاً لِعَزْلِ الإسلامِ عَنِ الحياةِ الاجتماعيَّةِ ، والسِّياسيَّةِ ، والاقتصاديَّةِ ، والثَّقافيَّةِ . وإبعادِهِ مِنَ القِيادَةِ والتَّوجيهِ ـ كانت أقْوى بكَثيرٍ ، مِنْ كَيْدِ المُستَعْمِرِ ، لذا نَفَذَتْ إلى جَمْعِ الشَّمْلِ ، وتَكْتيلِ القُوى في

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الأسرة والتكافل» ، ص٥١ ، ٥٢ .

مُواجهَتِهِ ، عَلَى أساسٍ مِنَ الإسلامِ ، وعَمَلاً بمبادِئِهِ في الجهادِ ، في سبيلِ اللهِ تعالى ، والتَّضْحيَةِ بالنَّفْسِ والمالِ والولَدِ ، أملاً في رضائِهِ . وكانَتْ إرادَتُهم مِنْ إرادَةِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالى ، فَضَعُفَتْ شَوْكَةُ الاستعمارِ ، وتَقَلَّصَ ظِلُّهُ العَسْكَريُّ والسِّياسيُّ ، وبَقِيَتْ آثارُهُ في الاقتصادِ والثَّقافَةِ والتَّوجيهِ .

أمَّا الخُطْوَةُ الَّتي كانَ يَجِبُ علَى المُسلمينَ ، في أيِّ مُجْتَمَعٍ حَصَلَ عَلَى استِقْلالِهِ السِّياسيِّ مِنْ مُجْتَمَعاتِهِم ، أنْ يَخْطُوها في سبيل تَدْعيمِ هذا الاستقلالِ ، هُوَ : التَّخَلُّصُ نهائياً مِنَ الآثارِ السَّلْبيَّةِ في الثَّقافَةِ والاقتصادِ والتَّوجيهِ ، الَّتي بَقِيَتْ للاستِعمارِ . خاصَّةً ما يتعارَضُ منها مَعَ المبادئِ والقِيَمِ الإسلاميَّةِ . وطَرْحُ الزّائفِ الطّارئِ عَلَى الحَضارةِ الإسلاميَّةِ ، وتَنْقِيَتُها مِمَّا عَلَقَ بها مِنَ البِدَعِ والانحِرافاتِ ، ومَظاهِرِ الضَّعْفِ كُلِّها ، كَما يَسْتَوجِبُ الأمْرُ الدَّعْوَةَ ، إلَى قُوَّةِ الإيمانِ والتَّرابُطِ ، بينَ أفرادِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ . بِذلكَ يُصْبِحُ المُجْتَمَعُ الإسلاميُّ ذا خُلُقيَّةٍ إسلاميَّةٍ ، كما يَغْدو صاحِبَ إنسانيَّةٍ ، في عَلاقاتِهِ بالمُجْتَمَعاتِ الأُخرَى .

* * *

المَبْحَثُ الثّالِثُ

مَوقِفُهُ السِّياسيُّ مِنَ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ

كانتِ النَّزْعَةُ الإسلاميَّةُ غالبَةً ، علَى العَصَبيَّةِ الجنسيَّةِ ، والرَّابطَةِ القوميَّةِ في مِصْرَ ، إلى أوائلِ القَرْنِ العِشْرينَ . لِهذا لَمْ يَجِدِ المِصْرِيّونَ غَضاضَةً ، في الاعترافِ بِسُلْطَةِ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ العُثمانيَّةِ التُّركيَّةِ .

ساعَدَتْ هَذِهِ النَّزْعَةُ أيضاً عَلى تَجَمُّعِ الشُّعوبِ الإسلاميَّةِ ، حَوْلَ رايَةِ الخِلافَةِ العُثمانيَّةِ ، وليسَ أدلَّ علَى ذلكَ مِمَّا كانَ يَبدُو بِوضُوحٍ ، مِنْ مَطامِعِ الدُّولِ الأوروبيَّةِ ، في هذهِ الشُّعوبِ جميعاً . إذْ كانتِ الفِتَنُ تَتْرا ، لا سيما من بريطانيا وروسيا ، ضِدَّ دولَةِ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ .

وَحِينَما تَضطَرُّ تُركيا في وقْتِها ، إلى مُحارَبَةِ روسيا ، كان يَنهالُ علَيها المَدَدُ بالمُؤَنِ والرِّجالِ ، مِنْ سائِرِ الأقْطارِ الإسلاميَّةِ . كما يَنْبَثُّ الدُّعاةُ في كُلِّ مكان ، يُحَرِّضُونَ النّاسَ ويَحُضُّونَهُم عَلَى الدِّفاعِ ، عَنِ الإسلامِ حتَّى تَبْلُغَ دَعْوَتُهُم الهِنْدَ والصِّيْنَ .

ثُمَّ يَكْشِفُ السُّلطانُ التُّركيُّ[1] (في مُخْتَتَمِ القَرْنِ التّاسِعَ عَشَرَ ، ومُسْتَهَلِّ القَرْنِ العِشْرين ، عَنِ السِّياسةِ الرّشيدَةِ ، الّتي يَسْتطيعُ بِوساطَتِها ، أنْ يَحْفَظَ الخلافة العُثمانيَّةَ المُتَداعيةَ مِنَ الانهيارِ ، ويصونَ عِقْدَها مِنَ الانْفِراطِ ، وذلكَ بالاتِّجاهِ إلى تَقويَةِ فِكْرَةِ الجامعَةِ الإسلاميَّةِ . لِذا نَشَرَ شِعارَهُ المعروفَ

---

(١) السلطان التركي ، هو : «عبد الحميد الثاني» ١٨٤٢-١٩١٨م . عُرِفَ [عهدُهُ أو أُشيعَ عنه] الاستبدادَ ، وَسَفْكَ الدِّماءِ ، [لكنَّهُ كانَ بريئاً مِنْ تلكَ التُّهَمِ] خُلِعَ سنة ١٩٠٩م . انظر ، قسطنطين تيودوري : المنجد في اللغة والأعلام ، ص٣ .

«يا مُسلِمِي العَالَمِ اتَّحِدُوا» . وَحِينَ كانَ يَتَحَدَّثُ القيصَرُ[1]، عَنْ تَحريرِ النَّصارَى مِنْ تُركيَا ، كانتْ تَتَجاوَبُ الصَّيحاتُ ، في بلادِ البلقانِ «أَقْذِفُوا بالمُسلمينَ إلى البَحْرِ» .

كانَ سُلْطانُ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ عندئذٍ ، يدْعُو إلَى تَحْريرِ المُسلمينَ من [ظُلْمِ قَيْصَرِ روسيا] . فَتتجاوبُ صيْحاتُ [المُسلمِيْنَ ، قائِلِيْنَ] : «الآنَ سوفَ يسودُ الإسلامُ» .

هَذِهِ الأحداثُ كُلُّها قَدْ ساعَدَتْ عَلَى تَنمِيَةِ ، الشُّعُورِ بالرَّابِطَةِ الإسْلاميَّةِ ، وتَغْذِيَةِ الإحْساسِ بالخطَرِ الَّذي يُهَدِّدُ شُعُوبَها ، أمامَ غُولِ الاستعمارِ الغَرْبِيِّ ، المُتَربِّصِ بها ، فيَدْعُوها إلَى التَّجَمُّعِ حَولَ [دَوْلَةِ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ العُثمانيَّةِ] ، بِوَصْفِها أقْوى هَذِهِ الشُّعوبِ ، وأَقْدَرِها على قِيادَةِ المعْرَكَةِ ، ضِدَّ العَدُوِّ المُشْتَرَكِ)[2].

الْتَفَّ المُسلمونَ حَولَ الخلافَةِ العُثمانيَّةِ ؛ لأنَّ وازِعَهُمُ الحقيقيَّ ، هُوَ شَريعَتُهُمُ الإلهيَّةُ المُقدَّسةُ ، الَّتي تأمُرُهُم بِطاعَةِ أُولي الأَمرِ ، وعَدَمِ الخُروجِ عليهِم ، طالما أنَّهم يُطيعُونَ اللهَ تعالى ، ورَسولَهُ ﷺ ، ثُمَّ إنَّها لا تُمَيِّزُ بينَ جِنسٍ وَجِنسٍ . بَلْ كُلُّ رابِطَةٍ سِوى رابِطَةِ الشَّريعَةِ ، هيَ ممقوتَةٌ في نَظَرِ الإسلامِ ، ومَنْ يَعتَمِدُ عليها مَذمومٌ ، والَّذي يَتَعَصَّبُ لها مَلومٌ .

لِذلكَ كانَ المُسلمونَ أثناءَ الخِلافَةِ ، يَتَفانَوْنَ في تَقديمِ النُّصحِ والنَّصيحةِ فيما بينَهُم ، بِكُلِّ إخلاصٍ وتَجَرُّدٍ ، ويُسْرٍ وسُهولَةٍ . فالحاكِمُ والمَحْكُومُ ، كِلاهُما : يَحْرِصُ عَلَى الرِّفْقِ ، ويَتَحاشَى أنْ يَشُقَّ عَلَى أخيهِ . يَمتَثِلُونَ هَديَ

---

(١) القيصر : اسم يُطلَقُ على حاكم روسيا ، قبلَ الثورة البلشفيّةِ . [إذاً هو] لَقَبٌ كان يُلقَّبُ به ملك الرّوم والرُّوس ، والجمع : قياصِرَةٌ . انظر ، إبراهيم مدكور : المعجم الوجيز ، ص٥٢٣ .

(٢) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، ص١٧-٢٠.

رسول الله ﷺ ، الّذي رُوِيَ ، عَنْ تَميمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الدِّينُ النَّصيحَةُ ـ ثَلاثاً» قُلْنا : لِمَنْ هِيَ يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ : «لِلهِ ، وَلِكِتَابِهِ ، وَلِرَسُولِهِ ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِم»[1].

نَظَراً لأهميَّةِ النَّصيحةِ ، في حياةِ الإسلامِ والمُسلمينَ ، ومَا يَتَرَتَّبُ عَلى خُطورَةِ تَرْكِها ، أوْ عَدَمِ الاهتمامِ بها ، مِنْ أَضْرارٍ مُحَقَّقَةٍ ، تُصيبُ كِيانَ الأُمَّةِ كُلِّهِ ، لِهَذا فإنَّكَ تَجِدُ الرَّسولَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، قَدْ كَرَّرَ لَفْظَهَا بالحديثِ ثلاثَ مَرَّاتٍ . إذْ جَعَلَها عِمادَ الدِّينِ وَقَوامَهُ . أَمَّا النُّصْحُ للهِ تعالى ، فَهُوَ : (الإيمانُ بهِ ، وَنَفْيُ الشِّرْكِ عَنْهُ ، وَتَرْكُ الإلحادِ في صِفاتِهِ ، وَوَصْفُهُ بِصِفاتِ الكَمالِ والجمالِ كُلِّها ، وَتَنْزيهُهُ سبحانَهُ وتعالَى ، عَنْ جَميعِ أنواعِ النَّقائضِ [أوِ النَّقائِصِ] ، والقِيامُ بِطاعَتِهِ ، واجْتِنابُ نواهيهِ [ومَعاصيهِ] والحُبُّ فيهِ والبُغْضُ فيهِ ، ومُوالاةُ مَنْ أطاعَهُ ، وَمُعاداةُ مَنْ عَصاهُ ، وَغَيْرُ ذلكَ مِمَّا يَجِبُ لَهُ . والحَقيقَةُ إنَّ جميعَ هَذهِ الأشياء ، راجِعَةٌ [ثِمارُها وفوائِدُها] إلَى الْعَبْدِ مِنْ نَصيحَةِ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ ، واللهُ تعالى غَنِيٌّ عَنْ نُصْحِ النَّاصِحينَ .

[أمَّا] النَّصيحَةُ لِكِتابِهِ ، [هِيَ] : الإيمانُ بأنَّهُ هُوَ كلامُهُ تعالى ، ثُمَّ تكونُ بِتَحليلِ ما حَلَّلَهُ ، وَتَحريمِ ما حَرَّمَهُ ، والاهتداءِ بما فيهِ ، والتَّدَبُّرِ لِمَعانِيهِ ، والقيامِ بِحُقُوقِ تِلاوَتِهِ ، والاتِّعاظِ بِمَواعِظِهِ ، والاعتِبارِ بِزَواجِرِهِ ، والمَعْرِفَةِ لَهُ .

والنَّصيحةُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ، هِيَ : تَصْديقُهُ بِما جاءَ بهِ ، وَاتِّباعُهُ فيما أَمَرَ بِهِ وَنَهى عَنْهُ ، وَتَعظيمُ حَقِّهِ ، وَتَوقيرُهُ حَيّاً وَمَيْتاً ، وَمَحَبَّةُ مَنْ أَمَرَ بِمَحَبَّتِهِ ، مِنْ آلِهِ وَصَحْبِهِ . وَمَعْرِفَةُ سُنَّتِهِ ، والعَمَلُ بها وَنَشْرُها ، والدُّعاءُ إليها والذَّبُّ عَنها .

---

(١) محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصّنعاني «المُتوفّى سنة ١١٨٢هـ» : سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام ، تحقيق ، عصام الصبابطي وعماد السيد ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ، رقم الحديث «١٤٤٢» ، ص٦٩٤ . و أخرجَه الإمام مُسلم تحت رقم الحديث «٣٧»، «١٢٠٩»، ص٣٦٩.

[وأمَّا] النَّصيحَةُ لأئِمَّةِ المُسْلِمينَ ، [تَعني] : إعانَتُهم عَلى الْحَقِّ ، وطاعَتُهم فيهِ وأمْرُهُم بِهِ ، وتَذْكيرُهُم لِحَوائجِ العِبادِ ، ونُصْحُهُم في الرِّفْقِ والعَدْلِ .

وَمِنَ النَّصيحَةِ لَهُم : الصَّلاةُ خَلْفَهُم ، والجِهادُ مَعَهُم . وإذا أُريدَ بأئِمَّةِ المُسلمينَ : هُمُ العُلماءُ : فَنُصْحُهُم بِقَبُولِ أقْوالِهِم ، وتَعْظيمِ حَقِّهِم ، والاقْتِداءِ بِهِم . ويُحْتَمَلُ [أنَّ الحَديثَ الشَّريفَ] يُحْمَلُ عَلَيْهِما [أيْ عَلى الأئِمَّةِ أوِ الْحُكَّامِ والعُلَماءِ مَعاً] فَهُوَ حَقيقَةٌ فيهِما .

والنَّصيحَةُ لِعامَّةِ المُسلِمينَ ، [تَكونُ] : بِإرْشادِهِم إلَى مَصالِحِهِم في دُنياهُم وأُخراهُم ، وكَفُّ الأذَى عَنهُم ، وتَعْليمِهِم ما جَهِلُوهُ ، وَأمْرِهِم بالْمَعْرُوفِ ، وَنَهيِهِم عَنِ الْمُنْكَرِ[(١)] . يُعْتَبَرُ الحَديثُ الشَّريفُ السّابِقُ دليلاً عَلَى أنَّ النَّصيحَةَ ، تُسَمَّى ديناً وإسْلاماً ، وإنَّ الدِّينَ يَقَعُ عَلَى الْعَمَلِ ، كَما يَقَعُ عَلَى الْقَولِ . أمّا الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ للنَّصيحَةِ فَهِيَ فَرْضُ كِفايَةٍ ، يُجْزِئُ فيها مَنْ قامَ بِها ، لِذا فَهِيَ تَسْقُطُ عَنِ الآخَرينَ . فالنَّصيحَةُ لازِمَةٌ عَلى قَدْرِ الطّاقَةِ البَشَرِيَّةِ والْوُسْعِ ، لا سيما إذا عَلِمَ النَّاصِحُ ، إنَّهُ يُقْبَلُ نُصْحُهُ ، وَيُطاعُ أمْرُهُ ، وأمِنَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَكْرُوهَ والْمَشَقَّةَ . لَذلكَ يَجِبُ على الوالي أوِ الحاكِمِ في الإسْلامِ ، أنْ يَرْفُقَ بِرَعِيَّتِهِ ، وَيُيَسِّرَ الأُمورَ إلَيْهِم ، وَلا يَشُقَّ أوْ يُعَسِّرَ عَلَيهِم ، وأنْ يَسْتَمِعَ لأقْوالِهِم وآرائِهِم ، ويأخُذَ بِنُصْحِهِم وَإرْشادِهِم .

وَقَدْ حَذَّرَ الرَّسُولُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، الأئِمَّةَ وَوُلاةَ الأُمورِ ، مِنَ الْقَسْوَةِ والشِّدَّةِ ، علَى مَنِ اسْتَرْعاهُمُ اللهُ تعالى إيّاهُم . كَما بَشَّرَ بالْخَيْرِ لِلَّذينَ يَرْفُقُونَ بِشُعوبِهِم ، وَدَعا اللهَ سُبحانَهُ وتَعالَى ، أنْ يَرْفُقَ بِهِم يومَ القيامَةِ . عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ شُماسَةَ قالَ : أتيتُ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها ، فَقالَتْ مِمَّنْ أنْتَ؟

---

(١) محمد بن إسماعيل الأميراليمني الصنعاني : سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

فَقُلْتُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ، فَقالَتْ كَيفَ كانَ صاحِبُكُم[1] لَكُم في غُزاتِكُم هَذِهِ؟ فَقالَ ما نَقِمْنا مِنْهُ شيئاً ، إِنْ كانَ لَيَموتُ لِلرَّجُلِ مِنّا البَعيرُ فَيُعْطِيَهُ الْبَعيرَ ، والْعَبْدُ فَيُعْطِيَهُ الْعَبْدَ ، ويَحْتاجُ إِلَى النَّفَقَةِ فَيُعْطِيَهُ النَّفَقَةَ . فقالَتْ : أَمَا إِنَّهُ لاَ يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ ، في مُحَمَّدِ بنِ أَبي بَكْرٍ أَخِي ، أَنْ أُخْبِرَكَ ما سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، يَقولُ في بَيْتِي هَذا : «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً ، فَشَقَّ عَلَيهم ، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً ، فَرَفَقَ بِهِم فَارْفُقْ بِهِ»[2].

يُسْتَشَفُّ مِنَ الحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ ، بأنَّهُ : لا جِنسيَّةَ للمُسلمينَ إذاً إلاَّ في دينِهِم ، الَّذي يأمُرُهُم بالرِّفْقِ والتَّناصُحِ ، في كُلِّ أُمورِهِم ، وأنْ يكونَ الحقُّ دَيْدَنَهُم في الرِّضا والغَضَبِ . فإنَّ التَّنازُعَ وتَفَرُّقَ الكلمةِ ، وانْشِقاقَ عصا الطَّاعَةِ ، يؤدِّي إلى فسادِ النُّفوسِ ، وطَمَعِ الأعداءِ الأوروبيِّين المُتَربِّصين وغَيْرِهِم ، للإطاحَةِ في دَوْلَةِ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ العُثمانيَّةِ ، فَظَهَرتْ نشاطاتٌ أدبيَّةٌ مُتَنَوِّعةٌ ، تَحُثُّ على اتِّحادِ كَلِمَةِ المُسلمينَ ، والمَيْلِ الشَّديدِ للتَّجمُّعِ حَوْلَ رايَةِ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ ، ومُهاجَمَةِ أبواقِ المُستَعمِرِ ، الَّذينَ يُحاوِلُونَ توهِينَ العَصَبيَّةِ الإسلاميَّةِ ، لِيَقطَعُوا الرَّابِطَةَ الاجتماعيَّةَ ، الَّتي تَجْمَعُ بينَ شُعوبِ الخِلافَةِ .

---

(١) صاحبكم : أميركم ، والظاهر أنَّهُ عمرو بن العاص رضي الله عنه . «الَّذي فعل ..» أي مِن قَتْلِه له بعدَ أسْرِهِ . فإنَّه ينبغي أنْ يُذْكَرَ أهلُ الفضْلِ ، ولا يُمتنعُ منه بسببِ عداوةٍ ونحوها . [كما جاءَ الأمرُ لولاة] الأمور بالرِّفق [في] رعاياهم ونصيحتهم ، والشَّفقةِ عليهم ، والنَّهي عن غِشِّهم والتَّشديد عليهم ، وإهمال مصالحهم ، والغَفْلَةِ عنهم وعن حوائجهم . انظر ، يحيى بن شرف النووي ، رياض الصالحين ، تحقيق ، محيى الدين الجراح ، راجعه وأشرف عليه ، محمد علي الصابوني ، ص ٣٥٠ .

(٢) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : مختصر صحيح مسلم ، حققه وعلّق عليه وخرَّج أحاديثه ، مصطفى ديب البغا ، رقم الحديث «١٢٠٨» ، ص ٣٦٩ . ورواه محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني : سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، رقم الحديث «١٤٠١» ، ص٦٦٧.

مِنَ المَقالاَتِ التي انبَرَتْ ، تَـذُودُ عَـنِ الخِلافَـةِ العُثمانيَّـةِ ، وَتَـرُدُّ علَـى دُعـاةِ الصَّليبيَّةِ الغَربيَّةِ : كثيرةٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، يَسُوقُ البَحْثُ مِنها هُنا مَقالَيْنِ .

أمَّا أوَّلُهما ، فيَقولُ فيهِ : (لَوْ كانَتِ الدَّوْلَةُ العُثْمانيـةُ مَسيحيَّةَ الـدِّينِ ، لَبَقِيَـتْ بقاءَ الدَّهْرِ . . . ولكنَّ المُغايَرَةَ وَسَعيَ أوروبـا ، في تَلاشِي الـدِّينِ الإسـلاميِّ ، أَوْجَبَ هَذا التَّحامُـلَ ، الَّذي أخْـرَجَ كَثيراً مِـنْ مَمالِـكِ الـدَّولَـةِ ، بالاسْتِقْـلالِ أوِ الابتلاعِ . . . والفِتَنُ مُتَواصِلَةٌ مِنْ رِجالِ أوروبا ، إلَـى مَـنْ يُمـاثِلُهُم مَذهباً ، أوْ يَقْرُبُ مِنهُم جِنساً . . . [فَهُم] يَذُمُّونَ الدَّوْلَةَ العَلِيَّةَ ، وَيَرْمُونَها بـالعَجْزِ وَعَـدَمِ التَّبَصُّرِ ، وَسوءِ الإدارَةِ وَقَسْوَةِ الأحكامِ . ولَو أنْصَفوها لَقالُوا إنَّـها : أَعْظَمُ الـدُّوَلِ ثَباتاً ، وأَحْسَنُها تَبَصُّراً وأَقْواها عَزيمةً .

إنَّـها [حقيقةٌ] في نُقْطَةٍ ، يَنْصَـبُّ إليهـا تيّـارُ أوروبـا العُـدوانيُّ ؛ لأنَّـها دَولَـةٌ واحِدَةٌ إسلاميَّةٌ ، بينَ ثَمانِ عَشْـرَةَ دولَـةً مسيحيَّةً ، غَيْـرَ دُولِ أمريكـا . وَتَحْـتَ رِعايَتِها جَميعُ الطَّوائِفِ والأجْناسِ والأديـانِ ، وكَـثيرٌ مِـنَ اللُّغـاتِ ، مَـعَ اتِّسـاعِ أراضيها . . . وهَذِهِ أُمورٌ لَو ابْتُلِيَتْ بها ، أعظَـمُ دولِ أوروبيَّـةٍ ، مـا قاوَمَـتْ هَـذهِ الصَّواعِقَ ، أكثرَ مِنْ عامٍ أو عامَيْنِ ، وَتَسقُطُ وتَتَلاشَى)[١] .

لكنَّ الخِلافَةَ العُثمانيَّةَ صَمَدَتْ لِسنواتٍ مَعـدوداتٍ ، بـالرَّغْمِ مِـنَ المـؤامراتِ الأوروبيَّةِ عليها ، لا سيما بعدَ الحربِ العالميَّةِ الأُولى ، وبَقِيَتْ غالبيَّةُ الأصْـواتِ الإسلاميَّةِ ، تُنادي : بِضَرُورَةِ المُحافَظَةِ ، عَلَى سَلامَةِ دولَةِ الخِلافةِ .

اتَّفَقَ الكُتّابُ والسِّياسيُّونَ الأحْـرارُ ، أنَّ بَقـاءَ الخِلافَـةِ الإسـلاميَّةِ ، أَمْـرٌ لازِمٌ ، وأنَّ زوالَها كما يقولُ المقالُ الآخَرُ : (يكونُ مَجْلَبَةً للأخطـارِ ، أَكْبَـرَ الأخْطـارِ ،

---

(١) عبد الله النديم : مَجَلَّةُ الأُستاذ ، مقالٌ بعنوان «لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا» ، دار مصر للطباعة ، عدد ١ يناير سنة ١٨٩٤م ، ص٦١ .

وَمَشْعَلَةً لِنيران ، يَمتَدُّ لَهَبُها بالأرْضِ ، شَرْقِها وَغَرْبِهـا ، شَمالِها وجَنُوبِهـا ، وإنَّ هَدْمَ هَذِهِ الْمَمْلَكَةِ القائِمَةِ بِأمْرِ الإسلامِ ، يكونُ داعيَةً لِثَوْرَةٍ عامَّةٍ بينَ المُسلمينَ ، وَحَرْبٍ دَمَوِيَّةٍ ، لا تُعَدُّ بَعْدَها الحُروبُ الصَّليبيَّةُ إلاَّ معارِكَ صِبْيانيَّةً .

إنَّ الَّذينَ يَدَّعُونَ العَمَلَ لِخَيْرِ النَّصْرانيَّةِ في الشَّرْقِ ، يَعْلَمُونَ قَبْلَ كُلِّ إنْسانٍ ، أنَّ تَقْسيمَ الدَّوْلَةَ الْعَلِيَّةَ أوْ حَلَّها ، يُكَوْنُ الضَّرْبَةَ القاضيَةَ ، عَلى مَسيحِيِّ الشَّرْقِ عُموماً ، قَبْلَ مُسْلِميهِ .

أجْمَعَ العقَلاءُ والبَصيرُونَ [والمُبْصِرُونَ] بِعَـواقِبِ الأُمـورِ ، عَلَـى أنَّ دَوْلَـةَ آلِ عُثْمانَ ، لا تَـزولُ مِـنَ الوجُـودِ إلاَّ ودِمـاءُ المُسـلمينَ والمَسـيحيِّينَ ، تَجْـرِي كالأنهارِ والبِحارِ في كُلِّ وادٍ . الحقيقةُ هِيَ إنَّ بَقاءَ الدَّوْلَةِ الْعَلِيَّـةِ [أيْ الخِلافَـةِ] ، ضَروريٌّ للنَّوْعِ البَشَريِّ ، وإنَّ في بقاءِ سُلْطانِها ، سلامَةَ أُمَمِ الْغَرْبِ وأُمَمِ الْشَّرْقِ .

أمَّا واجِبُ الْعُثْمانيِّينَ والمُسلمينَ أمامَ عَـداوَةِ إنكلترا ، للدَّولَـةِ العَلِيَّـةِ ، فَبَيِّنٌ لا يُنْكِـرُهُ إلاَّ الخَوَنَـةُ والخَـوارِجُ والـدُّخلاءُ . فواجِـبُ العُثْمـانيِّينَ أنْ يَجْتَمِعُـوا جميعاً ، حَوْلَ رايَةِ السَّلْطَنَةِ السَّنِيَّةِ ، وأنْ يُدافِعُوا عَنْ مُلْكِ بِلادِهِم بِكُـلِّ قُـواهُم ، وَلَو تَفانَى الكَثيرونَ مِنهُم ، في هَذا الْغَرَضِ الشَّريفِ ، حَتَّى يَعيشُوا أبَدَ الدَّهْرِ ، سادَةً لا عبيداً .

وَواجِبُ المُسلمينَ أنْ يَلْتَفُوا أجمَعِينَ ، حَوْلَ رايَةِ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ المُقدَّسَةِ ، وأنْ يُعَزِّزُوها بالأمْوالِ والأرْواحِ ، فَفِـي حِفْظِهـا حِفْـظُ كَـرامَتِهِم وَشَـرَفِهِم ، وفي بقاءِ مَجْدِها رِفْعَتُهم ، وَرِفْعَةُ العَقيدَةِ الإسلاميَّةِ)[1].

هَذهِ النَّزْعَةُ الإسـلاميَّةُ ، والشُّعورُ الـوطَنِيُّ العـارِمُ ، تِجـاهَ الخلافَـةِ العُثمانيَّـةِ الإسـلاميَّةِ ، أَصْـبَحَتْ سِـمَةً واضِـحَةً ، لَـدَى مُعْظَـمِ الكُتّـابِ ، والقـادَةِ ،

---

(١) مصطفى كامل : المسألة الشرقية ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ط١ ، ١٨٩٨م ، ص١٣ ، ١٤ .

والمُفَكِّرين[1]، خاصَّةً في نِهايةِ القَرْنِ التّاسِعَ عَشَرَ، وبِدايَةِ القَرْنِ العِشْرين. وليسَ فيهم مَنْ تَخلّفَ عَنِ المُشاركَةِ، في أحْداثِ تُركيا الجِسامِ؛ لأنَّهُم يَروْنَ أنَّ الخليفةَ، هُوَ الجامعُ لِشَمْلِ المُسلمين، وإنَّهُ حينَ يُحارِبُ، إنَّما يُحارِبُ دِفاعاً عَنِ الإسلامِ، وتَمَسُّكاً بإعْلاءِ كَلِمَتِهِ بينَ الدُّول، الَّتي تَتَربَّصُ بهِ. فَهُم يَدْعُونَ إلَى اتِّحادِ المُسلمينَ، في ظِلِّ رايَةِ الخِلافَةِ، مُحَذِّرِيْنَ مِنَ الإصْغاءِ إلَى دَعْوَةِ التَّفرقَةِ، الَّتي لا تُصيبُ الأمَّةَ الإسلاميَّةَ جميعاً إلاَّ بالشَّرِّ.

كانَ مِنْ بيْنِ هؤلاءِ المُفكِّرينَ، المُنافِحِينَ عَنْ بَيْضَةِ الإسلامِ «البهيُّ» حيثُ لَمْ تَكُنْ لَديهِ دوافِعُ، في مُعاداةِ الخِلافةِ العُثمانيَّةِ، فإنَّهُ ما كانَ لِيَطْمَعَ بالخِلافَةِ، ولا يَسْعَى لِمُحارَبَةِ العُثمانيِّين. بَلْ عَلَى العَكْسِ مِنْ ذلكَ: فإنَّهُ كانَ يَرى المُحافَظَةَ عَلى الاستقرارِ، في مَرْكَزِ الخِلافَةِ العُثمانيَّةِ، واجباً مُقَدَّساً. لا سيَّما في وقْتٍ اشْتَدَّتْ فيهِ عوامِلُ الاضطرابِ، ضِدَّ العالَمِ الإسلاميِّ، وَضِدَّ الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ، مِنَ الأوروبيِّينَ الحاقِدِيْنَ، خاصَّةً عندما احتلَّ الإنجليزُ مِصْرَ. (وربُما كانَ لَدَى الحُكّامِ والوُلاةِ مِنَ الأتراكِ، في [مِصْرَ] شيءٌ مِنَ الحَذَرِ والاحتياطِ، [خُصُوصاً عندما انتشَرَتْ الحركَةُ السَّنوسيَّةُ[2]] في ليبيا، وتونسَ، ومراكشَ، ومِصْرَ، والحجازِ، والسُّودانَ؛ لأنَّها لمْ تَكُنْ حَرَكَةً قوميَّةً مَحْصورةً في قومٍ مُعَيَّنين.

---

(١) كان من هؤلاء الكُتّاب والقادةِ والمفكِّرين والشُّعراء: «جمال الدّين الأفغانيّ» والشيخ «محمد عبده»، و«محمد فريد خليفة»، و«حافظ إبراهيم»، و«أحمد شوقي»، والشيخ «محمد إدريس السنوسي»، و«عبد الحميد بن باديس»، و«عثمان بن فودي» وغيرهم. انظر، محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ص٢٦-٢٨.

(٢) السّنوسيَّة: حركةٌ إسلاميّةٌ، تركّزت في بُرقة (ليبيا)، وَظَهَرتْ في النّصف الأول من القرنِ التاسعَ عشرَ، وكان لها أثرٌ إيجابيٌّ، في مقاومة الاستعمار الغربيِّ، وفي تأسيسِ الدّولة الليبيَّةِ الحديثةِ. انظر، محمد البهي: الفكر الإسلامي في تطوره، ص١٠٢.

بلْ كانتْ حَركَةً دينيَّةً عامَّةً ، آمَنَتْ بأُسلُوبِ الإِقناعِ ، [وتَجَنَّبَتِ] العُنْفَ والشِّدَّةَ ، وعَمِلَتْ عَلَى صِيانَةِ سُلْطانِ الْخِلافَةِ الْعُثْمانيَّةِ ، وَصَدَّتْ عَمَلَ الحُلَفاءِ الْغَرْبيِّينَ .

كما هَدَفَتْ إلَى تَصْفِيَةِ النُّفوسِ ، [ثُمَّ قامَت بِرَبْطِ أفرادِ الْمُجتَمَعِ الإسلامِيِّ] ، بِرِباطٍ رُوحيٍّ أخَوِيٍّ ، وَإِلَى تَوْجيهِهِم نَحْوَ أمْنِهِم في الدَّاخِلِ والخارِجِ ، وَقَضَتْ بينَهُم في الخُصوماتِ . وأخَذَتْ مِنْ غَنِيِّهِم لِفَقيرِهِم . وأعْطَتْ مِنْ عالِمِهِم لِجاهِلِهِم .

[إنَّها إذاً] حركَةٌ رُوحيَّةٌ ، فِكْريَّةٌ ، اجتماعيَّةٌ ، ثقافيَّةٌ ، تعليميَّةٌ ، وسياسيَّةٌ . [تَكْمُنُ] قيمَةُ هذهِ الحَرَكَةِ ، في : بناءِ جَماعَةٍ إسلاميَّةٍ قَوِيَّةٍ ، تَتَّحِدُ في داخِلِها ، مَعَ بَقيَّةِ الجماعاتِ الأُخرى ، في الوَطَنِ الإسلاميِّ ، وَتَتَكَتَّلُ ضِدَّ الاستعمارِ الصَّليبيِّ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ العَلاقَةِ ، بينَ الخلافةِ الإسلاميَّةِ العُثمانيَّةِ ، والحَرَكَةِ السنوسيَّةِ ، أنَّ : [اثْنَيْنِ مِنْ سلاطِيْنِ[1] دَوْلَةِ الخِلافَةِ ، قَدْ مَنَحا] السَّنُوسيَّةَ عَهْداً ، يُعفِي جَميعَ أملاكِها ، مِنْ دَفْعِ الضَّرائبِ ، وفي نَفْسِ الْوَقْتِ يَسْمَحُ لِرئيسِها ، بِجَمْعِ الأعْشارِ الدِّينيَّةِ ، وهيَ الزَّكاةُ مِنْ أتْباعِها . وَمهما خامَرَ الأتراكَ الشَّكُّ في الحركَةِ السَّنوسيَّةِ ، فإنَّهُم كانوا على اعتقادٍ ، بأنَّ السَّنوسيِّينَ : سيكونونَ

---

(١) السُّلْطانان الاثنان ، هُما : ١ : السلطان «عبد المجيد الأول» في سنة ١٨٥٦م . وقد صدر فَرَمانُ هذه الإرادة السَّنيَّةِ ، [بالمِنَحِ السَّنوسيَّةِ] مِن اسطنبول ، إلى بُرقة [في ليبيا]، وَحَمَلَهُ السيد «محمود المعبوب» مِنْ أتْباعِ السَّنوسي الكبير ، والذي اسمه : «محمد ابن علي السَّنوسي الخطَّابيّ الإدريسي» المتوفى سنة ١٨٥٩م . ٢ : السلطان «عبد العزيز» شقيق السلطان السابق ، عندما أحضرَ السيد «أبو القاسم العيساوي» فَرماناً آخرَ مِن اسطنبولَ ، إلى والي طرابلس [الغرب] وفيهِ ما يؤيدُ استمرارَ هذا الامتيازِ ، ويُضيفُ إلى ذلكَ حُريَّةَ الزاويةِ السَّنوسيَّةِ ، في حُدودِ الأراضي الخاصَّةِ بها . انظر ، محمد البهي : الفكر الإسلامي في تطوره ، ص٩٩ .

أعوانَهُم في حَرْبٍ يَخوضونَها ضِدَّ الأوروبيِّينَ . وقَدْ بَرْهَنَ الغَزْوُ الإيطاليُّ على صِحَّةِ هذا الاعتقادِ . ولَكِنْ يَحْلُو للغربيِّين المسيحيين المُسْتَعْمِرينَ ، في دراساتِهم لِهَذِهِ الحَركاتِ ، أنْ يُوجِدوا شِقاقاً بينَ السَّنوسيِّينَ، والخِلافَةِ الإسلاميَّةِ العُثمانيَّةِ، فيَتَحدَّثُونَ عَنْ جَفْوَةٍ بينَ الطَّرَفَيْنِ . أساسُها رغبةُ السَّنوسيِّ في الاستقلالِ والمُلْكِ مِنْ جانبٍ ، وحِرْصُ الخِلافَةِ العُثْمانيَّةِ مِنْ جانِبٍ آخَرَ ، علَى الإمبراطوريَّةِ [الخِلافَةِ] الإسلاميَّةِ .

عَلَى أنَّ هؤلاءِ الغَربيِّينَ المُستعمِرينَ ـ لِمَصْلَحَتِهم هُم أنفُسُهُم ـ يعودونَ فيَتَحدَّثُونَ عَنِ الوِئَامِ التَّقليديِّ ، الَّذي كانَ بينَ السَّنوسيِّينَ ، والخِلافَةِ العُثمانيَّةِ في تُركيا ، ولكنَّهُم لا يَتَحدَّثُونَ عَنْ ذلكَ ، إلاَّ عندما يُرَدِّدُونَ في الوقْتِ الحاضِرِ ، الرَّبْطَ بينَ ليبيا مِنْ جانبٍ ، وتُركيا العَلْمانيَّةِ مِنْ جانبٍ آخَرَ ، حتَّى يَحُولوا دونَ الرَّبْطِ الأخويِّ ، بينَ الدِّينِ واللُّغَةِ ، والْجِوارِ بينَ مِصْرَ وليبيا الشَّقيقَةِ . . . لأنَّ تُركيا الحديثة ، الَّتي تتنكَّرُ لِكُلِّ حَرَكَةٍ إسلاميَّةٍ وعَربيَّةٍ ، هيَ عُنوانٌ للوجودِ العَلْمانيِّ ، في الشَّرقِ الأدْنَى الإسلاميِّ [(١)] .

استمرَّت الخِلافةُ الإسلاميَّةُ العُثمانيَّةُ عَظيمَةً ، طِوالَ قُرونٍ كَثيرَةٍ[(٢)]، حتَّى دَبَّ الضَّعْفُ الإيمانيُّ ، والسياسيُّ ، والاقتصاديُّ ، والاجتماعيُّ ، في جميعِ أرجاءِ الدَّولةِ . حَيثُ عَبَسَ المسلمون آنذاكَ ، في وَجْهِ البُحوثِ العلميَّةِ ، ونَفَروا منها . هكذا وقفَ التَّقدُّمُ العلميُّ ؛ بسببِ التَّعنُّتِ وعِداءِ التَّفكيرِ في سبيلِ المَعْرِفَةِ ، فأصْبَحَتِ الصِّلَةُ بعيدةً جِدّاً بينَ الجانِبَيْنِ : السِّياسيِّ والثَّقافيِّ ، في تركيا ، مِمَّا قَوَّضَ أركانَ الخِلافَةِ .

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي في تطوره ، ص ٩٨-١٠٢ .

(٢) أي ما يزيدُ على ستةِ قُرون تقريباً ، منذ تأسيس الدَّولة العُثمانية ، حتَّى عام ١٣٢٦م-١٩٢٤م . أو ما يزيد علَى أربعة قرونٍ من الفتوحات والانتصارات ، منذ ١٥١٦م-١٩١٨م ، انظر ، أكرم البستاني : المنجدُ في اللغة والأعلام ، ص٤٨ ، ٣٧٠ .

ومِنَ الملحوظِ أنَّ تُركيا ، هيَ : الدَّولَةُ الإسلاميَّةُ الأُولى في الشَّرقِ ، الَّتي أعْلَنَتِ العَلْمانيَّةَ الغربيَّةَ ، كأساسٍ لسياستِها الجديدةِ .

فنشأتْ ما تُدعى الحُكومَةُ التُّرْكِيَّةُ الْعَلْمانيَّةُ ، مُنذُ تولَّى أتاتورك(1) السُّلطَةَ فيها بعدَ الحربِ العالميّةِ الأولى ، يومَ ألغَى الخِلافةَ الإسلاميَّةَ ، حيثُ حَلَّتْ القوانينُ المدنيَّةُ الأوروبيَّةُ الغربيَّةُ ، مَحَلَّ أنْظِمَةِ وقوانينِ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ ، وأُلغيَتْ وزارةُ الأوقافِ .

أمَّا السِّياسيُّونَ : في الغَرْبِ عَلَى الخُصوصِ ، ومَعَهُم المُسْتَشْرِقُونَ في بُحوثِهِم وكتاباتِهِم ، فإنَّهُم يُشيدونَ بِتَقَدُّمٍ صِناعيٍّ علميٍّ في تركيا . يَزْعُمُونَ بأنَّ أسبابَ هذا التَّقدُّمِ يعودُ ، إلى : دُخُولِ تركيا مَجالَ الغَرْبِ بدون إسلامٍ ، فَفَصْلُها بينَ الإسلامِ ـ كَدينٍ ـ والدَّولَةِ : هُوَ العامِلُ في نَظَرِهِم ، الَّذي قَرَّبَها مِنَ الدُّولِ المُتَطوِّرَةِ .

والواقعُ إنَّ إلغاءَ الخِلافةِ الإسلاميَّةِ ، كأداةٍ لِتَجميعِ المُسلمينَ : مِنْ عَرَبٍ ، وعَجَمٍ عَلَى السَّواءِ ، في آسيا وإفريقيا ، تَرَتَّبَ عليهِ تَمزيقُ : (المُسلمينَ إلى عَرَبٍ يَنْطِقُونَ بالعربيَّةِ ، وغَيرِ عَرَبٍ يَنْطِقُونَ بلُغاتِهِم الوطَنيَّةِ . عندَئِذٍ تَمَكَّنَ التَّبشيرُ بالقوميَّةِ العربيَّةِ مِنَ الانتشارِ . ولكنْ لِتَجويفِ الهُوَّةِ بينَ المُسلمينَ . ثُمَّ لكي لا تكونَ للقوميَّةِ العربيَّةِ فاعليَّةٌ ، بَعْدَ عَزْلِ العرَبِ ، عَنْ غيرِ العرَبِ مِنَ المُسلمينَ ، نصَحَ [الغربيُّون الأوروبيُّون ، خاصَّةً بريطانيا] بقيامِ جامعةِ دولِ

(1) أتاتورك : هو «مصطفى كمال أتاتورك» ، «1881م-1938م» قائد تركي ، مؤسس الجمهوريّة التركيّة ، وأول رئيس لها سنة 1923م ، [حيث أسقطَ الخلافةَ الإسلامية العثمانيّة ، يوم الاثنين بتاريخ 4 / 4/ 1924م] ، حوّلَ البلادَ إلى العَلمانيّةِ ، وغيَّرَ كتابةَ التركيَّة ، من الحرف العربي إلى الحرف اللاتينيّ [لذا تَخَلَّتْ عَنهُ زوجُهُ «لطيفة» وحَسُنَ إسلامُها] . علماً أنّ تركيا كانت قد استقلّت سنة 1923م ، بعدَ انتهاء الحرب العالميّة الأولى 1918م . انظر ، أكرم البستاني : المنجد في اللغة والأعلام ، ص 24. وانظر ، محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الأسرة والتّكافل» ، ص15.

عربيَّةٍ ؛ لِتؤكِّدَ سيادَةَ كُلِّ دَولَةٍ عربيَّةٍ ، في مُواجهةِ دولةٍ عربيَّةٍ أُخرَى . وبذلكَ يَضْعُفُ التَّرابُطُ ، عَلَى أساسِ اللُّغةِ العربيَّةِ ، والَّتي اعتُبِرَتْ وحْدَها ـ دونَ الإسلامِ ـ حَجَرُ الزَّاويةِ في مفهومِ القوميَّةِ العربيَّةِ .

أمَّا شأنُ العَرَبِ الآنَ ، بعدَ قيامِ الجامعةِ العربيَّةِ يُساوي : شأنَ غيرِ العربِ المُسلمينَ ، في تَفرُّقِهم عَلَى أساسٍ مِنْ لُغاتِهم الوطنيَّةِ العديدَةِ .

وإبعادُ المُسلمينَ غيرِ العربِ عَنِ العَرَبِ ، بالتَّبشيرِ بالقوميَّةِ العربيَّةِ ـ وبالقوميّاتِ الأُخرى ـ بعدَ إلغاءِ الخلافَةِ الإسلاميَّةِ ، ثُمَّ إضعافِ فاعليَّةِ القوميَّةِ العربيَّةِ أيضاً ، بينَ العَرَبِ مِنْ جديدٍ ، بقيامِ جامعةِ دولٍ عربيَّةٍ ، تؤكِّدُ استقلالَ كُلِّ دولةٍ . . . هذا . . وذاكَ : كانَ مُقدِّمةً ضروريَّةً [للحاقِدِيْنَ الَّذِيْنَ أرادوا عَزْلَ] فلسطينَ عَنْ قُوَّةِ المُسلمينَ مُجْتَمِعينَ ، وعَنْ قُوَّةِ العَرَبِ وحدَهُم مُجتمِعينَ كذلكَ ، [فكانَ ذلكَ] تمهيداً لقيامِ [الدولةِ المزْعُومَةِ] إسرائيلَ)[1] .

قَصَدَ الحُلفاءُ[2] المُنتَصِرُونَ ، في الحَرْبِ العالميَّةِ الأُولى أيضاً ، وَهُم أصحابُ العَلمانيَّةِ الغربيَّةِ ، مِنْ إعلانِ تركيا للعَلمانيَّةِ ، هُوَ عَزْلُها عَنِ التُّراثِ الإسلاميِّ ، وتَكوينُ أجيالِها القادِمَةِ ، في بُعْدٍ عَنِ الصِّلَةِ بالإسلامِ والعَرَبِ معاً . وبذلكَ تُصبِحُ تُركيا المُسلمةُ ، قريبةً مِنَ الغَرْبِ في مُيولِهِ واتِّجاهِهِ ، عَلَى نَحْوِ ما أُبعِدَ الإسلامُ مِنَ الأندلُسِ .

---

(١) محمد البهي : الإسلام في حلِّ مشاكل المجتمعات الإسلاميّة المعاصرة ، ص٥٠ .

(٢) الحُلفاءُ في الحرب العالميَّةِ الأولى ما بين ٢٨/٧/١٩١٤م - ١١/١١/١٩١٨م ، كانت تعرف بالحرب الكبرى ، حتى نشوب حرب ١٩٣٩م . نَشِبَت بين : «ألمانيا والنمسا والمجر والإمبراطورية العثمانية» من جهةٍ ، والحلفاء : «فرنسا وبلجيكا وإنكلترا ، وروسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكيّة» في المرحلة الأخيرة ، من جهةٍ ثانيةٍ . انظر ، أكرم البستاني : المنجد في اللغة والأعلام ، ص٢١٦ .

لِذلكَ فالتَّقَدُّمُ الصِّناعيُ والعلميُّ في تُركيا العَلْمانيَّةِ ، لمْ يَكُنْ بتاتاً بِسَبَبِ الفَصْلِ بينَ الدِّينِ والدَّولَةِ ، أيْ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ إبعادِ الدِّينِ الإسلاميِّ عَنْ شُؤونِ الدَّولَةِ . وإنَّما كان مُكافأةً لَها ، مِنَ الغَرْبِ الرأسماليِّ ، والشَّرقِ الشُّيوعيِّ عَلى السَّواءِ ؛ [وذلكَ] على إبعادِها للإسلامِ . . . وإنَّما كان أوَّلاً وأخيراً بِسَبَبِ المُساعَداتِ الأجنبيَّةِ ، الَّتي قُدِّمَت لتُركيا ، مِنْ جانبِ الاتحادِ السُّوفيتي في الشَّرْقِ ، والولاياتِ المُتَّحدَةِ الأمريكيَّةِ ، على الخُصوصِ مِنَ الغَرْبِ ، فَهِيَ : مُساعداتٌ اقتصاديَّةٌ ، فنيَّةٌ ، وعلميَّةٌ ؛ لِتَتَحَوَّلَ إلى أُنْمُوذَجٍ [بَعيدٍ عَنِ الحياةِ الاجتماعيَّةِ والثَّقافيَّةِ الإسلاميَّةِ] بينَ البلادِ الإسلاميَّةِ الأُخرى .

فالاتِّحادُ السُّوفيتي [مَثَلاً] لَهُ مصلَحَةٌ داخليَّةٌ وخارجيَّةٌ ، في كَوْنِ تُركيا بلداً عَلْمانيّاً . فَمَصْلَحَتُهُ الدَّاخليَّةُ [تَكْمُنُ] فـي إخْضاعِ البـلادِ الآسيَوِيَّةِ المُلْحَقَةِ بـهِ ـ وفي بلادِ القوقازِ عَلَى الخُصوصِ ـ للأيديولوجيَّةِ الجَديدَةِ : وهيَ أيديولوجيَّةُ البلْشَفيَّةِ ، أوْ أيديولوجيَّةُ إلغاءِ الدِّينِ . والإيمانُ بالدَّولَةِ وَحْدَها [بِغَيْرِ دينٍ] .

فإذا ما أَصْبَحَتْ تُركيا بلَداً عَلْمانيّاً ـ ومُعْظَمُ المُسلمينَ في بلادِ القوقازِ ، المُلْحَقينَ بالاتِّحادِ السُّوفيتي [سابقاً] هُم مِنَ الأتراكِ ـ كانَ مِنَ اليسيرِ عَلَى الأجيالِ النَّاشئَةِ في هذهِ البلادِ ، أنْ تَخْضَعَ [تجاوزاً] للدِّينِ الجَديدِ [المُسمَّى بالبلْشَفيَّةِ] ليسَ بِحُكْمِ الجِوارِ ، ولا بِحُكْمِ صِلَةِ القرابَةِ فقط . وإنَّما : لأنَّ تُركيا ـ كانتْ مَرْكَزَ الخِلافَةِ وعَلَى رأسِ الإمبراطوريَّةِ الإسلاميَّةِ ـ قَدْ أَعْلَنَتِ الآنَ : عَزْلَ الإسلامِ عَنْ شُؤونِ الدَّولَةِ ، وأَخَذَتْ لِنَفْسِها طريقاً جديداً في الحياةِ ، هُوَ طريقٌ مُمَهِّدٌ عَلَى الأقَلِّ للْعَلْمانيَّةِ الماركسيَّةِ . وإذَنْ لا بُدَّ أنْ يكونَ الإسلامُ عامِلَ تَخَلُّفٍ . . . !! هَكَذا المَنْطِقُ السِّياسيُّ ، [حَسَبَ زَعْمِ البلْشَفيِّينَ المادِّيِّينَ] .

[كما إنَّهُ لِما يُدْعَى] بالاتِّحادِ السُّوفيتي [سابقاً] : مَصْلَحَةٌ خارجيَّةٌ كَذلكَ ، في كَونِ تُركيا بلداً عَلمانيّاً ، وهيَ إمْكانُ التَّأثيرِ بِهذا النَّموذَجِ ، عَلَى بِلادٍ أُخرَى

إسلاميَّةٍ مُجاوِرَةٍ لهُ مِنْ آسيا : كإيرانَ ، وأفغانستانَ ، وباكستانَ ، فَتُضْعِفُ هذهِ البلادُ مِنْ عَلاقَتِها بالإسلامِ . وبِذلكَ تُصْبِحُ مجالاً حَيَوِيّاً للاقْتِصادِ والأَمْنِ السُّوفيتي)[1].

مَعَ كونِ تُركيا بلداً عَلمانيّاً ، بمعنى إنَّهُ يَفْصِلُ بينَ الإسلامِ كَدِيْنٍ ، والدَّولةِ كَسياسَةٍ . إلاَّ أنَّها بِشأنِ حُريَّةِ الأفرادِ فيها ، في مُمارَسَةِ العِبادَةِ الإسلاميَّةِ ، لا تَقِلُّ عَنْ أيِّ دَولَةٍ إسلاميَّةٍ أُخرَى . لا تُعْلِنُ رسمياً الفَصْلَ بينَ الدِّينِ والدَّولَةِ ؛ لأنَّ ما أَعْلَنَتْهُ تُركيا ، مِنَ الفَصْلِ بينَ الدِّينِ والدَّولَةِ ، مارَسَهُ الاستعمارُ الغربيُّ عَمليّاً ، في البلادِ الإسلاميَّةِ الَّتي استَعْمَرَها ، ولَكِنْ في تَدَرُّجٍ وإحْكامٍ ، وفي غَيْبَةِ الوَعي الإسلاميِّ .

وذلكَ لأنَّ الغربَ : لَهُ مصالحُ اقتصاديةٌ عديدةٌ ، واستِثماراتٌ ماليَّةٌ كبيرَةٌ ، في البلادِ الإسلاميَّةِ ، في آسيا وإفريقيا ، ومِنْ شأنِ قَبُولِ هذهِ البلادِ للعَلْمانيَّةِ ، فإنَّهُ يُسَهِّلُ للغَرْبِ طريقَ الحَرَكَةِ ، في سبيلِ الاستغلالِ الاقْتصاديِّ ، سواءٌ أكانَ مِنْ مصادرِ الثَّرْوةِ الطَّبيعيَّةِ ، أمْ كانَ مِنْ دائرَةِ الطَّاقَةِ البَشَريَّةِ .

• • •

---

(١) محمد البهي : الإسلام في حل مشاكل المُجتمعات الإسلاميَّة المعاصرة ، ص ٥١ ، ٥٢ .

المبحثُ الرّابعُ

موقفُهُ السِّياسيُّ مِنَ الاشتراكيَّةِ والشُّيوعيَّةِ

يَزْعُمُ دُعاةُ الاشتراكيَّةِ بأنَّها : هِيَ النِظامُ الَّذي يَسْتَهدِفُ إبْعادَ سيْطَرَةِ المالِ عَلَى الإِنسانِ ، وَمَنْعِ وقُوعِهِ في أيدي قِلَّةٍ ، تَستأثِرُ عَنْ طَريقِهِ بالسُّلْطَةِ السِّياسيَّةِ ، والتَّوْجيهِ الفكْريِّ ، وتَسْتَهْدِفُ أيضاً تَحقيقَ المُساواةِ بينَ الأفرادِ .

فَظَهَرَتِ الاشتراكيَّةُ كَرَدِّ فِعْلٍ ، للثَّوْرَةِ ضِدَّ الرّأسماليَّةِ ؛ لِتَكُونَ بديلاً لَها في سياسَةِ الحُكْمِ والتَّوجيهِ . ولِتُؤكِّدَ علَى مَعنى الإنسانيَّةِ ، في كَرامَتِها وإنْتاجِها ، كما تَسعَى لِتَوفيرِ العَمَلِ ، حتَّى لا يَتَعطَّلَ أيُّ إنسانٍ عَنِ الإنتاجِ ، وتُتيحَ للإنسانِ إبرازَ ذاتِهِ في العَمَلِ والإنتاجِ والإبداعِ .

تَدَّعي الاشتراكيَّةُ ، أنَّها : (صُورةٌ مِنْ صُورِ الفَلْسَفَةِ الإنسانيَّةِ ، الَّتي تَقُومُ عَلَى اسْتقلالِ الإنسانِ في التَّوجيهِ ، ورَفْعِ أيَّةِ سُلْطَةٍ ، تُقيمُ وِصايةً عليهِ ، كالكنيسَةِ مَثلاً . . . إنَّها ثَورَةُ المُسْتَضْعَفِينَ في الأرْضِ ، عَلَى الطُّغاةِ بالمالِ وجاهِ المالِ ... إنَّ المُجتَمَعَ في الاشتراكيَّةِ أصيلٌ ،[حسبما يَزْعُمُونَ] في مُلْكِيَّتِهِ للمالِ والحُريَّةِ، والرِّعايَةِ الاجتماعيَّةِ . وتَقُومُ [فيما تُلَوِّحُ بِهِ] عَلَى قِيمَةِ الإنسانِ في عَمَلِهِ البشَريِّ) [1].

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الحكم والتّوجيه» ، ص١٨٤ ، ١٨٥ .

لكنَّ الاشتراكيَّةَ الماركسيَّةَ[1]، هيَ الشُّيوعيَّةُ الماديَّةُ عقيدَةً ؛ لأنَّها تُنْكِرُ وجودَ الرَّبِّ سُبحانَهُ وتعالى ، وتُكَذِّبُ وجودَ الملائكَةِ ، والأنبياءِ ، والجنَّةِ والنَّارِ ، والبَعْثِ بعدَ الموتِ .

فَاشْتَدَّتْ كراهيَةُ النَّاسِ لها ، خاصَّةً المُسلمينَ ، لكونِها فِكْرَةً إلْحاديَّةً ، تُحاوِلُ أنْ تَجتَثَّ أصْلَ دينِ الإسلامِ ، وتَمحوَ معالمَهُ مِنَ الوجُودِ .

تَقومُ فِكْرَةُ الاشتراكيَّةِ العلميَّةِ إذاً ، على أساسِ (الإلحادِ العلميِّ ، والعَداوَةِ الَّتي لا تَقبَلُ المُهادَنَةَ للدِّينِ . وقَدْ عُرِفَ هَذا الاتِّجاهُ في القَرْنِ التَّاسِعَ عشَرَ باسمِ «السوشيالزم» أوِ الاشتراكيَّةِ ، ثُمَّ عُرِفَ بَعدَ ذلكَ باسمِ الاتِّجاهِ الماركسيِّ .

وفي تَطْبيقِهِ بَعْدَ ثَوْرَةِ أكتوبر الحمراءَ ، في روسيا سنة ١٩١٧م ، عُرِفَ باسمِ الاتِّجاهِ «اللينينيِّ . ويُعْرَفُ في بَعْضِ المُجتمعاتِ الإسلاميَّةِ ، بأسماءَ أُخرى كالاشتراكيَّةِ العربيَّةِ . . . أوِ النَّاصريَّةِ ، أوِ اليسارِ العربيِّ ، تَستُّراً على ما يَدْعُو إليهِ ، مِنْ تَقويضِ الدِّينِ ، باسمِ الإلحادِ العلميِّ ، ويُعيدُ هذا الاتِّجاهُ ، في مَوْقِفِهِ مِنِ اتِّهامِ الدِّينِ : ما كانَ يَتَّهِمُ به القُدامَى مِنَ الماديِّينَ ـ كَمُشركي مكَّةَ ـ الإسلامَ : مِنْ أنَّهُ : كَهانَةٌ . . . وأُسطورةٌ . . . وأضْغاثُ أحلامٍ . . . وسِحْرٌ . ثُمَّ يُشيرُ القُرآنُ الكريمُ إلى اتِّهامِ هؤلاءِ القُدامَى الماديِّينَ المُتَجَدِّدِينَ ، بشأنِ الدِّينِ الإسلاميِّ وكتابِهِ ، حَيْثُ يقولُ اللهُ تعالى :

﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾
(الفرقان: ٥،٦).

---

(١) الماركسيَّة : نسبةً إلى «كارل ماركس» ألماني الجنسية ، من أُسرةٍ يهوديةٍ ، ولد سنة ١٨١٨م ، في بلدة «تريف»، وكان كسولاً أنانيّاً ، يطلُبُ المالَ مِنْ أبيهِ دونَ أنْ يعملَ ، وسمَّته أمُّه باسم «الطفيليّ» ، واشتهر بكَلَبِهِ وعدَمِ وفائِهِ بعهودِهِ ، ووَضعَ آراءَهُ الاقتصاديَّةَ في كتابه «رأس المال» ، وأصدرَ معَ صديقِهِ «انجلز» البيانَ الشيوعيَّ المشهورَ ، الَّذي تَضمَّنَ الأُسسَ الَّتي تقوم عليها الحركةُ الشُّيوعيَّةُ . انظر ، عبد الله ابن زيد آل محمود : الاشتراكيَّة الماركسيَّة ومقاصدها السيئة ، ص ١٧ .

لكنَّ هَذا الاتِّجاهَ الماديَّ التّاريخيَّ ، يُعيدُ هَذا المَوْقِفَ في تعبيراتٍ أُخْرَى . فَيصِفُ الدِّينَ مثلاً : بأنَّـهُ أفيونَ الشُّعُوبِ . أي مُخَدِّرٌ . كَما يَصِفُهُ بالأُسطُورَةِ ... وبِأنَّـهُ غَيْبِيٌّ لا يَحْمِلُ طابِعَ المَعرِفَةِ الصَّحيحةِ .

أمَّا القائِمُونَ عَلَى تَنفيذِ هَذا الاتِّجاهِ الماركسيِّ الماديِّ في مُجتَمعاتِهِم : فإنَّهُم يَصِفُونَ كُلَّ مَنْ يَنْتَقِدُ نِظامَ الحُكْمِ القائِمِ عليهِ : بأنَّـهُ مَجنونٌ ، وَيَحتَجِزُونَهُ في أمْكِنَةِ المجانين . كَذلِكَ حَكَمَ المكِّيُّونَ مِـنْ قَـبْـلُ ، عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، بِسَبَبِ دَعْوَتِهِ إلى القُرآنِ : بأنَّـهُ مجنونٌ ، [ويُبيِّنُ اللهُ تعالى ذلكَ] بقولِهِ : ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ (الحجر:٦،٧).

القُرآنُ [العظيمُ هُوَ رسالَةُ للهِ تعالَى] في الدَّرَجَةِ الأُولَى : وفيهِ أيضاً نَقْدٌ لأوضاعِ المُجتمَعِ قبلَ الرِّسالَةِ . . . وفي الوَقْتِ نَفْسِهِ : [هُوَ] بِناءٌ لِمُجتَمَعٍ إنسانيٍّ جَديدٍ . . . بَدَلاً مِنْ مُجتَمَعِ الوَثَنِيَّةِ)(١).

كما تناولَتِ الاشتراكيَّةُ الماركسيَّةُ ، الجوانبَ الأربَعَةَ التَّاليَةَ :

١- الجانبَ الاقتصاديَّ .
٢- الجانِبَ الإنسانيَّ .
٣- الجانبَ الاجتماعيَّ .
٤- الجانبَ السِّياسيَّ والأخلاقِيَّ .

١- الجانبُ الاقتصاديُّ : يقومُ النِّظامُ الاشتراكيُّ الماركسيُّ اقتصادِيّاً (عَلَى فائِضِ القيمَةِ بتَجْميعِهِ وتَكْتيلِهِ،وَضَمِّهِ كاحْتياطٍ أوْ وَفْرٍ لرأسِ المالِ الثابِتِ. وَهُوَ أيضاً رأسُ المالِ المُوظَّفِ في الإنتاجِ ، [أيْ في إدارَةِ وتَشْغيلِ] المَصنَعِ فِعْلاً ، [أيْ : المقصودُ في ذلكَ مصانِعُ ومعامِلُ الدَّولَةِ الاشتراكيَّةِ . كما يَعتَبِرُونَ الفائِضَ] عِلاجاً للانْهيارِ الاقتِصادِيِّ ، في النِّظامِ الرَّأسْماليِّ . [يستأنِفُ نِظامُ الاقتصادِ الاشتراكيُّ الماركسيُّ ، مزاعِمَهُ ، سارِداً عُيوبَ

---

(١) محمد البهي : نحو القرآن ، ص ١٢٧-١٣٦ .

النِّظامِ الرأسماليِّ ، فيقول] : القَصْدُ في هذا المالِ الاحتياطيِّ أو المُدَّخَرِ ، في النِّظامِ الرأسماليِّ ، هُوَ وِقايَةُ رأسِ المالِ المُوظَّفِ . لكنْ كُلَّما تَراكَمَ فائِضُ القيمَةِ ، كُلَّما انْخَفَضَ مُعَدَّلُها ، بالإضافَةِ إلى زيادَةِ مُعَدَّلِ الأُجُورِ ، ونُموُّ عَدَدِ السُّكَّانِ . عندئِذٍ ستَتَوَقَّفُ مصادِرُ الإنتاجِ عَنِ العَمَلِ ، أَوْ تَسْتَمِرُّ مَعَ اسْتِمْرارِ الْخَسارَةِ ؛ لأنَّ زِيادَةَ الأُجُورِ وزيادَةَ السُّكَّانِ ، تَمتَصُّ كُلَّ المالِ «الاحتياطِ أو الادِّخار» ، ثُمَّ تَتَوَجَّهُ [بَعْدَ ذلك] إلَى رأسِ المالِ الْمُوظَّفِ ، وعِنْدَها سَينهارُ الجِهازُ الاقْتِصاديُّ الرأسماليُّ القَومِيُّ . والْحَلُّ هُوَ لا بُدَّ من اسْتِثْمارِ المالِ الاحتياطيِّ أوِ المُدَّخَرِ . لِـذلكَ وَضَـعَ النِّظامُ الرأسماليُّ ، ما يُسمَّى بالفائِدَةِ ، لإغْراءِ تَحْريكِ الاحتياطِيِّ ، الَّذي يُجَمَّدُ ضِمْناً لِرأسِ المالِ العامِلِ ، واسْتِثْمارِهِ اسْتِثْماراً قَصيرَ الأجَلِ ، بِضَمانِ آخَرَ مِنَ الاحتياطيِّ ، لِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ ولِسِعْرٍ مُعَيَّنٍ ، بالإضافَةِ إلى الفائدَةِ الْمُحَدَّدَةِ ، أيْ «الرِّبا» . أمَّا النِّظامُ الاشتراكيُّ [حَسْبَما يَدَّعي أصْحابُهُ] : فإنَّهُ يُعيدُ فائِضَ القيمَةِ إلى الاستثمارِ ، فلا يسعَى إلى تَكْوينِ احتياطِيٍّ ؛ [لأنَّهَ] لا يَحْتاجُ لإعْطاءِ قُروضٍ داخليَّةٍ أوْ خارجيَّةٍ ، قَصيرَةِ الأجَلِ وبِسِعْرٍ مُحَدَّدِ الفائِدَةِ . ولكنَّ النِّظامَ الاشتراكِيَّ ، قَدْ يَقْتَرِضُ مِنَ الخارِجِ ؛ ليواجِهَ زِيادَةَ عَدَدِ السُّكَّانِ ، أو لِتَنْمِيَةِ الاستثمارِ مثلاً ، فَهُوَ يَقْتَرِضُ ولا يُقْرِضُ .

٢- **الجانِبُ الإنسانِيُّ** : يَسْتَهْدِفُ النِّظامُ الاشتراكِيُّ في جُمْلَتِهِ ، رَفْعَ [أوْ مُحاولَةَ إبْعادِ] عُنْصُرِ المالِ في تَقْييمِ الإنسانِ ، والتَّمييزِ بينَ فَرْدٍ وآخَرَ . [لِذا فإنَّهُ يَعْتَمِدُ باعْتِبارِهِ هذا ، ما يُسَمَّى] مَبْدَأَ تَكافُؤِ الْفُرَصِ . فَلاَ يُدْخِلُ الجاهَ والنَّسَبَ ، ولا العَصَبِيَّةَ والمالَ ، في التَّمييزِ والتَّقْديرِ ، وتَقديمِ فَرْدٍ عَنْ فَرْدٍ آخَرَ . لِذا يُحارِبُ اسْتِغْلالَ المالِ سياسيًّا واجْتماعيًّا ، كما يُحارِبُ الطَّبَقَةَ الرَّأسماليَّةَ ، كَمَجْموعَةٍ تَفرِضُ لها وَضْعاً مُعيَّناً في المُجْتَمَعِ ، بِسَبَبِ ما تَمْلِكُ مِنْ مالٍ .

٣- **الجانِبُ الاجتماعيُّ** : ذَهَبَتِ الماركسيَّةُ دُونَ غَيرِها ، مِنَ صُورِ الاشتراكيَّةِ ، إلى التَّبْشيرِ بالمُجتَمَعِ العُمَّاليِّ ، والعَمَلِ عَلَى تَحقِيقِهِ بوسائِلَ شَتَّى ، ولَو بالعُنْفِ والْقَهْرِ ، وإراقَةِ الدِّماءِ ، أوِ التُّقْيَةِ والْغَدْرِ . كَذلكَ آمَنَتِ الماركسيَّةُ بأنَّ الْمُجتَمَعَ الْعُمَّاليَّ : هُوَ أَفْضَلُ الْمُجتَمَعاتِ . فَهِيَ تَراهُ لَيسَ مُجتَمَعاً مَحليّاً ، ولا وطنيّاً ، ولا قَومِيّاً . إنَّما هُوَ المُجتَمَعُ الْعُمَّاليُّ الْعالَمِيُّ . فإذا لَمْ يَصِلِ المُجتَمَعُ إلى عالَمِيَّتِهِ ، فالصِّراعُ بينَ الطَّبَقَةِ الْعُمَّاليَّةِ والرَّأْسماليَّةِ ، لَمْ يَنْتَهِ بَعْدُ ، في أيِّ مكانٍ ووقْتٍ . مِنْ هُنا كانَ طابِعُ الماركسيَّةِ في المُجتَمَعِ ، طابِعاً دوليّاً أوْ عالَميّاً .

٤- **الجانبُ السِّياسيُّ والأخلاقِيُّ** : أمَّا في الجانِبِ السِّياسيِّ ، فَتَرَى الاشتراكيَّةُ الماركسيَّةُ : عَدَمَ مُهادَنَةِ الرأْسماليَّةِ ، طالما أَنَّ الصِّراعَ بينَ الطَّبَقَةِ العُمَّاليَّةِ والطَّبَقَةِ الرَّأْسماليَّةِ ، أَمْرٌ ضَروريٌّ . فالمُهادَنَةُ إذاً ، هِيَ : بِمَثابَةِ تَجْميدِ الْحَرَكَةِ الْعُمَّاليَّةِ .

تَفرِضُ الفلسَفَةُ الماركسيَّةُ ، حياةَ التَّقَشُّفِ علَى الآخِذِينَ بِنِظامِها ؛ لأنَّهُم يَعْتَبِرُونَ أَنْفُسَهُم في قِتالٍ ، حَتَّى يَقْضُوا على الاستعمارِ الغربيِّ ، والرَّأْسماليَّةِ ، في أيِّ مكانٍ وشَعْبٍ ، [كما] تَرَى الماركسيَّةُ أنَّهُ : لا وسيلَةَ مُحَدَّدَةَ في مُحارَبَةِ النِّظامِ الرَّأْسماليِّ .

إنَّما كُلُّ ما يُحقِّقُ مَصلَحَتَها : [فَهُوَ مَشْرُوعٌ عِنْدَهُم مِنَ الْوِجْهَةِ الأخلاقيَّةِ ، وفْقَ اعتباراتِهِم المارِقَةِ عَنِ الدِّيْنِ]. فارْتِكابُ الأذَى والضَّررِ ، والفِتَنِ والانقلاباتِ الدَّمَويَّةِ ، والغَدْرِ والخيانَةِ ، والإضراباتِ والتَّخريبِ . كُلُّها أُمورٌ مشْروعَةٌ ، في الأخلاقِ الماركسيَّةِ) (١) .

إنَّ الَّذي يُنعِمُ النَّظَرَ في الفلسفَةِ الاشتراكيَّةِ الماركسيَّةِ ، يَجِدُ أنَّ رؤساءَها

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الحكم والتّوجيه» ، ص١٩١-١٩٤ .

وقادتَها ، يتظاهَرُونَ بالبُكاءِ على الفَرْدِ الإنسانِ ، وعلَى الإنسانيَّةِ المُعَذَّبَةِ في الأرْضِ كما يَزْعُمُونَ ، وحقيقَتُهُم عَكْسُ هذا تماماً ، إذِ الفَرْدُ في باطِنِ فلسَفَتِهِم وخفاءِ أمرِها ، هُوَ ترْسٌ في آلَةٍ ، يَدورُ بِحَرَكَتِها ودَوَرانِها ، ليسَ إلاَّ .

ومِنْ جِهَةٍ أخرَى : فإنَّكَ تَجِدُ النِّظامَ الرَّأْسماليَّ ، والقائمينَ على سياستِهِ ، في الشَّركاتِ ، والبنوكِ ، والمصانِعِ ، ونظامِ الإقْطاعِ ، كُلُّ هؤلاءِ يستَغِلُّونَ الطَّبَقَةَ العاملةَ والعُمَّالَ الكادِحِينَ ، في مُجْتَمَعاتِهِم .

لكنَّ الباحِثَ في التَّطبيقِ العَمَليِّ للاشتراكيَّةِ الماركسيَّةِ ، لا سيما في مبادِئِها ، وأَنْظِمَتِها السِّياسيَّةِ ، والاقتصاديَّةِ ، والاجتماعيَّةِ ، والأخلاقيَّةِ ، يكْتَشِفُ ذلكَ الزَّيْفَ والخِداعَ ، والسَّرابَ الَّذي بِهِ يَتَبَجَّحُونَ ويتظاهَرُونَ .

فما هيَ إلاَّ شِعاراتٌ برّاقَةٌ ، وأحلامٌ خادِعَةٌ ، لاقْتِناصِ جماهيرِ طَبَقَةِ الأيدي العامِلَةِ الفقيرَةِ . ولكنْ لِوَقْتٍ قَصيرٍ محدودٍ ، مَضى وانْقَضَى . حيثُ ظَهَرَ الوجْهُ الحقيقيُّ البَغيضُ للاشتراكيَّةِ ، أمامَ جميعِ المخدوعِيْنَ بها ، مِنَ أفرادِ المُجتَمَعِ المُسلمِ ، وقَدْ أُحيطوا بالحِرْمانِ مِنَ الحُريَّةِ الفرديَّةِ ، بلْ نُفِّذَتْ عليهِمُ الديكتاتوريَّةُ السَّيئَةُ ، الَّتي تُسانِدُها القُوَّةُ الماديَّةُ ، في أفْظَعِ صُورِها ، وأَبْشَعِ أَنواعِ وألوانِ استِخْداماتِها . بإلغائِها لكثيرٍ مِنْ مبادئِ الإسلامِ ، ومُحارَبَةِ جميعِ مَظاهِرِ التَّديُّنِ .

(ورُبَّما يبْدُو للفلسفةِ الاشتراكيَّةِ الماركسيَّةِ بَريقٌ ، يتَأَثَّرُ به بعضُ السُّذَّجِ ، مِنَ الشُّبانِ أوِ العُمَّالِ ، فَيُقْبِلُونَ عَلَيْها ، وَيُلْزِمُونَ أنْفُسَهُم بالْعَمَلِ في سَبيلِها ، وَيَلْتَزِمُونَ بِمقاييسِها اللا أخلاقيَّةِ ، حتَّى إذا قامَ نِظامُ حُكْمٍ مؤسَّسٍ عليها ، رأوا شيئاً آخَرَ ، وَدُفِعُوا في طَرِيقٍ شاقٍّ وشائِكٍ ، لا يَعْرِفُونَ نهايَتَها) [1].

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الحكم والتَّوجيه» ، ص٢٣٣ .

تُحاولُ هَذِهِ الفلْسَفَةُ الاشْتراكيَّةُ الماركسيَّةُ ، في الجانبِ السِّياسيِّ والاجتماعيِّ ، أنْ يَتِمَّ تَحويلُ المُجتَمَعِ إلى طَبَقَةٍ واحِدَةٍ ، عَنْ طَريقِ إخضاعِ الاقتصادِ إلى الدَّولَةِ ، وَإلْغاءِ المِلكيَّةِ الفرديَّةِ ، بَلْ وإلغاءِ الوُجُودِ الفرديِّ للإنسانِ ، وَمُصادَرَةِ حَقِّهِ في التَّفكيرِ . كما تَعْمَلُ عَلَى تَنْزيلِ مُستوى الأفرادِ في المُجتَمَعِ ، إلَى الدَّرَجَةِ الدُّنيا .

فَما استطاعَتِ الاشْتراكيَّةُ الماركسيَّةُ ، أنْ تُحقِّقَ ما تَزْعُمُ مِنَ العَدالَةِ الاجتماعيَّةِ ، كَما أنَّ هذهِ الفلسَفَةَ : تُسْقِطُ نَفَقَةَ الأقاربِ ، وَحَقَّ الإرْثِ ؛ لأنَّ أفرادَ المُجْتَمَعِ وفْقَ هَذِهِ الفلسَفَةِ ، يُصْبِحُونَ سَواءً بِسَواءٍ في الحاجَةِ والْفَقْرِ .

ثُمَّ يَنْتُجُ بعدَ ذلكَ ما يُسمَّى : بالإباحيَّةِ الحيوانيَّةِ ، في الْمُعاشَرَةِ الجنسيَّةِ . وَفَراغٍ في المَعِدَةِ ، وَحِرْمانٍ مِنْ ضَروراتِ الحياةِ الدُّنيا ، وَمِنْ ثَمَّ يُمارِسُ الحُكّامُ الأوصياءُ ، أَصْحابُ السِّيادَةِ ، عَلَى المواطِنِيْنَ في هذا النِّظامِ ، أساليبَهُم في الحياةِ العامَّةِ للمُجْتَمَعِ ، استِمْتاعاً بِجاهِ الحُكْمِ ، تحتَ اسمِ الاشتراكيَّةِ ، وتطبيقِ نِظامِ العَدالَةِ الاجتماعيَّةِ ، وَتَحريرِ الفَرْدِ مِن استِغْلالِ رأْسِ المالِ والإقطاعِ ، وَغَيرِ ذلكَ مِنَ الشِّعاراتِ الخادِعَةِ . (والَّتي ليسَ لها مدلولٌ واقعيٌّ ، سِوى السُّخْرَةِ الجماعيَّةِ ، والاستِعْبادِ الجماعِيِّ ، وتَجْريدِ الإنسانِ مِنْ خاصيَّتَيْهِ : العَقْلِ والقَلْبِ ، ومِنْ وظائِفِهِما في التَّفكيرِ الْحُرِّ ، والإيمانِ باللهِ تعالى .

إنَّ الكِفاحَ الذّي يُنَظِّمُهُ المُجْتَمَعُ الشُّيوعيُّ ، هُوَ دَعْوَةٌ لإثارَةِ الْحِقْدِ ، في نُفُوسِ الَّذينَ يُسَمِّيهِم بالعاميَّةِ ، وَدَفْعِهِم نَحْوَ تَخريبِ المصانِعِ ، والاستيلاءِ عليها ، وَحَرْقِ المحاصيلِ الزِّراعيَّةِ ، أوِ إهْمالِ الزِّراعَةِ في أراضِي الأغنياءِ والمُوسِرِينَ . وشَتَّانَ شَتَّانَ بينَ وظيفَةِ الجِهادِ في الإسلامِ ، وبينَ وَظيفَةِ الكِفاحِ في الأيديولوجيَّةِ الماركسيَّةِ الماديَّةِ الإلحاديَّةِ .

[أمَّا] الجِهادُ في الإسلامِ : [فإنَّه] يَسْتَهْدِفُ تَحقيقَ المَبادِئِ الإنسانيَّةِ العُليا ، سواءٌ عَنْ طَريقِ صِيانَتِها ، مِنَ الاعتداءِ عَلَيها ، أوْ عَنْ طَريقِ تَحْريرِها واستِخْلاصِها ، مِنْ طُغْيانِ مَنْ يُحاولُ أنْ يَطْمِسَ مَعالِمَها .

فالجهادُ لا يَستَهْدِفُ تَحْريرَ أرضٍ ، بِقَدْرِ ما يَسْتَهْدِفُ ذاتَ المبادِئِ العُلْيا ؛ [لكي تبقى] خالِصَةً مِنْ كُلِّ قَيْدٍ أَوْ عائِقٍ ، يَحُولُ دونَ نَفاذِ شُعاعِها في المُجتَمَعِ البَشَرِيِّ .

بَيْنما الكِفاحُ وِفْقَ المُخَطَّطِ الأيديولوجيِّ الماركسِيِّ : فَهُوَ تَسْخيرُ العامَّةِ أَوِ الطَّبَقَةِ العامِلَةِ ، إلى الانتقامِ مِنَ الأغنياءِ ، بِعَمَلِيّاتِ التَّخريبِ والتَّقويضِ . انتقامٌ يُؤدِّي إلى هَدْمِ الحَضارَةِ الإنسانيَّةِ)(١) .

إنَّ هَدَفَ الجِهادِ في الإسلامِ ، هُوَ : أنْ يكونَ القِتالُ في سَبيلِ اللهِ تعالَى ، لإعلاءِ كَلِمَةِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالَى وكَسْرِ شَوْكَةِ المُحارِبِيْنَ مِنَ الكُفَّارِ . فالغايَةُ شَريفةٌ ونَبيلةٌ ، ولَيْسَتْ لإعلاءِ جِنسٍ مُعَيَّنٍ ، ولا لاستِعْبادِ الشُّعوبِ ، ونَهْبِ خَيْراتِها . فَلَمْ يَكُنِ الجهادُ احتكاراً اقتصادياً ، ولا تَحَكُّماً في مَوْقِعٍ جغرافيٍّ ، ولَمْ يُمارِسْ تَغْريراً لِعامَّةِ النَّاسِ ، أَوْ صَرْفِهِم عَنْ مُواصَلَةِ حُرِّيَّتِهِم ، أَوِ انتِقاصِ الشُّعُورِ بِكَرامَتِهِم ، أفراداً وأُسَراً ومُجتَمعاتٍ . يقولُ اللهُ تعالَى :

﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ (البقرة:١٩٠). حَدَّدَتِ الآيةُ الكريمةُ هَدَفَ القِتالِ ، وأَرْدَفَتْ إلى جانِبِ ذلكَ ، نَهْيَ المُسلمينَ عَنِ الاعْتِداءِ ، وأَوْضَحَتْ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ وتعالَى لا يُحِبُّ المُعْتَدِيْنَ .

لا شَكَّ ولا رَيْبَ في ذلكَ ؛ لأنَّ المُسْلِمَ حَريصٌ كُلَّ الحِرصِ : أنْ يكونَ ضِمْنَ دائِرَةِ حُبِّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ لِذلكَ يَجتَهِدُ ألاَّ يَبْدُرَ مِنْهُ أَيُّ اعتِداءٍ ، يُخالِفُ أوامِرَ اللهِ سُبحانَهُ وتعالَى .

بَيْنما الاشتراكيُّونَ والشُّيُوعِيُّونَ ، تَراهُم : (يُحِدُّونَ شِفارَهُم ، لِتَقْطيعِ روابِطِ الالتِئامِ ، بينَ بَنِي جِنْسِهِم ، وَيَسْعَوْنَ في اقْتِلاعِ أساسِ أُمَّتِهِم ، لِشَهْوَةِ بُطُونِهِم .

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر «مشكلات الحكم والتوجيه» ، ص٢٣٩ .

فَلوَّنوا ظواهرَهُم بِصِبْغ الْمَحبَّةِ الوطَنيَّةِ ، وزَعَموا أَنْفسَهم طُلابَ خَيرِ الأُمَّةِ . . . فَصاروا بِذلك شُركاءَ اللِّصِ . . . ثُمَّ تَجلَّوا في أعْيُنِ [أَتْباعِهِم] حَمَلَةً لأعْلامِ العِلْمِ والمَعْرِفَةِ . . . وتَولاَّهُمُ الغُرورُ بِما حَفِظوا ، مِنْ كَلِماتٍ قليلةٍ ناقِصَةٍ ، غَيْرِ تامَّةِ الإفادَةِ ، مَسروقَةٍ مِنْ أوهامِ المُبْطِلينَ ، وفَتَلوا سِبالَهُم [أيْ حِبالَهُم] ، كِبْراً وَعُلُوّاً ، ولَقَّبوا أنْفسَهم بالهادِيينَ . . . والأدِلاَّءِ ، وهُم في أطْباقِ جَهْلٍ . . . فَما أضْيَقَ مَجالَ تَفْكيرِهِم !)[1].

مِنَ الملحوظِ أنَّ الفلسفةَ الماركسيَّةَ ، تقومُ على مجموعةٍ مِنَ المُتَناقضاتِ . فهيَ لا تؤْمِنُ بِثباتِ القِيَمِ الأخلاقيَّةِ ، بلْ تَعتَبِرُ ثباتَها عَيْباً . فتقاليدُ الأُسْرَةِ في نَظَرِها ، وفَضائِلُ الجِنْسِ ، وحُريَّةُ الفَرْدِ ، وَهَيْبَةُ المَبدأ السُّلوكيِّ . يَجِبُ أنْ تَتغيَّرَ قيمَتُها اليومَ عَنْ ذي قَبْلٍ ، ويَجِبُ أنْ يكونَ الجديدُ أفْضَلَ مِنَ القديمِ في الوقتِ نَفسِهِ . فالدَّعْوةُ إلى الحيَوانيَّةِ (في علاقَةِ الجِنْسَيْنِ بَعضِهِما بِبَعْضٍ ، قد تكونُ مَبدأً أخلاقيّاً!! .

ونِظامُ تَبَنِّي الدَّولَةِ لـلأولادِ ، الشَّـرْعيِّينَ وغـيرِ الشَّـرْعيِّينَ عـلى السَّواءِ ، قَـدْ يكونُ نِظاماً أخلاقيّاً ، بَعْدَ أنْ يُعْتَبَرَ نِظاماً اجْتماعيّاً!! وَرِقُّ الفَرْدِ قَدْ يكـونُ مَبْـدأً أخلاقيّاً كَذلكَ!! فإذا تَمَّ وَوَقَعَ في الْمُجْتَمَعِ أحَدُ هَذِهِ الأُمورِ ، فَهـوَ أفْضَـلُ [كَمـا يَدَّعِي الماركسيُّونَ] ؛ لأنَّ الحالَ الجديـدَةَ الَّتي يَنْتَقِـلُ إليهـا الشـيءُ ، أُدْخِـلَ في القيمَةِ والأفْضَليَّةِ ، [بِحُكْمِ] مبدأ النَّقيضِ . [الَّذي تَسْتَخْدِمُهُ الْفلسَـفَةُ الماركسـيَّةُ] في أوْسَعِ دائِـرَةٍ ، ويكـادُ يكـونُ هـذا المبـدأُ هُـوَ الأسـاسُ الأوَّلُ ، في فَلْسَـفَتِها التَّبريريَّةِ الهابِطَةِ .

أمَّا اللازِمَةُ الواضِحَةُ لِهَذا المَبْدأ : هيَ اسْتِمرارُ التَّغْييرِ والانتقال مِنْ حـال إلى حـال آخَـرَ ، مُقابِـلٍ لَـهُ تماماً . وتَطبيقُـهُ في دائِـرَةِ الجماعَـةِ ، يَسْـتَلِزمُ ضَيـاعَ القوميَّاتِ ، وَذهابَ استقلالِ الشُّعوبِ فيما هُوَ أعَمُّ مِنها!! لأنَّ انطواءَ الشيءِ عَلَـى

(١) محمد البهي : نحو القرآن ، ص١٣٩ .

نَقيضِـهِ ، أوْ بتَعـبيرِ الماركسـيَّةِ : الصِّـراعُ بـينَ الشـيءِ ومُقابِلِـهِ . . سَـينتَهي بالجماعـاتِ الصَّـغيرَةِ ، والـدُّويلاتِ ، والشُّـعوبِ ، والـدُّول ، إلَـى الانْصِـهارِ في العالَميَّةِ ، كَجامِعٍ للدَّعْوى الماركسيَّةِ ومُقابِلٍ لَها ، كما يَظُنُّونَ ويَتَوَهَّمُونَ .

لكنَّ تَشجيعَ الشُّيُوعيَّةِ لاسْتِقْلالِ الشُّعوبِ ، إنَّما هُوَ تَمهيـدٌ لِفَصـلِ هَـذِهِ الشُّعوبِ وَعَزْلِهـا التَّـامِّ ، ثُـمَّ الانْقِضـاضُ عليهـا في صُـورٍ شَـتَّى ، مِـنْ صُـوَرِ الانْقِضاضِ ، وَهُوَ ـ في الوَقْـتِ نَفْسِهِ ـ عَمَـلُ دِعايَـةٍ أَكْثَرُ مِنْـهُ نتيجَـةً للفلسـفَةِ الماركسيَّةِ .

فأمَّا الإيمانُ بالثَّورةِ والانقلابِ ، بِمُقْتَضَى مبدأ النَّقيضِ أيضاً : فإنَّـهُ عندها سَيَنْتَهي الصِّراعُ بينَ الطَّبقاتِ في الجماعَةِ ، وَيَنْحَلُّ في حُكومَةِ الدَّولَةِ ، أيْ سَيَنْتهي إلَى حِفْنَةٍ مِنَ الْمُحْتَكِرينَ ، ولكنْ في صُورَةٍ مُغايرَةٍ لِحِفْنَةِ الرأْسْماليَّةِ .

فإذا كانتِ الرَّأْسْماليَّةُ ، تُمَثِّلُ عِصابَةً في نَظَرِ الماركسيَّةِ ، فإنَّ الدَّولةَ الشُّيُوعيَّةَ في حَقيقَةِ أمْرِها أيضاً عِصابَةٌ ، بِمُقْتَضَى مَنْطِقِها السَّابِقِ ، هيَ نَفْسُها .

- فَهَلِ الفكرُ الفلسفيُّ للماركسيَّةِ هُنا نَوعٌ مِنَ الخِداعِ ، قُصِدَ بِهِ إبعادُ طَرَفَي الكِفاحِ ـ وهُما أصحابُ العَمَلِ والعُمَّالُ معاً ـ عَنْ مُوضُوعِ النِّزاعِ ، كَي تَتَمكَّنَ فِئَةٌ قليلةٌ مِنْ هَذا الموضُوعِ ، وهُوَ المالُ أوِ المُلْكُ؟! .
- وَهَلْ مَنْطِقُ الماركسيَّةِ يُمكِنُ أنْ يَصِفَها هيَ نَفْسُها بأنَّها « مُخَدِّرٌ للشُّعوبِ » ، كما وَصَفَتْ هيَ الدِّينَ بأنَّهُ « مُخَدِّرٌ » قبلَ ذلكَ .
- وهَلْ بعدَ ذلكَ ، للشُّيُوعيَّةِ تَفكيرٌ فَلْسَفيٌّ صَريحٌ ، وَدِعايَةٌ واقعيَّةٌ في الرأي العامِّ العالَميِّ؟! . . . . وهَلْ هِيَ مَذْهَبٌ فِكْريٌّ مُقْنِعٌ لِذي لُبٍّ ، وَدِعايَةٌ شَعبيَّةٌ مَعاً؟! .

وللإجابَةِ عَنْ هَذِهِ التساؤلاتِ ، فلا بُدَّ مِنَ التَّوضيحِ التَّالي :

أَمَّا مَذْهَبُها الفكريُّ : فَيَعتَمِدُ عَلَى مَبدأ التَّغيير ، وإنَّ كُلَّ شيءٍ يَتَغَيَّرُ ، حتَّى القِيَمُ والمعاني : فالخيرُ والجمالُ والحَقُّ ، و الأخلاقُ والـدِّينُ تتغيَّـرُ . . . وهَـذا

التَّغيُّرُ : ينتَقِلُ بالتَّدريجِ ، حتَّى يَصِلَ إلى مَرحَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، تَتَدَخَّلُ عِندَها «الثَّورةُ» و «الانقلابُ».

وأمَّا الدِّعايَةُ الشُّيوعيَّةُ : فَتَسْلُكُ طريقَ الاسْتِخْفافِ والتَّحقيرِ ، لِما يَقِفُ أمامَ أفْكارِ الفَلْسَفَةِ الماركسيَّةِ ، مِنْ مبادئَ وتعاليمَ وتقاليدَ ، كانتْ في المُجتَمَعِ السَّابقِ عليها : [فَثَباتُ القِيَمِ يُمَثِّلُها] الدِّيْنُ ، [لِذا فَهوَ] عَدوٌّ للشُّيوعيَّةِ ؛ لأنَّهُ يُضادُّ عِندها مَبْدأَ التَّغيُّرِ في كُلِّ شيءٍ : أي في الشَّيءِ الطَّبيعيِّ ، والمُجْتَمَعِ الإنسانيِّ ، والقِيَمِ الأخلاقيَّةِ!! .

وأمَّا الأخلاقُ القائِمَةُ عَلَى المعانيَ والمُثُلِ الخالدَةِ ـ الَّتي لا تتَغَيَّرُ في نَظَرِ عُلَماءِ الأخْلاقِ ، وهيَ الفضائِلُ والرَّذائِلُ ـ يَجِبُ أنْ تُحارِبَها الدِّعايةُ الشُّيوعيَّةُ ، بأُسلُوبِ التَّهَكُّمِ والاستِهتارِ!! .

والدِّيْنُ ـ لأنَّهُ يُنادي بالقِيمَةِ الثَّابِتَةِ للهِ سُبحانَهُ وتعالَى ، كَما جاءَتْ في صَفاتِهِ ـ يَجِبُ أيضاً أنْ يُحارَبَ مِنَ الشُّيوعيَّةِ! ولكنْ يَجِبُ أنْ تَكُونَ الحربُ ، ضِدَّ الدِّيْنِ أعْنَفَ وأقْسَى ، وأنْ يكونَ أُسلوبُ الدِّعايَةِ ازاءَهُ أشَدَّ في البَذاءَةِ والسُّخْرِيَةِ ؛ لأنَّهُ يَسُودُ عَقلِيَّةَ الجماهيرِ ، في أيَّةِ جَماعَةٍ لها دِيْنٌ ، بِعَكسِ الأخلاقِ ومَناهِجِها الفَلْسَفيَّةِ ، فَهيَ قاصِرَةٌ عَلَى خاصَّةِ النَّاسِ!) [1].

تَسْتَعْمِلُ الشُّيوعيَّةُ في سبيلِ تَحقيقِ أهْدافِها ، الثَّوْرَةَ عَلَى الأخلاقِ ، كالقِيَمِ السَّاميَةِ والنُّظُمِ . كما يَعْمَدونَ إبادَةَ المُنافي لِهَذِهِ الفِكْرَةِ الضَّالَّةِ ، ثُمَّ يَصُبُّونَ جامَ غَضَبِهِم ، عَلَى الدِّينِ ومَظاهِرِ التَّديُّنِ عامَّةً ، والإسلامِ وعلمائِهِ خاصَّةً .

فَهيَ فِكْرَةٌ إلْحادِيَّةٌ : تُحاوِلُ أنْ تَنشُرَ أفكارَها الوثَنيَّةَ في بلادِ المُسلمينَ ، عَنْ طريقِ الاحتيالِ ، تَحْتَ سِتارِ الدِّيْنِ ، لِكَونِهم يَلْبِسُونَ الْحَقَّ بالباطِلِ ، فَجَعَلُوا الدِّيْنَ جِسْراً ، لِيَعْبُروا مِنْ خِلالِهِ إلى القُلوبِ المَهْزُومَةِ ، والعُقُولِ الضَّعيفَةِ ، والأفهامِ الشَّارِدَةِ .

---

(١) محمد البهي : الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ، ص٢٩٥،٢٩٦.

لذلكَ تَراهُم يُحارِبُونَ الإسلامَ ، في كثيرٍ مِنْ وسائِلِ الإعلام المُختلفَةِ ، المأجورَةِ لَهُم ، بلْ نُشِرَت كُتُبٌ ومؤلَّفاتٌ[1] ، تَزعُمُ أنَّ دينَ الإسلامِ هُوَ دِيْنٌ اشْتراكيٌّ ، وإنَّ الاشتراكيَّةَ لا تُخالِفُ الدِّينَ ، إنَّما هيَ مُستَمَدَّةٌ مِنْ دِيْنِ الإسلامِ ، ثُمَّ أخَذُوا في خِداعِ النَّاسِ ، زاعِمِينَ أنَّ اشتراكيَّتَهُم تؤمِنُ باللهِ تعالى ورُسُلِهِ ، وهيَ في الحقيقَةِ لا علاقَةَ لها بالدِّينِ . وما هيَ إلاَّ مَذْهَبٌ اقْتصادِيٌّ ، في تَمْثِيلِ الحياةِ فَقَط ، فَهُم يُحارِبُونَ الدِّيْنَ باسمِ الدِّينِ ، يقولُ اللهُ تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٦٩﴾ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُوا۟ بِمَا كَسَبُوا۟ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ﴾ (الأنعام:٦٨،٧٠).

تَنصَحُ هَذِهِ الآياتُ الكريماتُ ، الرَّسولَ مُحمَّداً ﷺ ، وأتْباعَهُ مِنَ المؤمنينَ ، بِكَيْفيَّةِ الآليَّةِ الَّتي يَنْبَغِي أنْ يَتَّبِعُوها ، في مَنْهَجِ الدَّعْوَةِ ، وَفي تَوْضِيحِ المَوْقِفِ ، الَّذي يَتَّخِذونَهُ مِنْ خُصومِ الإسلامِ الألدَّاءِ ، ثُمَّ في الاحْتِفاظِ بِشَخْصِيَّةِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ ، وعَدَمِ الذَّوَبانِ في خُطُوطِ الإلحادِ ، الَّتي هيَ مُوصِلَةٌ حَتْماً إلى الهلاكِ . كَذلكَ ليسَ مِنَ السِّياسَةِ الحَكِيمَةِ : التَّوَدُّدُ للأعْداءِ في غيرِ جَدوى ،

(١) الكتيب الأول : «مِنْ هُنا نبدأ» لخالد محمد خالد . والثاني : «الله والإنسان» لمصطفى محمود . وهو من سلسلة «كتب للجميع» رقم«١١٣»، عدد مارس ١٩٥٨م ، وقد نُشرا أولاً في صورة مقالات ، في مجلة «روز اليوسف» . والثالث : «رجل في القاهرة» ابن خلدون «لرشدي صالح ، وهو من السلسلة السابقة ، عدد مايو سنة ١٩٥٧م ، رقم «١١٥» . انظر ، محمد البهي : الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ، ص ٣٠٢ .

أوِ التَّورُّطُ معَهُم في سُخرياتِهِم بالقِيَمِ الْعُليا . لِذا لا بُدَّ مِنِ اتِّباعِ ـ في ضوءِ الآياتِ الكريمةِ ـ مَبْدأينِ آخرَيْنِ ، مِنْ مبادئِ مَنْهَجِ الدَّعْوَةِ ، لِلْحِفاظِ عليها والسَّيْرِ بها قُدُماً :

المبدأُ الأوَّلُ : أنْ لا يَجْلِسَ [الرَّسولُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ] في مَجْلِسٍ ـ وكَذلكَ كُلُّ مؤمنٍ أوْ في أيِّ اجْتِماعٍ ـ يَسْتَهْزِئُ فيهِ المُجتَمِعُونَ ، بالحَقِّ ، والقِيَمِ العُليا . . . وبالرُّوحيَّةِ الإنسانيَّةِ . فإذا وُجِدَ بالفعلِ في مَجْلِسٍ ، تناولَ فيهِ المُجْتَمِعُونَ ، هَذِهِ القِيَمِ الْعُليا بالسُّخْرِيَةِ فعَلَيْهِ أنْ يَنصرِفَ ـ احْتِجاجاً ـ فَوْرَ أنْ يَتحَقَّقَ مِنْ ذلكَ . [أمَّا] المؤمنونَ الَّذينَ مِنْ شأنِهِم ، أنْ يَتَّقُوا اللهَ تعالى ، [فإنَّهُم] : لا يَحمِلُونَ وِزْرَ هؤلاءِ السَّاخرينَ مِنَ القُرآنِ ، إذا جالَسُوهُم [بِقَصْدِ دَعْوتِهِم إلى الإيمانِ ، ولكي يُذَكِّرُوهُم بتقوى اللهِ تعالى ، والخَشْيَةِ مِنْهُ وَحْدَهُ] . فَكُلُّ إنسانٍ إذاً ، هُوَ : مسئولٌ عَنْ تَصَرُّفِهِ الخاصِّ ، ولكنَّ المؤمنينَ اليومَ عليهِم واجبان ، هُما :

الواجِبُ الأوَّلُ : حِمايَةُ أنْفُسِهِم مِنْ عَدوى المادِّيِّينَ الْمُلْحِدينَ .

الواجِبُ الثَّاني : إعلانُهُم حَقَّ اللهِ تعالى ؛ في تَذْكيرِ السَّاخرينَ ، لَعَلَّهُم يتقونَ اللهَ سبحانَهُ وتعالى ويَخْشَوْنَهُ ؛ لأنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ ، أنْ يكونَ لإعلانِهِم ، تأثيرٌ إيجابيٌّ .

المبدأُ الثاني : مِنْ مبادئِ مَنْهَجِ الدَّعوةِ ، كما وردَ في الآياتِ ، أنْ يتركَ صاحِبُ الدَّعْوةِ عليهِ السَّلامُ ، وكَذا كُلُّ مؤمنٍ برسالتِهِ ، أولئِكُمُ المادِّيِّينَ المُشركينَ ، الَّذينَ اتَّخذُوا مِنْ دينِهِم وسيلةً لِدُنياهُم . . . اتَّخذوهُ حِرْفَةً وَصَنْعَةً يَحْصُلُونَ بها ، على مُتَعِ الدُّنيا ، الَّتي هيَ في حَقيقَةِ أمْرِها : لَهْوٌ ، ولَعِبٌ في استمتاعِهِم بالدُّنيا . . . وفي لَهْوِهِم ولَعِبِهِم . على أنْ يُعْلِنَهُم ويُعْلِمَهُم ، بِهَذِهِ الحقيقَةِ : وهيَ أنَّ كُلَّ نَفْسٍ تُسْلِمُ نَفسَها للهلاكِ . . . بِعَمَلِها ، ولا تَجِدُ مِنْ يَقيها الهلاكَ ، أوْ يشفعُ لها ، سوى اللهِ تعالى .

فالماديُّونَ الماركسيُّونَ المُلْحِدُونَ والمُشْرِكُونَ : هُمْ مِنَ الَّذين أُبْسِلُوا ، أيْ أَسْلَمُوا أنْفُسَهُم للهلاكِ ، بأنْ يُعَذَّبوا عذاباً أليماً في الآخرةِ ؛ وذلكَ بسببِ رَفْضِهِم للإيمانِ وعِنادِهِم ، وإصْرارِهِم عَلَى التَّحَدِّي ، والصَّدِّ عَنْ سبيلِ اللهِ تَعالَى)[1].

فالاشْتراكيُونَ لا يُعادُونَ الدِّيْنَ فَحَسْبُ ، بَلْ إنـَّهُم لا يأْلُونَ جَهْداً في مُحاوَلَةِ استئصال شأْفَتِهِ ، كُلَّما وَجَدُوا إلَى ذلكَ سبيلاً .

إنَّ الَّذي يَدْرُسُ الاشْتراكيَّةَ ، بِفَلْسَفَتِها وَنُظُمِها دِراسَةً عَميقَةً واعيَةً ، يَشْهَدُ مِنْ أعْماقِ قلبِهِ ، اسْتِحالَةَ الجَمْعِ بينَ الإسلامِ والاشتراكيَّةِ . لأنَّ البَوْنَ شاسِعٌ بينَ مِنهاجٍ ربانيٍّ ، صالحٍ لِكُلِّ زمانٍ ومكانٍ ، وفلسَفَةٍ وضْعيَّةٍ بَشَرِيَّةٍ قاصِرَةٍ ، إذا أدْرَكَتْ شيئاً ، وَقَفَتْ عاجزَةً ضَعيفةً أمامَ أشياءَ كثيرَةٍ . يَظُنُّ بعضُ النّاسِ واهِمينَ أنَّ الاشْتراكيَّةَ ، جاءَتْ مُراعاةً لِحُقُوقِ الفلاحينَ ، وَتَوزيعِ الأموالِ قِسْمَةً عادِلَةً فيما بينَهُم .

لكنَّ حقيقَةَ الأمْرِ ليسَ كذلكَ ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ مِنْ تَدْليسِ مَحاسِنِها ليسَ إلاَّ قِناعاً ظاهِراً . فَالاشتراكيَّةُ عبارَةٌ عَنْ (نَظَرِيَّةٍ يَحْلُمُ بها واضِعُوها ، في القَرْنِ التّاسِعَ عَشَرَ ، ولمْ تَكُنْ تَتَعدَّى عِنْدَهُم الحياةَ الاقتصاديَّةَ ، لأيِّ فَردٍ مِنَ الأفرادِ ... [ثُمَّ إنَّـهُ] ليسَ مِنَ المَعْقُول أنْ يَدَّعي أحَدٌ ، بأنَّ الاشتراكيَّةَ هيَ الإسلامُ بِعَينِهِ ؛ إذْ إنَّ الإسلامَ ليسَ [هوَ عبارةٌ] عن عاداتٍ وتقاليدَ وطُقوسٍ خاصَّةً ، بلِ يَشْمَلُ الخُلُقَ والتَّعامُلَ مَعَ النّاسِ ، بِما فيهِ كذلكَ مِنْ عِباداتٍ وعقائِدَ . [كما يحتوي علَى] ، نِظامٍ خاصٍ ، لِتسييرِ أُمورِ النّاسِ كافَّةً .

فتراهُ يَتَضَمَّنُ أَنْظِمَةً مَرْسومَةً عادِلَةً في الاقتصاد مَثلاً ، وفي [غَيْرِهِ لِكُلِّ جميعِ شتَّى المناحي الإنسانيَّةِ ، والاجتماعيَّةِ ، والتَّوجيهيَّةِ ، والتَّربويَّةِ مَعاً] مُتَجَنِّباً إفْراطَ الرأْسْماليَّةِ ، وتَفْريطَ الاشتراكيَّةِ ، جامِعاً بينَ الدِّيْنِ والسِّياسَةِ)[2].

---

(١) محمد البهي : التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، ص ٥٩-٦١ .

(٢) مسعود الندوي ، تعريب صهيب حسن عبد الغفار : الاشتراكيَّة والإسلام ، ص١٥-١٧.

إنَّ الإسلامَ مِنْ حَيثُ هُو مجموعَةُ مبادئَ ، لا يَتَوقَّفُ اعتبارُهُ واهتِمامُهُ ، عَلَى جيلٍ مُعَيَّنٍ مِنَ النّاسِ ، ولا تَقْتَصِرُ تَعليماتُهُ وأَحْكامُ مناهِجِهِ ، وسائِرُ تَوجيهاتِهِ ، علَى زمانٍ أو مكانٍ مُعَيَّنَينِ أيضاً .

لكنَّهُ يعيشُ مَعَ الإنسانِ المُتَحَرِّكِ ، بَلْ يَتَّسِعُ بِما فيهِ مِن مُرونَةٍ ، لِكُلِّ جَديدٍ في عالَمٍ مُتَغيِّرٍ ومُتطوِّرٍ ، فَهُوَ لا يُصرَعُ (بالصَّليبيَّةِ ولا بالماركسيَّةِ ، إذْ طالَما كانتْ لهُ طبيعَةُ المَوجُودِ الخالِدِ ، ولا يُضارُّ بالهُجُومِ عليهِ مِنْ هُنا أوْ هُناكَ ؛ لأنَّهُ لا يَقْبَلُ الفَناءَ بتاتاً .

فَخُلودُ الإسلامِ في رِسالَتِهِ ، ورِسالَتُهُ التَّوازُنُ : التَّوازُنُ في قيادَةِ الفَرْدِ لِنَفْسِهِ ، والتَّوازُنُ في عَلاقَةِ أفْرادِ الأُسْرَةِ الواحِدَةِ ، بَعْضِهِم بِبَعْضٍ ، والتَّوازُنُ في عَلاقَةِ الأفْرادِ جَميعاً ، ما بينَ جارٍ قَريبٍ وبَعيدٍ ، وما بَيْنَ حُكّامٍ ومَحكُومِيْنَ .

ولَكِنَّ الَّذي يَجُوزُ أنْ يُؤْرَمَ[1] - ولا أدْرِي إذا كانَ يُمكِنُ أنْ يُصرَعَ في يُسْرٍ أيضاً هُوَ المُسْلِمُ . . . والمُسلِمُ هُوَ إذَنْ مَوْضُوعُ الهُجُومِ ، في حَمَلاتِ الصَّليبيِّينَ والماركسيِّينَ . والآثارُ السَّلْبيَّةُ لِهَذا الهُجُومِ تَنالُ مِنْهُ ، إنْ قُدِّرَ لها أنْ تُصيبَ ، أكْثَرَ مِمّا تنالُ مِنَ الإسْلامِ)[2] .

لَمْ تَستَطِعِ الماركسيَّةُ أنْ تَتَسلَّلَ ، إلَى كَثيرٍ مِنَ البلادِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ ، إلاَّ بَعْدَ دَفْعِ الإسلامِ وإقصائِهِ مِنْ ثقافةِ المُسلمِ ، فَوَجَدَتْ فَراغاً عِنْدَ المُسلمينَ ، حالَ دُونَ مَلئِهِ رُكُودُ الفِكْرِ الإسلاميِّ ، لا سيّما في خمسينيّاتِ وستّينيّاتِ القَرْنِ العِشْرينَ .

---

(١) يُؤْرَمُ : يُقالُ : أَرَمَتِ السَّنَةُ بأموالِنا ، أيْ أكَلَتْ كُلَّ شيءٍ . وقال أبو حنيفةَ : أَرَمَتِ السّائِمَةُ المرعى تَأْرِمُهُ ، أتَتْ عليهِ حتَّى لَمْ تَدَعْ منه شيئاً . انظر ، محمد بن مكرم ابن منظور : لسان العرب ، مج ١ ، ١/١٢٣ .

(٢) محمد البهي : الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ، ص٤٠١،٤٠٢.

فَعَدَمُ الأخْذِ بتعاليمِ الإسلامِ ، أَوْ تَرْكُ احتِضانِهِ ، في حياةِ الجَماعَةِ الإسلاميَّةِ ، سواءٌ في تَوجيـهِ المُسلمينَ ، عَـنْ طَـريـقِ الثَّقافَةِ المدرسيَّـةِ ، أَوِ الجامعيَّـةِ ، أَوْ مُمارَسَةِ الفَصْلِ والقَضاءِ ، في الخِلافاتِ الَّتي تَقَعُ بينَهُم ، أدَّى كُلُّ هذا ، إلى : فَراغٍ وضَياعٍ كبيرَيْنِ ، في مَسارِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ ، مِمَّا جَعَلَ صعاليكَ الماركسيَّةِ ، يتسَلَّلونَ لِواذاً ، إلى مراكِزَ مُتَقَدِّمَةٍ ، فتمكَّنوا جُزئيًّا مِنْ عَزْلِ تعليماتِ الإسلامِ عَنِ الحياةِ العَمَليَّةِ العامَّةِ ، للجماعاتِ المُسْلِمَةِ . واستمرَّ هذا الوضْعُ طِوالَ النِّصفِ الأولِ مِنَ القَرنِ العشرينَ ، إلى أنْ جاءَ التَّحَوُّلُ في نهايةِ الأمْرِ ، بما يُسمَّى بالصَّحْوَةِ الإسلاميَّةِ .

يَتَخَيَّلُ بعضُ أدعياءِ الماركسيَّةِ ، أنَّها قَدْ تَتَّسِقُ مَعَ نَفْسِها نَظَرِيّاً : (لكنَّها [واقعيّاً] لا تَتَّسِقُ مَعَ نَفسِها في المُمارَسَةِ العمليَّةِ . فالماركسيَّةُ تَزْعُمُ أنَّ الإنسانَ نِتاجُ بيئتِهِ ، سواءٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، كائنٌ بيولوجيٌّ أوْ كائِنٌ اجتماعيٌّ ، وأنَّ ظُروفَهُ الاجتماعيّةَ ، تُحَدِّدُ ضَميرَهُ وليس العكْسُ ، [عِلْماً بأنَّ] أفكارَ الإنسانِ ومُعْتَقَداتِهِ ، تَعْكِسُ [غالباً] وَضْعَهُ الاجتماعيَّ .

كما إنَّهُ لا تَنْتُجُ الأحْداثُ التّاريخيَّةُ ، مِنَ الأفْكارِ ولا مِنَ الأعْمالِ الإراديَّةِ للنّاسِ [- كما تقولُ الماركسيَّةُ -] وإنَّما تَصنَعُها ظُروفٌ مَوضُوعيَّةٌ ، مُسْتَقِلَّةٌ عَنِ النّاسِ ، وإنَّ التّاريخَ يَخْضَعُ لِحَتْمِيَّةٍ لاَ تَرْحَمُ . وإنَّ العُبوديَّةَ لَمْ يُقْضَ عليها لأسْبابٍ أخْلاقيَّةٍ . ولكنْ لأنَّها لَمْ تَعُدْ تَتَناسَبُ مَعَ الاحْتياجاتِ الاقتصاديَّةِ [الحاليَّةِ] والمَصالِحِ [العامَّةِ] .

فَلَمْ يُقضَ عَلَى النِّظامِ الإقْطاعيِّ ، لأنَّ فُلاناً [الماركسيَّ] أرادَ هَـذا ، وإنَّما قُضِيَ عَلَيْهِ نتيجَـةً لِتطَـوُّرِ الإنتـاجِ ، أيْ نتيجَـةً تَغَيُّـرٍ في الحقـائِقِ الماديَّـةِ والمَوْضُوعيَّةِ ، بعيداً عَنْ تأثيرِ [ما يُسمَّى بالأيدلوجيَّةِ الشُّيوعيَّةِ] .

إنَّ تطَـوُّرَ الرأسْماليـَّةِ مُجَرَّدُ وظيفَـةٍ للاحْتِياجـاتِ الاقتصـاديَّةِ وقُـوى الإنتاجِ ، وليسَ لَها عَلاقَةٌ بالنَّظَريّاتِ ، الَّتي أَلَّفَهـا الفلاسِفَةُ ، أوِ الاقتصاديـُّونَ ، أوِ القانونيُّونَ ، أوِ الأخلاقِيُّونَ .

إِنَّهُ مِنَ الْمَنْطِقِيِّ ـ بناءً عَلَى ذلكَ ـ أَنْ نَفْتَرِضَ : بأَنَّ قِيامَ النِّظامِ الاشتراكيِّ ، لا يَعْتَمِدُ عَلَى الأَحْزابِ السِّياسيَّةِ ، أَوِ الرَّغَباتِ والأفْكارِ ، ولكنْ عَلَى تطوُّرِ قُوَى الإنتاجِ ، فالثَّورةُ الاجتماعيَّةُ تَظْهَرُ عندما يَفُوقُ نُمُوُّ التطوُّراتِ التَّقَنيَّةِ ، وجَيْشُ العُمَّالِ الصِّناعِيِّينَ ، [عِندما يفوقان عَلى] الْعَلاقاتِ القائِمَةِ [بينَ النَّاسِ] إِلَى دَرَجَةٍ يَتَغَيَّرُ فيها التَّوازُنُ ، بِحَيْثُ لا يُمْكِنُ تَجَنُّبُ الانْقلابَ ، هَذا هُوَ تَفسيرُ جميعِ الكُتُبِ الْمَدْرَسيَّةِ الماركسيَّةِ .

التطوُّرُ عندَ «ماركس» تَدْريجيٌّ ، لكنَّهُ حَتْمِيٌّ عَنيدٌ [كما يَتَوقَّعُهُ]. ولا يُمْكِنُ إعاقَتُهُ أَوْ قَهْرُهُ ، [حَسَبَ مزاعِمِهِ الظَّنِّيَّةِ] .

باتَ مِنَ المؤكَّدِ : أَنَّ الماركسيِّينَ يُصِرُّونَ على فَرْضِ وَصْفَةٍ واحِدَةٍ ، مِنَ النِّظامِ الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ لجميعِ الدُّولِ ، مُتَجاهِلِيْنَ حقيقةَ أَنَّ التطوُّرَ الاجتماعيَّ والاقتصاديَّ ، يَخْتَلِفُ مُسْتَواهُ اخْتِلافاً تاماً مِنْ دَوْلَةٍ لأُخْرى .

لَقَدْ أَرادَتِ الماركسيَّةُ أَنْ تكونَ عِلْماً فلم تُفْلِحْ . ثُمَّ ما بَرِحَتْ تُطْلِقُ ادِّعاءَهـا : كَدَعْوَةٍ تُبَشِّرُ بالأَمَلِ والْعَدْلِ والإنسانيَّةِ . [ولكنَّها لَـمْ تَفطَـنْ ، إلى أَنَّ هـذا الْهُـراءَ يَتَناقَضُ تمامَ التناقضِ] أو النَّقيضِ مَعَ دَعْوَةِ «ماركس» وَهَدَفِهِ ، [حَيْثُ إِنَّهُ كانَ يَمْقُتُ الأَخلاقَ والقِيَمَ العاليَةَ ، لكنَّهُ هُنا] اعتَبَرَ الرأسْـماليَّةَ والعُمَّـالَ ، لا مُجَـرَّدَ وظائِفَ ، ولكنْ [اعتَبَرَها] شَخصيَّاتٍ أخلاقيَّةً ، ورموزًا حيَّـةً للخيرِ والشَّـرِّ : إذ صنفها في أمرين ، هما :

أَحَدُهُما : هُوَ الطَّاغيةُ القاهِرُ «الرأسماليَّةُ» .

الثاني : هُوَ الْمُسْتَضْعَفُ الْمَقْهُورُ «الْعُمَّالُ» .

[مِنْ خِلالِ هَذا التَّصنيفِ جَعَلَ] «ماركسُ» [الرأسماليَّةَ والعُمَّالَ] يَتَبارَزانِ أَخلاقيّاً ، [في تَنافُرٍ عَجيبٍ . . . .] ثُمَّ في ظِلالِ هذهِ العَلاقَةِ ، بينَ العُمَّالِ وأَصْحابِ رأْسِ المالِ ، عادَ الإنسانُ الأُوروبيُّ [المادِّيُّ الرأْسماليُّ والماركسِيُّ الشُّيوعيُّ ، عَلَى حَدٍّ سَواءٍ] يُمارِسُ الخُصومةَ اليهوديَّةَ بينَ العادِلِ والظَّالِمِ ،

[دونَ تَفريقٍ بينَهُما] . لِذا يبدو أنَّ الإنسانَ ، لا يُمْكِنُه أنْ يكونَ مُلْحِداً وماديّاً مُخلصاً ، حَتَّى ولَو أرادَ ذلكَ مِنْ قَلْبِهِ) [1].

إنَّ الفِطرَةَ البَشَرِيَّةَ السَّوِيَّةَ ، جُبِلَتْ عَلَى حُبِّ المِلْكِيَّةِ الخاصَّةِ ، وهَذا المَعنى الجِبِلِّيُّ يَصْطَدِمُ مَعَ الاشتراكيَّةِ الاقتصاديَّةِ ، الَّتي تَنْحَصِرُ مطالِبُها في شيئَيْنِ أساسِيَّيْنِ ، هُما :

١- توزيعُ الثَّرْوَةِ بالتَّساوي .

٢- إبْطالُ المِلْكِيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ .

وتَتَعَلَّلُ الشُّيُوعيَّةُ في توزيعِ الثَّرْوَةِ بالتَّساوي ، بأنَّها سَتَصِلُ إلى تلاشِي الطَّبقاتِ المُخْتَلِفَةِ في المُجتَمَعِ ، بِحَيثُ يَظْهَرُ في الوُجُودِ مُجتَمَعٌ مِثاليٌّ ، يَجِدُ مِنْ خِلالِهِ كُلُّ فَرْدٍ ما يَصْبُو إليهِ في حياتِهِ . ولكنَّ وجُودَ مِثْلِ هَذا المُجْتَمَعِ حُلْمٌ يَصْعُبُ تَحقيقُهُ ، حَتَّى لَدَى الاشتراكِيينَ ، باعترافِهِم أَنْفُسِهِم [2].

إنَّ الاشتراكيَّةَ إذاً فَشِلَتْ في تَوزيعِ الثَّروَةِ توزيعاً عادلاً . فإذا قِيلَ بأنَّهم لَمْ يُنادُوا بالمُساواةِ الكامِلَةِ أبداً ، كما يَزْعُمُونَ ، بل استَبْعَدوا إيجادَها ؛ لأنَّها فِكْرَةٌ بورجوزيَّةٌ [3]. فهذا مِمَّا يُبَشِّرُ بالخير لدى الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ جمْعاءَ ، بلِ ويُثْلِجُ الصُّدورَ ، وأمّا إذا قيلَ بأنَّهم كانوا أوَّلاً يُنادُونَ بالمُساواةِ في الاقتصادِ نَظَرِيّاً ، إلاَّ أنَّهُم رفضُوها أخيراً عَمَليّاً ، بَعْدَ تَجارِبَ عديدةٍ ، فهذا اعترافٌ منهم بِفَشَلِ الاشتراكيَّةِ صراحَةً .

---

(١) علي عزت بيجوفيتش : الإسلام بين الشرق والغرب ، ترجمة محمد يوسف عدس ، مؤسسة العلم الحديث ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ، ص ٣٥٤-٣٦٠ .

(٢) فقد رُدَّتْ فِكْرَةُ إعطاءِ رواتبَ متساويةٍ ، لجميع العُمَّالِ ، مِنْ قِبَلِ «ماركس وأنجلز» نظريّاً ، ومِنْ قِبَلِ «لينين وستالين» عمليّاً . انظر ، مسعود ندوي : تعريب ، صهيب حسن عبد الغفار : الاشتراكيّة والإسلام ، ص٦٢ .

(٣) أطلقَ «ماركس» كلمةَ البورجوازيين : على جميع الرأسماليّينَ ، ومَهَرَةِ الصُّناعة ، ومُديري المصانعِ الّذين يرتبط مصيرهم بالنّظام الرأسماليِّ ، وكلمة «بورجواز» : تعني الظّالم في لُغَةِ الاشتراكيِّينَ . انظر ، المرجع السابق ، ص٥٣ .

وَمِنَ المفاسِدِ الكُبرى الَّتي تَنجُمُ عَنِ الاشتراكيَّةِ ، جرَّاءَ إنهاءِ وإبطال المِلكيَّةِ الشَّخصيَّةِ ، فإنَّها بذلكَ : تُغلِقُ الأبوابَ جميعَها أمامَ الأفرادِ ، مِنْ إبراز قُدُراتِهم الإبداعيَّةِ ، ومُزاولَةِ حُقوقِهِم في الاكتشافاتِ والاختراعاتِ الذّاتيَّةِ ، وهَذا يؤدِّي بِدَوْرِهِ إلى التَّراجُعِ وعَدَمِ التَّنافُسِ الشَّريفِ ، بينَ الشَّخصيَّاتِ الَّتي تَرْغَبُ أنْ تَرْتَقِيَ وتَتَكامَلَ . ويَغْدو النَّاسُ موادَّ خامٍ ، تَسْتَعمِلُها الاشتراكيَّةُ الشُّيوعيَّةُ ، كما تشاءُ حَسَبَ خُطَّتِها .

علماً بأنَّ نُمُوَّ الشَّخصيَّةِ الإنسانيَّةِ ، وارْتِقائِها نَحْوَ الكَمال البَشَرِيِّ ، لَعَلامَةٌ مِنْ علاماتِ ، المُجْتَمَعاتِ الرَّاقِيَةِ الَّتي تَتَواءَمُ مَعَ الفِطرَةِ . يَقُولُ اللهُ تعالَى :

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

(الروم: ٣٠).

يُقْتَبَسُ مِنَ الآيةِ الكريمَةِ ، بأنَّ هُناكَ ارتباطاً وثيقاً بينَ فِطْرَةِ النَّفْسِ البَشَرِيَّةِ ، وطَبِيْعَةِ هَذا الدِّيْنِ ، فهُوَ العاصِمُ بإذْنِ اللهِ تعالَى مِنَ الأَهْواءِ المُتَفَرِّقَةِ ، الَّتي لا تَسْتَنِدُ عَلَى حَقٍّ ، ولا تُسْتَمَدُّ مِنْ عِلْمٍ ، إنَّما تَتْبَعُ الشَّهَواتِ والنَّزَواتِ بِغَيْرِ ضابِطٍ ولا دليلٍ .

فالطَّبائِعُ البَشَرِيَّةُ في خَصائِصِها ، الَّتي وُجِدَتْ عَلَيها مُنْذُ خَلْقِها ، لا تَتَبَدَّلُ ولا تَتَغَيَّرُ ، والدِّينُ أيضاً ثابتٌ لا يَتَغَيَّرُ ، لكنْ مَعَ وُضوحِ هَذِهِ الحَقيقَةِ ، إلاّ أنَّ كثيراً مِنَ النَّاسِ يَجْهَلُها ، ولَذا يَكفُرُ بالدِّينِ . بلْ قَدْ يَصُدُّ عَنِ الإيمان بهِ ، فوقَ كُفْرِهِ بهِ ، كالأفكارِ الشُّيوعيَّةِ والماركسيَّةِ الاشتراكيَّةِ ، الَّتي تُنْكِرُ وجودَ اللهِ تعالى ، وكُلَّ الغَيْبِياتِ .

والمادَّةُ عِنْدَهُم هيَ أساسٌ لِكُلِّ شيءٍ ، كما يُنْكِرُونَ الرَّوابِطَ الأُسَرِيَّةَ ، ويَرَوْنَ فيها دَعامَةً للمُجْتَمَعِ البرجوازي ، وبالتَّالي لا بُدَّ أنْ تَحِلَّ مكانَها الفَوضَى الجنسيَّةُ . ثُمَّ إنَّهُم يُحارِبُونَ الأديانَ ، ويَعْتَبِرونَها وسيلةً لِتَخْديرِ الشُّعوبِ .

تَصَدَّى كَثيرٌ مِنَ المُفكِّرينَ والعُلماءِ المُسلمينَ ، لِهذهِ التَّخَرُّصاتِ الغريبةِ الإلحاديَّةِ ، وكانَ منْ بينِهم «مُحَمَّدُ البهيُّ» ، حَيْثُ كانَ عالماً بلُغَةِ الغربِ المسيحيِّ ، الصليبيِّ والعَلمانيِّ ، عارفاً بفكْرِ الشَّرقِ الشُّيوعيِّ الإلحاديِّ .

لِهذا تَعَرَّض «البهيُّ» للفلسفاتِ الدَّخيلَةِ ، بمؤلَّفاتٍ عَديدَةٍ يَكْشِفُ فيها زَيْفَ الشُّيوعيَّةِ ، ويَنْشُرُ إفلاسَ وَعوارَ الاشتراكيَّةِ ، ثُمَّ يَطْرَحُ البَديلَ الإسلاميَّ ، النَّابِضَ بالفِكْرِ الْحَيِّ ، الَّذي سيَبْقَى دائِماً بِعَوْنِ اللهِ تعالَى ، مِشْعَلاً مُضيئاً للإسلامِ والْمُسْلِمينَ ، في دياجِيرِ الأفكارِ الْعَلْمانيَّةِ الْمُلْحِدَةِ ، لِيَصِلَ بِهِم إِلَى بَرِّ الإِيمانِ والأمانِ ، إِلَى صِراطِ اللهِ سُبْحانَهُ وتعالَى الْمُسْتَقيمِ .

كما يُعْلِنُ مَوْقِفَهُ في إحدى رسائِلِه[1] جَليًّا واضِحاً ،لا لَبْسَ فيهِ ولا غُمُوضَ ، فيقُولُ : (أنا مُسْلِمٌ ، وبِضاعَتي هِيَ الإسلامُ ، ولَسْتُ تَقَدُّمِيًا ، ولا اشْتِراكِيًا . فأنا رَجْعِيٌّ ، لا يُلائِمُني إلاَّ البلدُ الرَّجْعِيُّ : إمّا السَّعوديَّةُ ، وإمّا المملكَةُ المغربيَّةُ ... [ثُمَّ] إنِّي فقيرٌ ، لا أَمْلِكُ سوى معاشِي . فأرْجُو أنْ يُحَوَّلَ إليَّ . . إلَى الْبَلَدِ الَّذي يَقْبَلُني مُهاجِراً عِنْدَهُ ، مِنْ هذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ)[2].

بقيَ «البهيُّ» مُسْتَمِرًا يَقِظاً ، في أَوْجِ نشاطاتِهِ وكتاباتِهِ ، يَنْشُرُ السِّفْرَ تِلْوَ السِّفْرِ ، يَدْفَعُ تَحَدِّياتِ الإلحادِ الماركسيِّ ، الَّذي كانَ يُمارَسُ في مِصْرَ وغيرِها ، بِصَلَفٍ ضِدَّ الإسلامِ وأَهْلِهِ .

---

(١) جُزءٌ من رسالةٍ شَفَويَّةٍ «للبهي» حَمَلَها السيد «شعراوي جمعة» إذ كان عُضواً في الحكومةِ المركزيَّةِ ، بِمِصْرَ الجديدةِ . أرسلها إلى الرئيس «جمال عبد النَّاصر» ، رئيس الجمهوريّة العربية المتحدة آنذاك . انظر ، محمد البهي : حياتي في رحاب الأزهر طالب . وأستاذ . ووزير ، ص ١٣٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

ثُـمَّ أَخَـذَ يُقـاوِمُ نشـاطاتِ وكتابـاتِ ، مـا يُسـمَّى بأمانَـةِ الـدَّعْوَةِ والفِكْـرِ الاشتراكيِّ ، حيثُ اشْتَرَكَ في هذا النَّشـاطِ الماركسـيِّ الْمَحْمُـومِ ، مجموعـةٌ مِـنَ الأَقلامِ المـأْجُورةِ[1]، إلَـى دَرَجَـةِ التَّهديـدِ والوعيـدِ . لكنَّهـا لم تَنَـلْ مـنْ مَوقِفِهِ الإيمانيِّ بَتاتاً .

* * *

(١) كان من الَّذين اشتركوا في هذا النشاط الماركسيِّ : الأستاذ «ضياء الدين داوود» ، و«أحمد موسى سالم»، و«عبد الهادي علي ناصف»، والشيخ «عبد الرحمن نجار». انظر ، محمد البهي : حياتي في رحاب الأزهر طالب . وأستاذ . ووزير ، ص١٤١ .